العلاقات السعودية الإيرانية

1979 - 2011

دراسة تاريخية سياسية

الدكتور

محمد سالم الكواز



بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات السعودية الإيرانية
2011-1979
دراسة تاريخية سياسية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/7/2445)

الكواز، محمد سالم

العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 : دراسة تاريخية سياسية/ محمد سالم الكواز /
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ: (2013/7/2445).

الواصفات:/ العلاقات الدولية// السياسة الدولية// السعودية// إيران

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-572-25-9



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 962 6 5353402+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 962 7 95667143+
E-mail: darghidaa@gmail.com

العلاقات السعودية الإيرانية

2011-1979

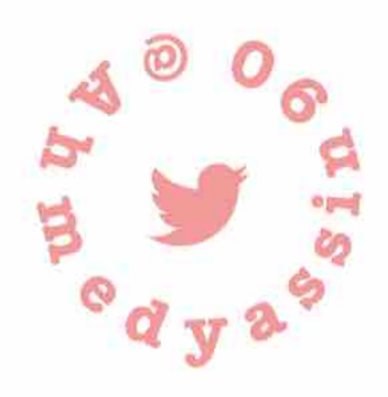
دراسة تاريخية سياسية

الدكتور

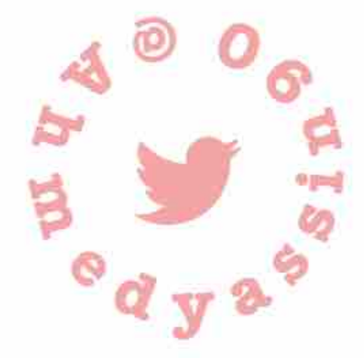
محمد سالم احمد الكواز

الطبعة الأولى

2014 م - 1435هـ


@Ahmedyassin90

الفهرس


@Ahmedyassin90

المقدمة

تفاوتت مسيرة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران منذ نشأتها بمداها التاريخي ما بين التقارب والتباعد، ولربما تُعَد مراحل التقارب التي كانت تشهدها العلاقات السعودية- الإيرانية ذات فائدة كبيرة على العالمين العربي والإسلامي، من خلال مواقف البلدين في مواجهة المد الشيوعي في المنطقة، إلا أن سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي الذي انتهى بثورة الشعب الإيراني، وتأسيس جمهورية إيران الإسلامية عام1979، أدى إلى برود في العلاقات السعودية- الإيرانية، بالرغم من أن المملكة كانت من أوائل الدول التي سارعت في الاعتراف بالنظام الجديد في إيران، وأبدت رغبتها في التعاون معه، ويعود ذلك السبب نتيجة انتهاج الحكومة الإيرانية الجديدة سياسة استفزازية، وتحديداً نحو دول الخليج العربية المجاورة لها من خلال محاولة تصدير أفكار الثورة الإيرانية إلى تلك الدول.

ومن خلال ما تقدم، فإن أهمية هذه الدراسة في منهجها التاريخي، تُكمن في محاولة تفسير التطور والتغير الذي طرأ على مسار العلاقات السعودية-الإيرانية ما بعد عام1979، إذ تحلل الدراسة التغيرات التي حصلت في النظام الإقليمي نتيجة تداعيات الحروب والأحداث التي شهدتها المنطقة فيما بعد، والتي انعكست على العلاقات بين الدولتين، وكذلك التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة تفكك الاتحاد السوفييتي .

ومن أجل وضع فرضية للدراسة موضوع التنفيذ والإلمام بتفاصيل الموضوع ومعرفة مدخلاته ومخرجاته، رصدت هذه الدراسة وتتبعت تطورات العلاقات السعودية-الإيرانية لكل ما يتطلبه المنهج العلمي التاريخي للجوانب التاريخية من أجل الإطلاع على المراحل السياسية التي مرّت بها العلاقات بين الدولتين، والعوامل المؤثرة في التقارب والتباعد بينهما.

بدايةً يمكن القول أن الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى تُعد من أهم المتغيرات التي سببت في تصعيد حدة التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران، وما أثاره موضوع الحج، بحيث أدى الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام1988، ولم تستأنف إلا في عام1991 أي في أعقاب حرب الخليج الثانية، والتي أعطت الفرصة المناسبة لإيران لتحقيق أقصى استفادة ممكنة والخروج من عزلتها إقليمياً ودولياً خلال عقد الثمانينيات، إلى جانب أنها كانت مناسبة جديدة للتعبير عن حسن النوايا الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، وإعادة صفو العلاقات الخليجية- الإيرانية بعد حالة التوتر التي سادتها نتيجة لتصريحات قادة الثورة الإسلامية تجاه تلك الدول.

ففي أعقاب وصول الرئيس الأسبق علي اكبر هاشمي رافسنجاني، شهدت العلاقات السعودية-الإيرانية نقلة نوعية استمرت بالتحسن النسبي. فبالرغم من التنافس الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران من اجل المصالح وبسط النفوذ، الذي برز منذ مطلع عقد ثمانينيات القرن الماضي، واستمر حتى منتصف عقد التسعينيات، والذي كان له حضور سلبي في خارطة علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية بحيث اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار النسبي حتى عام1996، كان عام1997 قد اخرج ملامح التغيير في علاقاتهما إلى ما هو ابعد من دول الجوار الإقليمي وصولاً إلى الدائرة الإقليمية الأوسع، إذ شهدت إيران تحولات سياسية مهمة بعد التوجه إلى بناء نظام تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية معاً منذ وصول التيار الإصلاحي إلى السلطة بقيادة الرئيس محمد خاتمي، بحيث تمت صياغة تعاون وتوافق بين المملكة العربية السعودية وإيران بدءً من عام1998واستمر حتى عام2002.

لكن سرعان ما تراجع ذلك التفاهم والتعاون بين الدولتين منذ عام2003، وبخاصة عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ عصفت في ذلك التقارب روح المنافسة والصراع الإقليمي بين البلدين من جديد ليس في العراق فحسب بل لبنان لا سيما عقب الحرب بين حزب الله وإسرائيل عام2006، وكذلك النزاع المسلح الذي حدث بين الحكومة المركزية والجماعات الحوثية في اليمن عام2009، هذا كما وأدت مساعِ إيران

النووية لتطوير أسلحة غير تقليدية قد أثار فزع وارتياب القيادة السعودية من احتمال استخدامها في منطقة الخليج العربي في ظل تأزم العلاقات الإيرانية-الأمريكية بشان البرنامج النووي الإيراني.

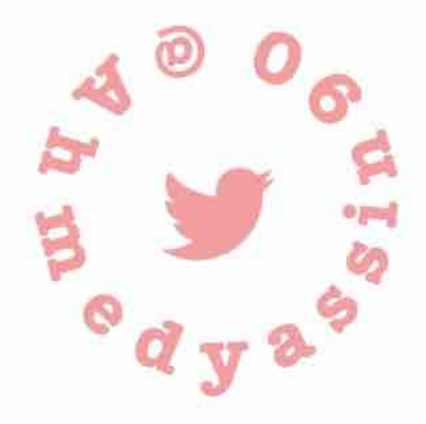
لقد ظهرت العلاقات السعودية-الإيرانية كرافعة متميزة للعلاقات الخارجية لإيران، إذ أن المملكة العربية السعودية في غياب العراق، تشكل مع إيران أهم الأثقال في منطقة الخليج العربي، ولم تفلح الدعايات المضادة لذلك التقارب في تسميم الأجواء بين البلدين، فقد استهدفت إيران بتلك العلاقة تحديد المملكة العربية السعودية كمحور ارتكاز لعلاقاتها العابرة لحدود الإقليم بهدف الانفتاح على التحالفات الدولية السعودية، وهكذا كانت الدوافع الذاتية للبلدين هي مولد الحركة الذاتية للعلاقات السعودية-الإيرانية، دون أن يعنى ذلك تطابقاً في وجهات نظر البلدين في قضايا الإقليم.

ثم جاءت حركات التغيير والثورات العربية أو كما يُطلق عليها بـ ثورات الربيع العربي عام2011، التي هزت أركان النظام الرسمي العربي وامتد تصدع هذه الأركان إلى الخليج العربي بفعل التداعيات الهائلة، الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات، وتصاعدت مطالبها بالإصلاحات التي فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية، لتضيف تطوراً آخر في التنافس السعودي والإيراني من خلال رؤى البلدين لتلك الثورات .

وهكذا فبقدر تعلق الأمر بالعلاقات السعودية-الإيرانية من الناحية السياسية حصراً، جرى تقسيم الدراسة إلى فصلين، تضمن الفصل الأول التطورات السياسية المعاصرة بين المملكة العربية السعودية وإيران للمدة1979-2002، وقدمنا فيه نقاط التباعد والتوتر والتقارب والتحسن وأثرها في مراحل تطور العلاقات السياسية بين الدولتين.

أما الفصل الثاني، تطرق إلى التنافس الإقليمي بين البلدين منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003 والأحداث التي حصلت في لبنان واليمن، وانعكاسات ذلك على العلاقات السعودية-الإيرانية، والموقف السعودي من تطورات البرنامج النووي

الإيراني لغاية عام2010، وأخيراً الروية السعودية والإيرانية لحركات التغيير العربية عـام2011. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح ذلك التنافس الإقليمي وأثره في العلاقات بين البلـدين في ظـل المتغيرات الإقليمية التي تحمل في طيارتها الكثير من الأزمات.

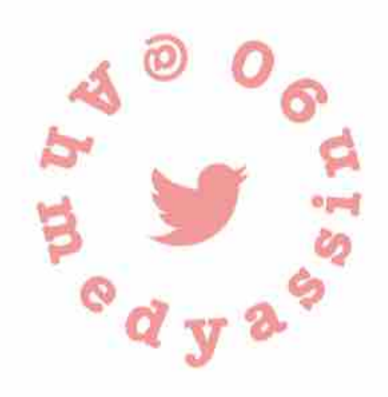


الفصل الأول

التطورات السياسية المعاصرة

في العلاقات السعودية الإيرانية

2002-1979


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

مدخل في الجذور التاريخية للعلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران قبل عام 1979

اتسمت العلاقات العربية- الإيرانية بصورة عامة والعلاقات الخليجية-الإيرانية بصورة خاصة كونها علاقات ذات روابط إستراتيجية للطرفين تفرضها الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والعقيدة الدينية والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي.

فمع بروز العهد البهلوي (1926-1979) كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة، إلا أنها لم تحدث أثراً كافياً، وبدلاً من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدود الدنيا على الجانب الثقافي والديني وفي إطار استراتيجي وإقليمي من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية الذي يتأرجح ما بين الصعود والهبوط من مدة إلى أخرى، والذي عّد المرتكز الفعّال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات.

وطالما أن العلاقات الخليجية-الإيرانية تتميز بطابع خاص، نحاول اخذ أنموذجاً خاصاً لتاريخ وطبيعة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران في عهد الأسرة البهلوية. فكلتا الأسرتين أسهمت في توحيد وبناء دولة وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء، باستثناء فروق واختلافات أساسية فرضها الشاه رضا بهلوي (1926-1941)[1]. الذي سعى لتأسيس امة حديثة انطلاقاً من القمة باتجاه القاعدة، أما الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(1902- 1953)[2] مؤسس المملكة العربية السعودية، فقد وضع مشروعه على أساس صلب من التقاليد الدينية والسياسية مما برهن

وبوضوح وعلى المدى الطويل أن منهجه كان الأكثر بقاءً واستمراراً. والعلاقات السعودية-الإيرانية بوصفهما دولتين مسلمتين بالرغم من الاختلاف المذهبي في ما بينهما، إلا أنها لم تترك خلافات حادة فيما بينهما تصل إلى حد النزاع المسلح، على اعتبار أن أحكام الدين الإسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن السياسة في المملكة العربية السعودية أو كما هو الحال في المؤسسة الدينية في إيران .

يرجع تاريخ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف آنذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس إلى عام1925، عندما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة [(3)]. ولكن بعد أن احتل رضا شاه عربستان (الاحواز) في العام نفسه [(4)]. لفت ذلك اهتمام عبد العزيز إلى مغزى هذا الإجراء وما ينطوي عليه من إشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج العربي، فرغم حرص رضا شاه على التقارب مع السعودية، إلا أن عوامل التوتر بقت قائمة بين البلدين بسبب تعارض موقفهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ولا سيما مملكة البحرين، إذ دأب الفرس على الادعاء بسيادتهم على مملكة البحرين، وكذلك ادعاءاتهم بشأن الجزر في جنوب الخليج وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، ومع ذلك فأن الأمور لم تصل إلى درجة كبيرة من التأزم، فقد اكتفت الحكومة الفارسية بالاحتجاج على معاهدة جدة التي عقدتها بريطانيا مع السعودية في20 أيار/مايس1927، حول ما جاء في المادة السادسة منها التي كانت تقضي بامتناع ابن سعود عن المداخلة في شؤون إمارات الخليج ومن بينها مملكة البحرين، بحكم ارتباطها ببريطانيا حينذاك بمعاهدات خاصة. فعد رضا شاه أن ذلك بمثابة إنكار لحقوق بلاده الإقليمية، ورد مطالباً بعودة مملكة البحرين إلى السيادة الفارسية [(5)].لا بل انه قدم في26 تشرين الثاني/نوفمبر1927 شكوى إلى عصبة الأمم بشأن سيادته على مملكة البحرين[(6)].

ففي الواقع أن الفرس كانوا ينظرون إلى الخليج العربي بوصفه بحيرة فارسية لما يشكله من أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لهم، فهو المنفذ البحري الوحيد، كما أن

سواحله العربية لها أهميتها الاقتصادية، إذ أن افتقار تلك السواحل إلى القوى العاملة من وجهة نظر الحكومة الفارسية آنذاك يمكن شغله بفائض العمالة الإيرانية، فضلاً عن إيجاد أسواق للبضائع الإيرانية، والاهم من ذلك كله أن نجاح إيران في السيطرة على تلك السواحل يعني السيطرة على اقتصاديات منطقة الخليج العربي ومنها النفط، وهذا بدوره يزيد من عملية توسيع تصدير النفط الإيراني عالمياً بصورة اكبر.

ولكن من جانب آخر فأن الشاه المذكور وتعبيراً منه عن حسن نواياه تجاه المملكة العربية السعودية وتعميق أواصر علاقاته معها، عين حبيب الله خان هويدا أول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها، وأجرى مباحثات رسمية دبلوماسية مع المسؤولين السعوديين، وبلغت العلاقات السياسية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتهما وبلاد فارس أقصاها خلال النصف الثاني من سنوات العشرينيات بتوقيع معاهدة صداقة في طهران في آب/اغسطس1929، وقعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية [7].

جاءت هذه المعاهدة لتحدد أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين بحيث أن الشاه عين هويدا وزيراً مفوضاً في مدينة جدة وذلك في آذار/مارس930[8].وبالمقابل أرسل الملك عبد العزيز وفداً برئاسة ابنه ونائبه الأمير فيصل(1964-1975) [9]. إلى طهران عام1932 لتعزيز العلاقات واستمرارها بين البلدين، ويُذكر أن هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها وفد سعودي رفيع المستوى إلى طهران[10]. وظلت تلك العلاقات الودية مستمرة لتشهد نوع من التوتر في عام1943 إذ حدث أزمة بينهما أدت في النهاية إلى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين خلال المدة 1944-1946 [11].

وعلى اثر الرسالة التي تلقاها الشاه محمد رضا بهلوي(1941-1979)[12]. في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1946 من العاهل السعودي الملك عبد العزيز الذي يدعو فيها الشاه إلى استئناف العلاقات بين الحكومتين وعلى أن تقوم هذه العلاقات على أسس متينة ومترابطة [13]. وبالفعل استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال المدة 1947-

1953، إذ برزت حقبة جديدة من العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين خاصة بعد أن عين (حمزة غوث) سفيراً للمملكة العربية السعودية في طهران، وعينت طهران (عبد الحسين صادق اصفند ياري) وزيراً مفوضاً لدى المملكة العربية السعودية، إذ وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط ، ممال يعني إنهما يتعاملان مع قضايا مشتركة. وبعد عودة الشاه إلى عرشه في إيران عقب الإطاحة بحكومة مُصَّدق بانقلاب دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في آب/اغسطس1953[14]. الذي تزامن مع تولي الملك سعود بن عبد العزيز1953-1964[15]. عرش المملكة العربية السعودية في العام ذاته، سعى إلى جعل العلاقة مع إيران يسودها أجواء طيبة ومتطورة في جوانبها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية[16].

وفضلت المملكة العربية السعودية اتخاذ سياسة الترقب والتريث في موقفها من تطورات الأزمة السياسية في إيران بعد عودة الشاه، بحيث لم تشكل تلك الأزمة عائقاً في مسار العلاقات المتبادلة بين الحكومتين، لا بل أن الشاه كان قد فضل تقوية علاقاته مع المملكة لأنه كان يرى أن هيبته ونفوذه في بلده وفي منطقة الخليج ترتبط ولو جزئياً بوجود علاقات قوية تربطه بالمملكة العربية السعودية [17]. إذ أن التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كانت قد فرضت شيئاً من التنسيق بين المواقف الإيرانية والسعودية تجاه تلك الأحداث والتطورات ولا سيما ما يتعلق بالدور البريطاني في منطقة الخليج العربي واستيلائه على واحة البريمي عام1955 .

أسفرت تلك التطورات البّناءة في العلاقات بين الدولتين عن توجيه دعوة إيرانية للملك سعود للقيام بزيارة إلى طهران خلال شهر آب/أغسطس1955، لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية، وقد اتفق العاهلان على أن الشيوعية تمثل تهديداً خطيراً لدول الشرق الأوسط، وأعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية ، وعن شعورهما بحاجة الدول الإسلامية لفض منازعاتها الإقليمية في ما بينها . كما تطرقت المحادثات كذلك إلى موضوع حلف بغداد عام1955[18].

وبعد أن عرضت مسالة النزاع حول واحة البريمي على طاولة مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر1956، وقفت إيران إلى جانب المملكة العربية السعودية، إذ أن إيران كانت بحاجة إلى دعم المملكة بشأن شكواها من معاملة البريطانيين للإيرانيين في مملكة البحرين وأماكن أخرى من منطقة الخليج [19]. وبالرغم من مظاهر التعاون بين الحكومتين السعودية والإيرانية إلا أن الخلافات بينها لم تكن بعيدة من الظهور على سطح تلك العلاقات، ولكن على نحو لا يتعدى إلى حدوث أزمة ونزاع ومقاطعة في صلاتها التي ظهرت في أزمة السويس عام1956 لان تلك الأزمة ساهمت في تعزيز ودعم العلاقات بين العرب والمسلمين في بلدان الشرق الأوسط وخاصة في ما يتعلق بعلاقات حكومتي الرياض وطهران بعد أن تبادل فيها المسؤولين الزيارات لتستمر علاقاتهما السياسية تحسناً وتطابقاً في وجهات النظر السياسية حول العديد من المسائل الحساسة في المنطقة مثل زيارة شاه إيران إلى الرياض بدعوة من الملك سعود ثم مناقشة موضوع حلف بغداد، وطرح الشاه مشروع ميثاق مشترك بين البلدين، إلا أن مشروعه لم يلق ترحيب من الملك، كما نجم عن هذه الزيارة أيضاً التنسيق الموحد في موقفهما من الأحداث التي مرت بها المنطقة مثل الأزمة اللبنانية عام1958 حيث تبنت كلا الدولتين فكرة قيام الغرب بتحرك قوي لدعم الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون[20]. أضف إلى ذلك أن العاهلين عملا على مقاومة المحاولات السوفيتية للتسلل إلى الشرق الأوسط، كما أعربا عن قلقهما بوصفهما دولتان ذات نظام ملكي من الأوضاع في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي في تموز/يوليو1958 واستبداله بنظام ثوري جمهوري آملين أن يكون هذا النظام الأخير أكثر اهتماماً بقضايا العالم العربي [21].

وبتأكيد إيران على الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة في عام1960، ترك أثراً سلبياً على علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، ولكن بعد أن أوضحت إيران موقسفها مباشرة لجامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً، وعدم تبادل البعثات معها، وما أن انتهت تلك القضية حتى استعادت المملكة روابطها الاعتيادية مع إيران فعين الشاه في عام1962

(افراسياب نافاي) ثامن سفير لإيران في المملكة تأكيداً منه على أن إيران بدأت تنظر إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها واحة استقرار في المنطقة. وحين ما سؤل رئيس الوزراء الإيراني علي أميني[22].في لقاء صحفي معه في العام ذاته عن علاقات بلاده بالعالم العربي أجاب قائلاً:" أن البلدان القريبة تبدو وكأنها تقترب أكثر وأكثر نحو حالة من عدم الاستقرار نستثني من ذلك المملكة العربية السعودية التي سمعت أنها تعيش وضعاً حسناً .إن عبد الناصر هو الذي يثير الفوضى بعد أن دمر بلده، لقد سمعت أن الأوضاع في مصر شديدة السوء وان على إيران أن تنقذ نفسها من الإصابة بعدوى الفوضى السائدة في بقية أنحاء الشرق الأوسط" [23].

ومما زاد من تعزيز العلاقات السعودية- الإيرانية سقوط الملكية في اليمن عام1962، وتدخل الرئيس المصري الراحل عبد الناصر لحماية نظامها الجمهوري الجديد ضد التدخل السعودي، حيث وقف شاه إيران إلى جانب الحكومة السعودية بتقديم العون العسكري لها[24].

وفي حديث أجراه رئيس تحرير" Foreign Reports Bulletin" في أواخر العام المذكور مع الشاه محمد رضا بهلوي حول أواصر العلاقة بين بلده والسعودية أجاب معبراً عن قلقه بشأن التدخل المصري في اليمن قائلاً: " أن هذا التدخل أنما يستهدف المملكة العربية السعودية ، كما يسعى إلى السيطرة على نفط شبة الجزيرة العربية" [25].

بعد وصول الملك فيصل بن عبد العزيز إلى العرش السعودي في29 تشرين الأول/أكتوبر1964 اثر عزل الملك سعود ، ازدادت التطورات التنسيقية بين بلاده وإيران في عام1965، إذ زار الملك فيصل طهران خلال هذا العام، وقام بجولة في عموم إيران، لإجراء محادثات مع نظيره الإيراني بشأن إقامة مشروع جديد أطلق عليه الحلف الإسلامي، وتلت تلك الزيارة قيام وفد من الخارجية الإيرانية بزيارة الرياض عام1966، وصدور مواقف تنسيقية كثيرة بخصوص الأوضاع في اليمن والعلاقات مع السوفيت والتصدي من وجهة نظرهما لتحركات عبد الناصر باتجاه الخليج، كما تبادلا أيضاً مسألة تحديد الجرف القاري بشأن حقول النفط في الحدود البحرية بين البلدين [26].

وتطرقت المحادثات كذلك إلى إقامة روابط أكثر قوة بينهم من اجل موائمة سياساتهم داخل إطار منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوبيك) بقصد الحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بالرغم من اختلاف وجهة نظرة العاهلين إلى شؤون العالم.وقاد هذا التفاهم المشترك إلى تسيير علاقاتهما الثنائية بكل حذر وهدوء، ولفترة من الزمن بدا كل من البلدين منتبهاً إلى المسائل الجانبية التي من شأنها أن تحرج البلد الأخر. وعقب شجب كل من الرياض وطهران قيام إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية في حرب حزيران/يونيو 1967، زار الملك فيصل طهران في كانون الأول من العام ذاته، لتعميق صلاته مع إيران وتجسيداً لرؤيته في توحيد مواقف الشعوب الإسلامية في العديد من الاهتمامات السياسية الجارية حينها على الساحة العربية، داعياً الشاه لزيارة المملكة العربية السعودية في عام1968[27].

وقال الملك مركزاً في خطبته أمام البرلمان الإيراني :" أن الإسلام هو عنصر التقارب بين الأمتين ... لقد حان الوقت اليوم للوصول إلى تعاون وترابط أفضل بين بلدينا" مؤكداً أن المملكة العربية السعودية تواقة إلى ذلك، ومشيراً لما سعى إليه في عام1966 حين ما أبدى رغبته بحل النزاعات الحدودية بين إيران والعراق والكويت، ونجاحه في التخفيف من فجوة خلافات الشاه مع العراق [28].

لكن على ما يبدو أن الأمور جرت على عكس رغبات الملك فيصل، إذ ألغيت الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها شاه إيران إلى الرياض قبل يومين نتيجة القرار الذي اتخذته السعودية في كانون الثاني/يناير 1968 بضم جهودها إلى جهود كل من الكويت والبحرين من اجل مواجهة التطورات المتوقعة على اثر القرار البريطاني في16 كانون الثاني/يناير من العام نفسه بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام1971، مما أدى إلى حدوث نزاع حاد بين الطرفين السعودي والإيراني، إذ فسرت إيران ذلك العمل بأنه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة ، فراحت توجه الاتهامات إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما يمارسان نشاطاً في الخليج بالتعاون مع البريطانيين[29].

وصاحب في الوقت نفسه زيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة[30] حاكم البحرين إلى مدينة الرياض، وما تنج بعد انتهاء زيارته من تصريحات المملكة العربية السعودية التي أكدت على عروبة البحرين، فضلاً عن ما نقلته الأنباء عن مشروع بدأ العمل في تنفيذه لإقامة جسر بري عبر مياه الخليج العربي يربط السعودية والبحرين، فعدت حكومة طهران ذلك المشروع بمثابة إجراء دفاعي تتخذه الحكومة السعودية بهدف إحباط أية محاولة من جانب إيران لضم البحرين[31]. فتسببت تلك الاتهامات تراجع في علاقات إيران السياسية مع المملكة العربية السعودية. لكن سرعان ما حسمت تلك الأزمة في تشرين الثاني/نوفمبر1968 اثر وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية لعودة التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران[32].

عندها قام الملك فيصل بدعوة الشاه لزيارة الرياض في الوقت ذاته، فتم اللقاء في الموعد المحدد واتفقا أثناء المباحثات وضع الحلول بشأن قضية البحرين، فضلاً عن طرح المسألة الفلسطينية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، فتحسنت العلاقات بين الدولتين بعض الشيء[33].

حاول الشاه إقناع الملك فيصل بضرورة الاتفاق على مشروع دفاعي عسكري، موضحاً بأن الانسحاب البريطاني سيترك المنطقة مكشوفة ومُعّرضة للفوضى وعدم الاستقرار من قبل العناصر اليسارية، فضلاً عن التحركات المريبة التي كان يقوم بها الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط في أعقاب حرب حزيران/يونيو1967، وتصاعد الدور السوفيتي في المنطقة للوصول الخليج والمحيط الهندي، إلا أن الملك فيصل حرص على عدم التورط في تلك المشروعات مؤكداً اتخاذ مشروع تحالف إسلامي[34]، وبالفعل انتهى الأمر بتسوية الخلافات والتعاون من اجل المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتجنب العاهلين وقوع أزمة بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن البحرين، وأبدى الشاه حرصه على أن يؤكد للملك فيصل بأنه على استعداد من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة أن يجعل الادعاءات الإيرانية بالبحرين تموت دون ضجيج [35].

مذكراً انه هو والعديد من المسؤولين الإيرانيين كانوا قد صرحوا منذ نيسان/ابريل1968 أن اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً، وانه من الممكن التوصل إلى تسوية[36].

ويُذكر أن المملكة العربية السعودية عقدت مع إيران اتفاقية في24 تشرين الثاني/نوفمبر1968 بشأن تسوية وتحديد السيادة على الجزيرة العربية وجزيرة فارسي، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة، وقد وقعها عن الجانب الإيراني منوشهر إقبال[37]. رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة النفط الإيرانية، ومن الجانب السعودي احمد زكي يماني[38]. وزير النفط والثروة المعدنية، وتألفت الاتفاقية من خمسة مواد[39].

كانت العبارات التي أوضحها الشاه حول النزاع بشأن البحرين، قد أثارت قلق المملكة العربية السعودية من جراء التطلعات الإيرانية الخفية للسيطرة على الخليج العربي عسكرياً، وقد تأكد لها ذلك وفق تصريحات احد المسؤولين الإيرانيين في نفس الفترة أعلاه أي في نيسان/ابريل1968 موضحاً بقوله:"... إن تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء ... نحن لا نريد البحرين، ولكن مطالبتنا بها موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل الخليج" [40].

من هنا نظرت السلطات السعودية إلى أن هذا النوع من التفكير الإيراني والى تلك التصريحات هي بحد ذاتها تعني علامة بأن إيران تُعرض أمن الخليج العربي للخطر، فمن الواضح أن الشاه كان في نهاية عام1970 راغباً في التراجع عن مطالبته بالبحرين في مقابل الحصول على تعويض، وهذا التعويض هو الحصول على ثلاث جزر هي(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) بدليل أن الأخير ذكر في مناسبتين انه ينوي احتلال هذه الجزر بالقوة حالما تنسحب بريطانيا من الخليج مع نهاية عام1971.

وتبعاً لذلك عارضت الحكومة السعودية الجهود الإيرانية للاستيلاء على تلك الجزر. وفي محاولة لحل هذا الخلاف، التقى وزير الخارجية الإيراني اردشير زاهدي مع الملك فيصل في مدينة جنيف السويسرية في17 تشرين الأول/أكتوبر1970، لكنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق نهائي في ذلك الصدد[41].

ولحل هذه المعضلة، اقترح الملك بضرورة عقد مؤتمر حول امن الخليج يشارك فيه الأطراف المعنية وذات المصلحة، فبعث برسالة في بداية كانون الثاني/يناير1971 إلى شاه إيران يشرح فيها فكرته، وجاءه من الشاه رد بأن الفكرة تثير اهتمامه، ولكن الأخير كان قد وضع تهديده موضع التنفيذ باحتلال الجزر الثلاث في29 تشرين الثاني/نوفمبر1971 مما حال دون عقد المؤتمر ولم يكتف الشاه بذلك بل انه هدد باحتلال أية مشيخة تقع في أيدي الجماعات اليسارية [42]، وهذه أشارة واضحة على فقدان روح التعاون السياسي بين المملكة العربية السعودية وإيران بشؤون الخليج العربي .

خلال المدة 1973-1977 تبادل الطرفان زيارات عديدة وخاصة بعد مقتل الملك فيصل في نيسان/ابريل 1975، إذ بحثا من خلالها العلاقات الثنائية والموقف في المنطقة، ولم تقتصر تلك الزيارات على تعزيز وتطوير العلاقات السياسية بل والأمنية والاقتصادية والعسكرية[43] .

ومع اقتراب عام 1978 كانت إيران تعيش ضغوطاً سياسية من الداخل أدت شيئاً فشيئاً إلى ضعف الشاه، وأنهكت نظامه وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الأكفاء، وافتقاره إلى أي دعم داخلي سياسي كان أم عسكري، مما أجبرته تلك الأمور إلى مغادرة بلاده في كانون الثاني/يناير 1979 إلى مصر متوقعاً حدوث انقلاباً عسكرياً يتيح له العودة إلى إيران كما حدث في عام 1953. لكن هذا الانقلاب كان قد أطاح به، وادخل إيران في مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر، بل أضحى يشكل فاصلاً جديداً في علاقاتها الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية السعودية، وهذا ما سنبينه بالتفصيل .

المبحث الثاني

تطور العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران

1999-1979

شهدت العلاقات السعودية-الإيرانية منذ نجاح الثورة الإيرانية والأعوام التي تلتها أحداثاً وتطورات سياسية مهمة، ألقت بظلالها على مسار العلاقات السعودية-الإيرانية التي يمكن وصفها بالتباعد تارة والتقارب تارة أخرى، وعليه جرى تقسيم سير تلك العلاقات إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1979-1989

كان من المتوقع أن ترتاح المملكة العربية السعودية، وإمارات الخليج العربي، إلى ما ستخلفه الأزمة الداخلية في إيران من قيود على تحركات الشاه في الخليج ، استناداً إلى ميراث التنافس، وإعلانات الشاه المتكررة، بأن دولته الوحيدة القادرة على حماية الخليج. لكن المواقف الرسمية تجنبت ذلك الاحتمال، وعكست نقيضه، وشاركت الشاه الآمه، وأملت أن يستقر عرشه قريباً . ففي آب/أغسطس 1978، أصدر وزير الدفاع والطيران الجوي السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز[44] بياناً عبر فيه عن تأييد السعودية للشاه، وألقى مسؤولية متاعب إيران على "الشيوعية الدولية"، وفي 20 تشرين الثاني منه، ذكر الأمير سعود الفيصل[45]. وزير الخارجية السعودي لصحيفة المدينة المنورة بقوله "أن السعودية تؤيد بقاء الشاه لأنه حقق أنموذجاً يُحتذى به ... إن الاستقرار الداخلي لإيران يهم بلدان المنطقة والعالم اجمع، لان عدم الاستقرار سيخلق بدوره اضطراباً حاداً في العالم الخارجي ... أن حل المشكلة هو مسألة داخلية " . وفي24 تشرين الثاني/نوفمبر منه أيضاً ذكرت صحيفة النهار اللبنانية أن اليماني وزير النفط والثروة المعدنية السعودية الأسبق

قد اجتمع في باريس بشخصية إيرانية مقربة من الشاه وابلغها أن المملكة العربية السعودية لا تهدف إلى تغيير حكم الشاه أو الإطاحة بشخصه، بل أن الملك خالد بن عبد العزيز(1975-1982)[46]. ناشد الدول العربية أن تقدم للشاه نوع من المساعدة حتى يتمكن في حل الأزمة التي تواجه بلاده، وينقذ نظامه من الانهيار[47].

ومن جانب آخر فقد صرح الأمير فهد بن عبد العزيز[48]. ولي العهد السعودي في كانون الأول/ديسمبر1978 أن بلاده قلقة من الآثار المتوقعة إذ ما تغير النظام السياسي في إيران. وعلى ما يبدو أن القلق السعودي ينصرف إلى احتمالات وصول حكومة عسكرية إلى السلطة في طهران سواء كانت يسارية أو ديكتاتورية، ففي الحالة الأولى يمكن أن يتسرب تيار اليسار إلى مجتمعات الخليج . وفي الحالة الثانية يمكن أن يدعم الاتجاه التوسعي لإيران ويزداد شراسة ، وبصفة عامة فأن اهتزاز سياسة الشاه يشكل عنصر قلق لنظم إمارات الخليج والسعودية لأنه يمكن أن يفرض عليها إعادة النظر في عناصر الأمن القومي التي يمكن أن يقوم عليها [49].

وتعقيباً عن تلك المخاوف أوضح في حينها السفير الأمريكي في جدة خلال محادثته مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في1 كانون الثاني/يناير1979 بأن الأخير قال:"أن السعودية مهتمة كثيراً بالحوادث التي تجري في إيران، وتخشى الحكومة السعودية انه في حال رحيل الشاه فأن كل معالم الوحدة ستختفي في البلاد ، وسينقسم الجيش وتنهار البلد ، وتضيع ضمن حياة قبلية مما يؤدي إلى حالة من الفوضى والغموض لن تكون جيدة للمنطقة ...أن الشاه بحاجة إلى دعم لوجستي ... ليس هناك بديل للشاه ...إن الوضع سيء ولا يمكن التنبؤ بشيء عما يمكن أن يحصل"[50].

وتأكيداً على ذلك أعلنت الحكومة السعودية على لسان ولي العهد الأمير فهد دعمها لنظام الشاه في إيران، وفق تصريحاته الآتية: [51].

1- إننا ندعم كل نظام يتمتع بشرعية في بلده، ونظام الشاه تنطبق عليه هذه الشرعية.

2- إن الأحداث الدامية في إيران لا تخدم احد ولا حتى مصالح الإيرانيين بل أنها تخدم العدو الشيوعي، ونأمل أن يضع الإيرانيون نهاية لهذه الأحداث بأنفسهم .

3- إن استمرار ما يحدث في إيران هو بمثابة تهديد مستقبلي للاستقرار السياسي في كل من منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط

كانت الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بنظام الشاه في شباط/فبراير1979، وقضت على تبعية إيران العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة وتأثيرها العميق في ساحة الجزيرة العربية، بمثابة تحذير مرعب وخطر كبير يهدد الرياض، مبعثه أن الشيعة القاطنين في المناطق الشرقية من البلاد متأثرين بالدعاية الخمينية، وخشيت السعودية من احتمال قيام أعمال عدائية مباشرة قد تتعرض لها من قبل إيران [(52)].

وعليه فأن من الطبيعي أن تتخذ السلطة السعودية بحكم ارتباط مصالحها مع المصالح الأمريكية موقفاً مناوئاً للثورة الإسلامية في إيران منذ انطلاقها، إذ كان الإعلام السعودي يصف الثورة بأنها شيوعية الاتجاه ويتهم الثوار الإيرانيون بأنهم ماركسيون، وقد عبر عن ذلك ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز عندما أشار في تصريح له بعد وقوع الثورة الإيرانية بأيام بقوله :" أن ما يحدث في إيران خطر على الإسلام والمسلمين ... إنها ثورة شوفينية تهدد المنطقة ... لقد أكدت الأحداث توقعات حكومتنا الرشيدة بأن أحداث الشغب التي تجري في إيران ليست إسلامية، ولكنها أصابع شوفينية من اجل إقامة حكم ماركسي في إيران ... إننا ندعم الشرعية في إيران والشاه يمثل هذه الشرعية ... أن السعودية تعلن دعمها للشاه لان حكمه شرعي وقانوني" [(53)]. وأضاف فهد موضحاً مدى خوفه من الانعكاسات التي ستجرها انتصارات الثورة الإسلامية على الأوضاع الداخلية في السعودية والمنطقة، بقوله :" أي حدث يقع في دول المنطقة لا بد أن يترك آثار مباشرة أو غير مباشرة فيها، فالأحداث مثل الأحجار التي تلقى في البحيرات تخلق موجات تصل إلى كل شواطئها، وما وقع في إيران حدث ضخم ، وقد صرحنا منذ البداية إعلان احترامنا لإرادة الشعب الإيراني" [(54)].

وفي مقابلة للأمير سلطان بن عبد العزيز مع صحيفة السياسة الكويتية ، وضح موقفه المناوئ للثورة الايرانية، واصفاً إياها بـ "الشيوعية" وان اليسار العالمي قد خلقها مؤكداً بقوله:"إن جلالة شاه إيران قدم الكثير الكثير لشعبه، وانه بنى مرافق حضارية متقدمة وفي غاية الأهمية للشعب الإيراني، غير أن الشيوعية الدولية واليسار العالمي لا يريدون للعالم أن يهدأ وخصوصاً هذه المنطقة، فهم يعتقدون أن ما حدث في أفغانستان يمكن أن يمتد ويتسع جغرافياً ... أن أحداث إيران مقلقة ولها ضحايا ولها سلبيات، غير أن الذين يعيشون الجبهة الداخلية في إيران يدركون أن الشاه ومعه الجيش والبوليس، ومن القوى المثقفة وكذلك رجال الاقتصاد الوطني وكل الذين عرفوا أن الشاه حقق الكثير لهم ... كلهم معه .... أن الموقف سيكون خطيراً ليس على إيران وحدها وإنما على المنطقة ككل ، لو أن الذي تحرك هو الجيش أو أنها كانت حركة الأغلبية الشعبية هناك، غير انه من جانبي باعتباري عسكري فأني أرى أنها مجرد زوبعة سيجتازها جلالة الشاه " (55).

أن انهيار نظام الشاه في إيران كان قد أرعب المسؤولين السعوديين كثيراً، وأدى إلى ازدياد مخاوفهم من أن ترفع الولايات المتحدة يدها عندما تواجه المملكة العربية السعودية أزمة من الأزمات (56).قد عبرت عن تلك المخاوف صحيفة News Week الأمريكية في3 آذار/مارس1980 مشيرة "بان المملكة العربية السعودية شعرت بهذه الثورة الإسلامية في إيران أكثر من أي دولة في الشرق الأوسط" (57).

أمام هذا الخوف الذي بدأ يساور القادة السعوديين من إيران والذي أوشك في حينها إلى انحدار شديد في تاريخ العلاقات بين البلدين، كان قد اتخذ أسلوبين إزدواجيين في التعامل مع إيران الثورة، فبعد نجاح الثورة الإيرانية والاعتراف بها وإرسال برقيات التهنئة لقادتها، تعاملت المملكة العربية السعودية أسلوب التأييد الظاهري معها، ففي إجابة للأمير فهد عبد العزيز على سؤال من قبل رئيس تحرير صحيفة السفير اللبنانية في25 شباط/فبراير1980، حول العلاقات بين حكومة بلاده والحكومة الجديدة في إيران قال :" ليس لنا أية مشاكل مع إيران في الوقت الحاضر، ونحن مرتاحون تماماً من هذه

الناحية بعكس ما كنا عليه خلال أيام الشاه...أن ما يهمنا حقاً!! هو استقرار الأوضاع في إيـران التي ننظر إليها نظرتنا إلى بلد مسـلم وصـديق "[58]. وأضـاف " عنـد قيـام الثـورة في طهـران رحبت السعودية بعودة الخميني من منفاه في فرنسا بعد سقوط الشاه ، كما رحبت بتشكيل الحكومة الإيرانية المؤقتة[59] " برئاسة مهدي بزركان[*].

وفي مقابلة أخرى أجراها سليم اللوزي رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية مع الأمـير فهد بن عبد العزيز في11 كانون الثاني/يناير1980 حول نوعية العلاقات مع إيـران أجـاب :"... نحن نعيش في منطقة واحدة مع إيران ولا مصلحة لنا ولا لها أن يكون هناك سـوء تفـاهم لا سيما وان الحكم الجديد في إيران يعمـل تحـت العقيـدة الإسـلامية وهـو شـعارنا في المملكـة العربية السعودية... نحن نحترم قناعات الإمام الخميني ولن نغير نظرتنا إليـه... إن العلاقـات السعودية الإيرانية لم تكن في يوم من الأيام معرضة للخطر بل تحتل مكاناً طيباً بـين الأشـقاء، كما أنها تاريخية وتنمو بصفة مطردة، والمجالات التي تجمع بين البلدين كبيرة وعديدة وهـي مستمرة" [60].

وجاء التأييد الظاهري للمملكة العربية السعودية للثورة الإيرانية من عدة أسباب أهمها:

1- أن الحكومة السعودية لا تستطيع مواجهة الثـورة الإسـلامية علنـاً لان هنـاك دعـم شعبي وتأييد منقطع النظير لها حتى بين جماهير الجزيرة العربية .
2- أن السياسة السـعودية كـما يصـفها المحللـون السياسـيون هـي سياسـة مـا تحـت الكواليس فهي لا تقول ما لا تفعل ولا تفعل ما لا تقول، وهذا التأييد للثورة بعيداً عن هذه السياسة ، لقد أراد النظام السعودي من التأييد خيراً [61].

أبدت المملكة العربية السعودية من جانب آخر عدم الارتياح من الثورة الإيرانية، لا بل حاولت القضاء عليها أو على الأقـل تحجيمهـا داخـل حـدود إيـران، فبعـد انتصـار الثورة استقبل مطار الظهـران في السـعودية عـدد مـن طـائرات نـوع (F-14) الأمريكيـة لتضاف إلى القاعدة العسكرية التابعـة لسـلاح الجـو الأمـريكي في الظهـران. كـما اسـتقبلت السلطات السعودية ما يزيد على (950) موظفاً أمريكيا كانوا يعملون في إيران عـين مـنهم (700) في شركة ارامكو(شركة النفط السعودية الأمريكية) . فضـلاً عـن معارضـة الحكومـة

السعودية للثورة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، ففي مؤتمر الدول العربية المصدرة للنفط (اوبيك) والذي انعقد في الكويت في عام1979، عارض وزير النفط السعودي السابق احمد زكي اليماني مساعدة دول المنظمة لإيران في صراعها مع الامبريالية الأمريكية، لا بل انسحبت المملكة العربية السعودية من المؤتمر، وعاد الوزير أعلاه إلى بلده قبل أن ينهي المؤتمر أعماله[62].

وهناك موقف آخر للنظام السعودي فحينما أرسل مجلس قيادة الثورة الإيرانية وفداً لشرح ظروف الصراع لمؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر1979، كان الأمير فهد في طليعة المعارضين على حضور الوفد الإيراني للمؤتمر، إذ أن إيران كانت قد طرحت قضية تعديل أسعار النفط بهدفً المحافظة على شعوب المنطقة في حقها في ثرواتها الوطنية، إلا أن المملكة العربية السعودية وقفت حجر عثرة في ذلك الطرح لارتباطه بمصالحها الاقتصادية مع المصالح الأمريكية وكما ذكرنا ذلك مسبقاً[63]. وحسب ما أوردته المصادر الإيرانية، أن المملكة العربية السعودية قادت انقلاب يهدف إلى قصف مقر الإمام الخميني، وقد اعترف بذلك الضابط (ناصر ركني) الطيار في القوة الجوية السعودية، واحد المقربين لقادة الانقلاب العسكري والمنسق الفعلي للقوة الجوية المنفذة لعملية الانقلاب، الذي أورد معلومات تنص على انه حصل على جملة مساعدات من الدول المجاورة تقدر بـ (10) ملايين دولار [64].

وفي غمرة التهديدات الأمريكية للحكومة الإيرانية الجديدة بعد احتجاز الأخيرة للرهائن الأمريكان بالسفارة الامريكية في طهران نهاية عام1980، وفي الوقت الذي كانت فيه الأساطيل الأمريكية تتحرك باتجاه إيران، وصلت إلى مطار الظهران السعودي فرقة عسكرية أمريكية كبيرة، وهذا ما أكدته صحيفة(جمهوري إسلامي) الإيرانية التي أضافت معلومات تُفيد بأن قسماً من القوات الأمريكية مستقرة في المملكة العربية السعودية، وكذلك في ثلاث دول خليجية مجاورة[65]. ونقلت صحيفة الايكونومست- The Economist البريطانية بأن سربين من الطائرات الأمريكية تستفيد من المطارات

السعودية، إضافة إلى الخدمات التي يؤديها وجود بعض المستشارين الفنيين والعسكريين الأمريكان في المملكة العربية السعودية" [66].

في المقابل قامت السلطات الإيرانية بإطلاق تصريحات مناوئه للحكومة السعودية بعد حادثة احتلال مجموعة مسلحة للحرم الملكي الشريف في تشرين الثاني/نوفمبر1979، وبدأت الإذاعة الإيرانية تتهجم على المملكة العربية السعودية، وتتهمها بالإلحاد ومعاداة الإسلام، لا بل دعمت حكومة طهران المنظمات المعارضة للمملكة العربية السعودية مثل(الحزب الإسلامي في الجزيرة العربية)الذي جعل من إيران مقراً له، كما بدأت الصحف الإيرانية بنشر أخبار الاضطرابات والتظاهرات التي تحدث في المملكة العربية السعودية وبتحريض من جماعات تمولها الحكومة الإيرانية[67] .

استمر موقف المملكة العربية السعودية المناوئ للنظام الجديد في إيران خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، فمع نشوب تلك الحرب في أيلول/سبتمبر1980 (والتي كان للولايات المتحدة ضلع في إثارتها) شعرت السلطات السعودية بعدم الارتياح والخوف في آن واحد، فالارتياح السعودي تمثل بأن حكومة الرياض أملت في أن تضعف الحرب إيران، وبالتالي تقلل من إمكاناتها الخفية للعمل ضد المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية. في حين أن الخوف السعودي كان مبعث ظهور خطر فعلي في أن تمتد العمليات الحربية إلى الأراضي السعودية، أو على اقل تقدير تشكل خطر على نقل النفط عبر الخليج العربي [68].

إذ أن المملكة العربية السعودية حرصت منذ بدء تلك الحرب على بذل جهودها لإنهائها بالطرق السلمية حفاظاً على أمن الخليج العربي واستقراره بتصريح أدلى به الأمير فهد ولي العهد السعودي بقوله:" ...إننا لسنا طرفاً في الحرب ولكننا طرف عربي متكامل"[69] وأضافت وزارة الدفاع السعودية في تصريح لها في عام1981 قالت فيه:" لو استمرت الحرب بين العراق وإيران فإن دول الخليج العربية لن ترى مناصاً من اتخاذ موقف واضح إزاء هذا الخطر" [70] .

لكن عدم اتفاق الطرفان المتحاربان على حسم النزاع، ونتيجة لاعتبارات قومية وعربية، وقف النظام السعودي بكل قوته إلى جانب العراق ومساندته ضد التهديدات الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي حسب وصف المسؤولين السعوديين، وقد عّبرت عن السلطات السعودية في ذلك بقولها:"قامت السعودية بمساعدة العراق ضد إيران لأننا ندرك أنها لن تنتصر على إيران ولكن للحفاظ على بقاء العراق" . وكان الدعم المادي السعودي للعراق ليس الهدف منه دفع العراق لاجتياح إيران، وإنما للحفاظ على بقائه دولة عربية موحدة لا يُجتاح من قبل إيران، لا سيما عُقب تصريحات الإمام الخميني وقادة الثورة الإيرانية في اتهامهم للمملكة العربية السعودية بموالاة الولايات المتحدة والتآمر معها ضد إيران[71] .

ويتجلى الموقف السعودي المناوئ لإيران أثناء تلك الحرب، في المكالمة التي أجراها الملك خالد في مطلع عام1981 مع القيادة العراقية السابقة بقوله:"إننا معكم في السابق والحاضر، وإننا معكم في حربكم العادلة لاستعادة سيادتكم على أراضيهم المسلوبة وسيطرتكم الكاملة والشرعية عليها" [72] .

وفي تصريح أدلى به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عند وصوله إلى سلطنة عُمان لحضور اجتماعات اللجنة السُباعية لوزراء الخارجية العرب عام 1981، قال فيه:" كان هناك أمل كبير في إنهاء الحرب العراقية-الإيرانية حيث إن إطالة الحرب في أي بلد غير مقبولة من الناحية الإنسانية، فكيف يكون ذلك إذا كانت الحرب يشارك فيها بلد عربي تجمعنا به أقوى الروابط" [73] .

وفي حديث لوزير الأعلام السعودي السابق محمد عبده يماني قال فيه:" أن الهجوم الإيراني على حدود العراق هو في رأيي مفاجئ ولا مبرر له خاصة بعد أن أعلن قبوله للسلام ورغبته فيه، ولهذا فمن الواجب أن تتجه إيران نفس الاتجاه حتى تستطيع الدولتان الاتفاق على الحوار الهادئ البنّاء دون اللجوء للصدام المسلح" [74] .

وقد أكد وزير الداخلية العراقي الأسبق سعدون شاكر، بأن الحكومة السعودية جددت دعمها للحكومة العراقية بعد إرسال برقية التأييد، إذ قال :" أن الحكومة السعودية

تعهدت بتزويد العراق بتجهيزات للدفاع المدني العراقي، وان مدير الدفاع المدني السعودي قد وصل إلى العراق لبحث إمكانية المساعدات في قضايا الأمن التي يستطيع تقديمها، وذلك تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزارء الداخلية العرب المنعقد في الطائف في كانون الأول/ديسمبر1980"[75] .

وبعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في4 شباط/فبراير1981، كانت المملكة العربية السعودية ترمي من ورائه تعميق الروابط بين أقطار الخليج العربي، وتحقيق أهداف عسكرية وأمنية لإقامة سد دفاعي لمواجهة التحديات التي صاغتها دول المجلس وأبرزها التغيير الذي شهدته إيران عام1979 الذي أدى الإطاحة بنظام الشاه، والتطلعات الإقليمية الجديدة للنظام الإيراني الجديد، وكذلك الغزو والاحتلال السوفيتي لأفغانستان من العام نفسه، ثم الحرب التي نشبت بين العراق وإيران عام1980، فضلاً عن أسباب خارجية وداخلية أخرى دعت إلى تأسيس ذلك المجلس[76] .

وذكرت صحيفة الرأي العام الكويتية، أن المملكة العربية السعودية قدمت مساعدات للعراق بلغت في نيسان/ابريل1981 حوالي (6) مليارات دولار[77] كما زودته بأكثر من (100) دبابة محملة على شاحنات تسير إلى العراق عن طريق الكويت، وكذلك طلبت الحكومة السعودية من عمال شركة آرامكو الذهاب إلى العراق لإصلاح المنشآت النفطية التي تعرضت للقصف الإيراني، فضلاً عن مساعدات أخرى شملت إرسال مواد غذائية وأدوية للعراق"[78] .

لينعكس ذلك سلباً في تدهور العلاقات السعودية-الإيرانية على الصعيدين السياسي والديني، فخلال عامي 1980-1981 على التوالي صعّدت إيران من ضغوطاتها ضد المملكة العربية السعودية، في حملة إعلامية شملت الصحف والكتب والآلاف من الأشرطة المسموعة والمرئية، استهدفت من وراءها إثارة الشكوك تجاه مصداقية الحكومة السعودية وقدرتها على رعاية الأماكن المقدسة وزوارها من الحجاج والمعتمرين، فشجعت الحجاج الإيرانيين على التظاهر في شوارع مدينة مكة المكرمة، إلا أن الحكومة السعودية استطاعت احتواء تلك الفتنة عن طريق القنوات الدبلوماسية منذ تشرين

الأول/اكتوبر1981، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين الحكومتين، إذ تضمنت رسالة الملك خالد إلى الإمام الخميني الشكوى من الأعمال العدائية من جراء تصرفات الحجاج الإيرانيين المنافية للدين وشعائر الحج، إلا أن حكومة طهران رفضت فكرة أن الحج هو احتفال ديني بعيد عن السياسة وتحاشياً للصدامات، وجاء في رسالة الجواب للإمام الخميني :" أن الغرض من الحج ليس للعبادة الدينية وحدها، بل أن الغرض سياسي، وقد كان الحج مرتبط بالسياسة حتى في زمن النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) وان فصل الاثنين هو فكرة القوى العظمى" ، وأكد الإمام الخميني في رسالته "أن الحج هو ممارسة دينية وسياسية، وعلى السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق"، أي انه سمح للإيرانيين في الاستمرار بإثارة الاضطرابات في مواسم الحج، مما أدى إلى تزايد حدة التوتر في علاقات الدولتين، وبخاصة في موسم حج 1982، حينما وجه الإمام الخميني تحذيرات شديدة اللهجة للحجاج الذين لم يستغلوا هذه المناسبة الدينية للإغراض السياسية، إذ قام الحجاج الإيرانيون بمسيرات ومظاهرات في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ورفعوا فيها صور للإمام الخميني، ورددوا هتافات مناهضة للدول العربية التي تقيم علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة واضحة للمملكة العربية السعودية. فبادرت السلطات السعودية في حينها إلى إلقاء القبض على ابرز زعماء تلك المظاهرات وهم على الأغلب أعضاء في البرلمان الإيراني، ثم اتخذت الإجراءات بترحيلهم، فاستنكرت الحكومة الإيرانية ما قامت به الحكومة السعودية وشنت حملة عدائية عليها، فأدت تلك الأعمال بطبيعة الحال إلى حدوث خلافات بين الدولتين، إذ عدت السلطات السعودية أن سلوك الحجاج الإيرانيين بمثابة تدخل واضح في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية خاصة بعد أن رفعت صور الإمام الخميني ومجّدت بأفكاره ونظرياته التي وزعت على كراسات ومنشورات في الحرم الملكي الشريف، وفي مطلع عام1982جرت مفاوضات بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن امن وسلامة الحجاج، وقد نجحت تلك المفاوضات في وضع أساس وشكل جديد لوفود الحجاج الإيرانيين (79) .

وبسبب استمرار الحرب العراقية-الإيرانية فإن العلاقات السعودية- الإيرانية كانت غير مستقرة، ففي حزيران/يونيو 1982، اخترقت المقاتلات الإيرانية من نوع (F-15) الأجواء السعودية، فأعترض الدفاع الجوي السعودي على أحداها، وتمكن من إسقاطها بعد دخولها خط (فهد) المحدد الاعتراض كما صرحت به الحكومة السعودية[80].

ومما زاد من حالة التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، أن الحكومة الإيرانية بدأت بحملة إعلامية من جديد هاجمت فيها المملكة العربية السعودية تحت اسم (تنظيم الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية)، وصرح الإمام الخميني بأنه يتكلم بإسم المسلمين، وقد نظم عدداً من الترتيبات التي تهدف إلى فرض النموذج الإيراني في المنطقة كلها ، ودعم حركات التطرف، وإقامة معسكرات التدريب [81] .

ومنذ عام1983 اتخذت إيران موقفاً معارضاً ومتشدداً تجاه المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية، وشنت حملة إعلامية معادية لعرب الخليج نتيجة تأييدهم للعراق، لا بل وجهت لهم تهديد بأنها سوف تمد جبهة الحرب إليهم، حالما تأكد لها دعمهم للعراق، وقد ظهر هذا التهديد في خطبة للإمام علي خامنئي[82] الذي كان في حينها رئيساً للجمهورية الإيرانية، موضحاً بقوله:" لقد أردنا من مجلس التعاون لدول الخليج العربية الضغط على العراق لإيقاف اشتعال الحرب، وإذا لم يستجب لهذا الطلب، فليوقفوا دعمهم للعراق، فنحن لم نحاربهم، أما إذا ساعدوا العراق فبالطبع لن نتجاهل ذلك" [83] .وفي الأغلب كان كلامه موجه بلا أدنى شك إلى الحكومة السعودية.

بالمقابل أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أثناء لقائه مع إحدى المحطات التلفزيونية السعودية وذلك عام1984 على خطورة توسيع الحرب العراقية-الإيرانية، مضيفاً أن حكومته وحكومتي الكويت والبحرين ستساعدان على إطفاء نار تلك الحرب. وفي خضم هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء بين البلدين، وفي عملية يمكن اعتبارها محاولة احتواء إيران، شهدت المدة 1984-1985 تحسناً في العلاقات السعودية-الإيرانية، وكانت حكومة طهران تهدف من ورائه عزل العراق عن الدول المساندة له، فلجأت إلى تغيير سياستها تجاه المملكة العربية السعودية نحو الاعتدال، فأوقفت الحملات

الدعائية المشككة في شرعية نظام الحكم السعودي وإسلاميته، وبالمقابل بدأت حكومة الرياض بتصدير منتجات بتروكيماوية لإيران للتقليل من خسائرها، عُقب زيارة وفد من الخارجية السعودية برئاسة وزيرها الأمير سعود الفيصل إلى طهران عام 1985، في محاولة من اجل وقف الحرب وإحلال السلام، فبادرت إيران بالمثل لتوحي للمملكة العربية السعودية بأنها تسعى للغرض نفسه، لكن الموقف السعودي تجاه إيران تغير عُقب فشل الجهود الدبلوماسية السعودية لوقف الحرب، وبخاصة بعد النجاحات العسكرية الإيرانية مطلع عام1986 باحتلال جزيرة الفاو العراقية، وعودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية ما لم توقف مساندتها للعراق[84].

ووصلت الخلافات السعودية-الإيرانية ذروتها أثر الهبوط في أسعار النفط، ففي شباط/فبراير1986 نقل راديو طهران عن رئيس الوزراء الإيراني الأسبق مير حسين موسوي[**] بقوله:" أن صادرات النفط السعودية هي العامل الرئيس في انهيار الأسعار ولا يوجد مبرر للمستوى الجاري من الصادرات السعودية...أن إيران لن تلتزم الصمت إزاء هذه القضية ". وذهب علي اكبر هاشمي رافسنجاني[85] رئيس البرلمان الإيراني إلى ابعد من ذلك عندما أوحى بأن إيران قد تتوقف عن صادراتها النفطية كلياً، وحذر من اتخاذ إجراءات مشددة ضد المملكة العربية السعودية إذا ما تأكد أنها مسؤولة عن هبوط الأسعار، ثم هاجم مسؤولون إيرانيون وبشدة المملكة العربية السعودية في نيسان/ابريل1986، متهمين الأخيرة بمسؤوليتها عن الهبوط في أسعار النفط معلقين بقولهم :" أن إيران قد تتوقف عن تصدير النفط لجعل الأسعار ترتفع"[86].

وفي العام نفسه أي 1986جرت جملة من المباحثات بين البلدين، شملت زيارة قام بها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى طهران في تموز/يوليو، بحث فيها مع المسؤولين الإيرانيين العديد من القضايا وبخاصة: الحج والحرب العراقية- الإيرانية والاوبيك. وبالمقابل توجه وزير الخارجية الإيراني السابق علي اكبر ولايتي[***] بزيارة إلى الرياض في كانون الأول/ديسمبر1986، وكانت مساعي السلطات السعودية تتلخص في حل القضايا موضع الخلاف وخصوصاً إنهاء الحرب بين العراق وإيران، والحيلولة

دون انتشار تأثير الثورة الإيرانية، غير أن تلك المباحثات لم تسفر عن شيء. وعُقب ذلك وجدت الحكومة السعودية بعد أن أيقنت تعنت حكومة طهران بشأن منهجها الثوري بضرورة إتباع سياسة جديدة تجاه إيران، فاتجهت إلى الدعم الكامل للعراق، وفي هذا الإطار كانت المملكة العربية السعودية تبيع يومياً للعراق (280) ألف برميل نفط في المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية، وقد تعهدت بدفع جزء من قيمة مشتريات الأسلحة العراقية، وكذلك وضعت عدداً من موانئها ومطاراتها تحت تصرف العراق، وذلك لنقل البضائع والمعدات العسكرية، هذا بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات والاستخبارات الضرورية [87] .

وبين هذا وذاك كانت مسألة الحجاج الإيرانيون قد رفعت من حدة التفاقم والبرود في العلاقات السعودية-الإيرانية، ففي موسم حج عام1986 أخفى الحجاج الإيرانيين كمية من المتفجرات العسكرية التي لا توجد إلا لدى الجيوش، إذ بلغ وزنها أكثر من (50) كغم وهي كمية كافية لإلحاق الأذى بعشرات بل بمئات الآلاف من الحجاج المسلمين بشكل عام في حالة تفجيرها، إلا أن السلطات السعودية كتمت أخبار تلك المتفجرات بعد أن تمكنت من السيطرة على الأمر، حفاظاً على سمعة المسلمين أمام العالم، وأملاً بان يعود النظام الإيراني إلى جادة الصواب، والكف عن إحداث الاضطرابات والإساءة للإسلام، بوصفها أعمال كما وصفتها الحكومة السعودية الغاية منها التخريب للحج والاستعداء على حرمة الأماكن المقدسة وإزهاق أرواح الحجاج من كافة أنحاء العالم الإسلامي . وهذا ما استشفته المملكة العربية السعودية عقب إلقائها القبض على المهيئين لتنفيذها ممن كانوا يحملون عبارات للإمام الخميني نفسه، الذي أملاها عليهم يقول فيها:" نحن سنقطع دابر جميع الظالمين في الدول الإسلامية بعون الله تعالى، وسننهي هيمنة وظلم الطامعين من خلال تصدير ثورتنا التي هي في الحقيقة تصدير للإسلام الحقيقي، وبيان للمبادئ المحمدية، وسنُمهد الطريق بأذن الله أمام ظهور منقذ ومصلح للجميع صاحب الزمان أرواحنا فداه المهدي المنتظر" [88] .

لكن يبدو أن صمت الحكومة السعودية وتحليها بالحلم واتخاذها اللين وسيلة لإفهام الحجاج الإيرانيين بالخطر الذي يرنون إليه، زاد أكثر من إصرار النظام الإيراني في تواصله بشن العداء ضد المملكة العربية السعودية ونظامها الحاكم، إذ لم تلبث أن توترت علاقات الدولتين بشكل كبير بعد قيام القوات الأمنية السعودية في30 تموز/يوليو1987 بقتل (400) حاج إيراني من مجموع (70) ألف كانوا قد تظاهروا معلنين عدائهم للولايات المتحدة الأمريكية، وكان بينهم أفراد من الحرس الثوري الإيراني لإحداث الاضطرابات، وارتكاب الفوضى بدافع إسقاط النظام السعودي، مما سّبب ذلك أزمة حادة بين البلدين، إذ عد الإمام الخميني وقتها الإسلام في المملكة العربية السعودية إسلام باطل وقال :" إذا أغضضنا الطرف عن اعتداءات العراق علينا، فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج الإيرانيين لا يمكن العفو عنه". وقد أعلنت السلطات السعودية بعد تلك الحوادث أن حكومة طهران استهدفت عن طريق الحجاج الإيرانيين السيطرة على المسجد الحرام، والإخلال بمراسم الحج، وإعلان الحكومة الإسلامية في الحجاز، وأشارت الحكومة السعودية من خلال إثبات اتهاماتها لإيران، اكتشاف مواد متفجرة كان قد حملها معهم الحجاج الإيرانيين[89] وفي أعقاب موسم الحج أعلاه، لجأ الحرس الثوري الإيراني إلى الاستيلاء على السفارة السعودية في طهران، وقتل أحد الدبلوماسيين السعوديين [90] .

ظلت حوادث الحج من اخطر المسائل التي هددت بقطع العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبالفعل أدت تلك القضية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال العامين 1988-1989، ولا سيما بعد أن قطعت الحكومة السعودية علاقاتها السياسية مع طهران في 26نيسان/ابريل1988، ثم لجأت في منتصف كانون الثاني/يناير1989 إلى طرد جميع الدبلوماسيين الإيرانيين من أراضيها، إذ وجدت السلطات السعودية أن حكومة طهران متورطة في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، مثل قيامها بمحاولة تهريب المتفجرات داخل أراضي المملكة العربية السعودية في موسم حج1986، ومحاولاتها المتكررة والمتعمدة للمساس بالمصالح السعودية الأساسية، وتعرضها لحرية الملاحة في منطقة الخليج العربي، وللسفن القادمة من والى

الموانئ السعودية، والقيام بمظاهرات في موسم حج1987، وما تعرضت له السفارة السعودية في طهران من مداهمة وتخريب وتدمير، وقتل احد أفرادها ونهب وثائقها، في حين أن السلطات الإيرانية، تغاضت ولم تبدي أي موقف يوفر الأمن لموظفي تلك السفارة من تعرضهم للمضايقات المستمرة، مما استدعى الحال مغادرة أعضائها من إيران. وقد فشلت الجهود الدولية لكل من (ليبيا والجزائر وسوريا والأردن) من اجل الوصول إلى وعد من الجانب الإيراني بالكف عن استغلال موسم الحج لإغراض سياسية [91]. حتى انه ورد في مذكرة الأحداث التي أوصلت الحكومة السعودية باتخاذها قرار قطع العلاقات مع إيران وأسمته (نفاد صبر المملكة) [92].

بعد ذلك بررت الحكومة السعودية في أكثر من تصريح في أواخر كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير1989على أن مساعدتها للعراق أثناء الحرب مع إيران جاءت بعد أن أصبحت الأراضي العراقية مهددة، فشعرت السلطات السعودية أن من واجبها مساعدة العراق لتحرير أراضيه، وأنها تحملت الكثير من التجاوزات والتحديات الإيرانية ضدها [93].

وتشير المصادر إلى أن الحكومة السعودية عمدت وانطلاقاً من مقتضيات المصالح الأساسية التي تربط البلدين الإسلاميين، إلى ضرورة إعادة فتح قنوات اتصال مع إيران، وحرصت على تطبيع العلاقات معها، على أساس الاحترام المتبادل والروابط الإسلامية والتاريخية بين الدولتين، وحفاظاً من الجانب السعودي على سلامة التضامن الإسلامي، لكن بالرغم من ذلك لم يلق هذا الموقف الايجابي السعودي أي تجاوب من الجانب الإيراني، الذي أمعن كما تصف المصادر في ممارساته العدائية[94].

هكذا يتضح أن الحرب العراقية -الإيرانية، ومسألة الحج، كانتا سبباً مباشراً في توتر العلاقات السعودية-الإيرانية، بالرغم من قيام الحكومة السعودية بالتنسيق مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقيام بحملة دبلوماسية وأمنية، لممارسة كافة الحقوق المشروعة لمنع انتشار الحرب، لصيانة الأمن والاستقرار، ولإصدار

قرارات تطالب بوضع حد لتلك الحرب التي لم تقتصر أخطارها على البلدين المتحاربين فحسب، بل أدخلت دول المنطقة في حالة من الفزع .

المرحلة الثانية : 1989-1997

بعد وفاة الإمام الخميني وتولي علي اكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران للمدة1989-1997، ظهرت مجموعة من المؤشرات حول إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات ما بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة، فالسلطات السعودية من جانبها وجدت انه ينبغي أن تشهد علاقاتها السياسية مع إيران تحسُناً وذلك انطلاقاً من الرؤية السعودية التي تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار السياسي بين دول المنطقة وفقاً للمصالح المشتركة تقتضي تحقيق التعاون في شتى الميادين التي ترتبط بها مصلحة كل دولة من دول الخليج العربي[95].

فبانتهاء حرب الخليج الأولى، بدأت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعمل على مد جسور التعاون مع إيران، ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين الدولتين، بالعمل على تحقيق المنفعة في منطقة الخليج العربي، وذلك بإرساء علاقات قائمة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فبدأت العلاقات بينهما تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد الحرب.

فقد استطاعت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران أن تخرج من البرود والسلوك الانفعالي الكامل، وان تبدأ بالحوار الجاد على مستوى المسؤولين، وان تتجاوز أحداث الحرم المكي وتسيطر على تداعياته، وان يستفيدان من علاقاتهما على المستوى الثنائي والإقليمي، وكذلك التعاملات السياسية الثنائية والإقليمية، وإزالة التوتر المذهبي بين البلدين، إذ أعربت الحكومة السعودية عن ترحيبها بانتهاء الحرب بين العراق وإيران، وتحسنت العلاقات بين البلدين بإيقاف الحملات الدعائية المعادية بين إيران والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربية بشأن حل مشاكل الحج[96].

أي أن مسار العلاقات السعودية- الإيرانية منذ عام1989 شهد تحولاً ملحوظاً من حالة التوتر إلى حالة الانفراج النسبي، إذ قامت إيران من جانبها بتغيير سياستها الخارجية بصورة أكثر منطقية، فبدأت في اتجاه المهادنة ثم التعاون وصولاً إلى الاستقرار الذي شهده النظام الإيراني في ذلك الوقت بسلسلة من التغييرات الأساسية في الهيكل العام لأجهزة الدولة وإستراتيجيتها العامة [97]. بحيث أن الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية بزعامة هاشمي رافسنجاني لجأ إلى تحسين علاقات إيران الخارجية بهدف وضع حد لعزلتها السياسية ولجذب رأس المال الأجنبي لحاجتها الماسة إليه بعد الحرب مع العراق [98]. وفي هذا الصدد أخذت مسيرة التقارب بين البلدين مظاهر عدة، كانت أولها المحادثات السرية التي عقدت بين الطرفين في جنيف في شهر شباط/فبراير1989، وكذلك حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة جدة السعودية في آذار/مارس من العام نفسه، إذ تعهدت إيران بإنهاء مقاطعتها لموسم الحج[99].

وفي حقيقة الأمر أسهمت العديد من العوامل دوراً بارزاً في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين إيران ودول الخليج العربية وتحديداً مع المملكة العربية السعودية، منها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران، وقضايا منظمة الأوبك، التي دفعت كل من الحكومتين السعودية والإيرانية إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الثورية والتخفيف من حدة مبدأ تصدير الثورة الإيرانية نحو الخارج[100] وبخاصة في علاقاتها الإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه اطمئنان المسؤولين في الحكومة السعودية، ولاسيما بعد أن شرعت إيران في مد جسور الثقة بينها وبين محيطها الإقليمي والدولي، وكسر حاجز العزلة[101]التي فرضها نظام الإمام الخميني على نفسه، وهذا ما أكده الرئيس رافسنجاني عقب توليه الحكم بعد وفاة الإمام الخميني عام1989 في قوله:"لقد أكدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية دائماً بحكم كونها أكبر دولة في منطقة الخليج على سياسة عدم التدخل في شؤون دول المنطقة، فنحن نؤمن بسياسة السلام والاستقرار والهدوء في منطقة

الخليج، ونحن نرحب بكل ود ومشاعر حميمة بالأيدي التي تمتد إلينا من دول المنطقة في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف"[102].

وانطلاقاً من ذلك بدأت إيران بالعمل على إعادة النظر في سياستها الخارجية، فتوصلت إلى قناعة مفادها ضرورة احترام الترتيبات الإقليمية، والامتناع عن القيام بأية إجراءات مثيرة للشك أو الخلاف مع جيرانها، معتمدة على سياسة الانفراج كهدف رئيس لسياستها الخارجية، والعمل على ترسيخ إجراءات مبنية على الثقة بينها وبين دول المنطقة، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية على خلفية الأحداث التي قامت بها إيران في عقد الثمانينيات مع حكومة الرياض، وكذلك تجنب أي شكل من أشكال المواجهة والخلاف مع الأخيرة، وهو ما يعني إدراك إيران للواقع السياسي والدولي، ومحاولة الحفاظ على الأمن والمصالح القومية من خلال نظرة واقعية[103].

وقد سعت إيران من خلال تبني سياسة الانفراج السياسي في العلاقات الخارجية إلى تجميد الفجوة القائمة في العلاقات مع حكومة الرياض لإثبات حسن نواياها، وقد انعكس ذلك في تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي أعلنت عن استعداد بلادهم لحل الخلافات سلمياً مع دول المنطقة، ونظراً لأهمية المملكة العربية السعودية في المعاملة الأمنية- الخليجية، أعطت إيران في علاقاتها مع حكومة الرياض الأولوية في المعادلة الأمنية- الإقليمية منذ عام1989[104] لا سيما بعد أن أوقفت الحكومة السعودية حملاتها الإعلامية ضد إيران عام1989، مما كان له رد فعل إيجابي من جانب طهران بدليل تعقيبات الرئيس رافسنجاني حينما أشار بقوله: "إن سياسة إيران الفجة قد خلقت أعداء بغير داع"[105] . ومن المؤكد كان يقصد بها مسألة الحجاج الإيرانيين، لان ذلك انعكس في التزام هؤلاء الحجاج بالهدوء في مواسم الحج واتفاق الجانبين السعودي والإيراني على الأعداد المقررة منهم لأداء فريضة الحج[106].

فضلاً عن أن التحسن قد ظهرت بوادره في تبني إيران موقفاً محايداً من دخول القوات العسكرية العراقية إلى الأراضي الكويتية عام1990، وتخلي طهران عن رغبتها في تحويل موسم الحج إلى نفوذ سياسي[107].إذ تشير المصادر إلى أن المملكة العربية السعودية

وإيران توافقت نظرتهم بشأن العراق على انه مصدر قلق مشترك، وحمّلت الدولتين حرب الخليج الثانية على السعي لوضع نهاية لخصوماتهما الطويلة، بحيث ساهم موقف إيران المحايد في التخفيف من حدة التوتر في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، بل وبدأت العلاقة بين الدولتين تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد تلك الحرب[108].

إذ استؤنفت العلاقات السعودية- الإيرانية بشكل رسمي على مستوى إعادة فتح السفارات بين البلدين، وكان ذلك على هامش اللقاء الذي جمع بين وزيري الخارجيتين السعودية والإيرانية في العاصمة العُمانية مسقط في17 آذار/مارس1991، إذ لعبت سلطنة عُمان دوراً مهماً في تنشيط الاتصالات رغبةً في عودة العلاقات بين البلدين، فاتفقا بعد أن تم الإعلان في 20 من الشهر والعام المذكور،على أن يكون رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء اعتباراً من26 آذار/مارس1991، وذلك في بيان صدر عن وزارتي خارجية الدولتين [109] ومصادر أخرى ذكرت أن اجتماع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز(ملك البلاد حالياً)[110] بالرئيس الإيراني رافسنجاني في العاصمة السنغالية داكار في كانون الأول/ديسمبر 1990 أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي السادس، وهو الاجتماع الأول من نوعه بعد عقد كامل، قد شجع على إعادة العلاقات بين الدولتين، إذ اتفقا على فتح سفارتيهما في الرياض وطهران اعتباراً من2 آذار/مارس1992[111].

وقد صرح في حينها محمد عرب السفير السعودي في طهران، بأن استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، جاء لمصلحة البلدين، وتأمل أن تزيل كل المشاكل في المنطقة، وأعرب انه لا علاقة لاستئناف العلاقات بين بلده وإيران بانتهاء حرب الخليج الثانية، وانه من الطبيعي أن تحدث من وقت لآخر مشاكل بين الدول، ولكن ليس من شأن هذه المشاكل أن تؤدي إلى قطيعة دائمة وبخاصة بين دولتين إسلاميتين كبيرتين كالمملكة العربية السعودية وإيران. ثم شكر سلطنة عُمان بوصفها لها دور في تقريب وجهات النظر بين الدولتين، كذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، أن الدولتين اتفقتا على رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء،

وكـان الـوزير الإيـراني قـد أدى مناسـك الحـج لعـام1991، وأجـرى مباحثـات مـع المسـؤولين السعوديين، وبخاصة مع نظيره السعودي، بحيث عقد معه ثلاث اجتماعـات تضـمنت تعزيـز أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين[112].

وقد هيأت المستجدات الإقليمية والدولية لانهيـار الاتحـاد السـوفيتي، ونهايـة الحـرب الباردة، وإنهاء حرب الخليج الثانية، وكذلك تنامي أهمية التحالفات الاقتصادية، الفرصة أمـام إيران لإقامة علاقات أكثر تعاوناً مع المملكة العربية السـعودية [113] فلقـد أشـار العديـد مـن المحللين السياسيين إلى أن اختفاء الاتحاد السوفيتي بسقوطه وتفككه عام1991، قد أزال قلق حكومتي الرياض وطهران بوصفه تهديد مشترك في عدائهم للشيوعية العالميـة[114] فضـلاً عـن إحداث تغييرات أثرت على منطقة الخليج العربي، وخاصة إيران التـي بـدأت تنظـر مـن بُعـد إستراتيجي جوهري قائم على توثيق التعاون وترسيخ المصالح مع دول المنطقة[115].

أي أن التغييرات والتطورات والأحداث التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية كان لهـا اثـر عـلى السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة منهـا دخـول القـوات العراقيـة إلى الكويـت في آب/اغسطس1990، وانهيار الاتحاد السـوفيتي عـام1991، وبـروز الولايـات المتحـدة كقطـب أوحد في العالم، إذ بدأت العلاقات السعودية-الإيرانية تشهد تحولاً ملحوظاً من المواجهة عـلى المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما تارة والى حالة مـن السـلام النسـبي تارة أخرى.

وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الـدولتين، خاصة مع اتخاذ إيران خطوات ايجابية نحو دعم الروابط مع المملكة العربية السـعودية، إلا أن هذا التقارب لا ينفي بعض الجوانب السلبية للأحداث الإقليميـة والعالميـة، إذ أثـار تفكك الاتحاد السوفيتي مخاوف إيران من اختلال توازن القوى في المنطقة وهـو مـا أدى إلى زيادة تحديات الاستقرار والأمن بالمنطقة وذلك نتيجة لتغيـير هيكـل النظـام العـالمي، وما يتبعه من اختلال معادلات الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقة الخليج العـربي لصـالح الولايات المتحدة وحلفائهـا في المنطقـة، فقـد أصـبح ولأول مـرة في اسـتطاعة الولايـات

المتحدة فرض هيمنتها الكاملة وبلا منازع على منطقة الخليج العربي، بينما فقدت دول أخرى في المنطقة مثل العراق وسوريا ودول عربية أخرى حليفها السياسي والاقتصادي والعسكري واقصد به بالطبع الاتحاد السوفيتي السابق التي عّد الأخير احد عوالم الحفاظ على توازن القوى، هو الأمر نفسه بالنسبة لإيران التي عّدت أنها فقدت ورقة رابحة كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي[116].

وفي ظل معطيات الواقع السياسي والدولي الجديد، وجدت إيران نفسها تحل محل الاتحاد السوفيتي الذي كان يُعد مصدر خطر على دول الخليج العربي، أي بمعنى أنها أضحت مصدر قلق بديل عن السوفيت يهدد مصالح الغرب في الخليج العربي، وهو ما تزامن مع قيام العراق بدخوله إلى الأراضي الكويتية عام1990، الذي اتخذته الولايات المتحدة ذريعة لتوسيع وجودها العسكري لحماية مصالحها وتطلعاتها بشكل عملي في المنطقة، وهنا أدركت إيران بأنه ينبغي عليها أن تفصح عن موقفها تجاه محاولات الغرب لعزلها على باقي الخليج العربي، بأن أعلنت في البداية أنها دولة مستقلة ترفض السياسة الأمريكية عليها لتمارس الأخيرة ضغوطاً شديدة بهدف إحداث تغييرات هيكلية في المنطقة ومن ضمنها إيران.

وفي الوقت نفسه، فأن الدول التي ترى ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لحفظ امن الخليج في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت جاءت لتُرسخ السياسات والبرامج الأمريكية الجديدة في المنطقة، فكانت المملكة العربية السعودية على رأس هذه الدول الخليجية على اعتبار أن لها دور قيادي في المنطقة، ونتيجة لهذه التطورات ازدادت الفجوة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما اتضح من خلال التنافس الشديد على المستوى الإيديولوجي والاقتصادي والسياسي، فكل منهما تسعى إلى ترسيخ سياساتها على المستوى الإقليمي، وقد بدت هذه المنافسة على اختلاف أنواعها أكثر وضوحاً من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز، أملاً في أن تتمكن كل منهما في الحد من انتشار نفوذ الأخرى في تلك الدول [117].

يفهم من ذلك أن العلاقات السعودية-الإيرانية على الصعيد السياسي كانت متوترة بشكل متفاوت طيلة المدة 1988-1991 نتيجة للاختلاف السياسي في التوجهات الإقليمية لكل منهما في المنطقة، إذ أوضحت الحكومة الإيرانية من وجهة نظرها بأن الحكومة السعودية استخدمت العامل الإيديولوجي مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بهدف تقويض انتشار الثقافة الإيرانية، وذلك بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للذين يروجون الوهابية، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك، مشيرة إلى أن المملكة العربية السعودية قامت بمساندة شعوب تلك المنطقة مادياً وسياسياً وعلى الأخص المتحدثة باللغة التركية ومنها تركمنستان وكازاخستان وغيرها في مواجهة الشعوب التي تتحدث الفارسية مثل طاجيكستان، وعملت على دعم علاقاتها بها، كما تبنت الحكومة السعودية سياسة الاحتواء مع أفغانستان لتقويض نفوذ إيران فيها ، فضلاً عن قيامها ببناء مئات من المعاهد الدينية في باكستان خُصصت لأبناء اللاجئين الأفغان، وتكفلت بمصاريف تعليمهم بعد أن لاقوا نتيجة التطورات السياسية ويلات الحروب الداخلية بين الثوار الأفغان والحكومة الأفغانية المتعاقبة على الحكم [118].

ومع كل ذلك وجدت الحكومة الإيرانية، انه من البديهي لها إبداء مرونة أكثر بشأن توجهات سياستها الخارجية في ظل الظروف والتطورات الجديدة التي طرأت على المنطقة، بحيث أن السلطة الإيرانية قررت إما أن تغير صورة إيران السابقة أو تثبيت صورة التطرف التي ترسخت في الذهن الخليجي والعربي والدولي على حد سواء. فانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز إرهاصات العولمة، وظهور نظام عالمي جديد كان سبباً مهماً دفع بإيران نحو التقارب مع المملكة العربية السعودية، إذ بدأت النخبة الإيرانية تعُيد النظر في سياستها الاقتصادية والسياسية، والاهتمام بأوضاعها الداخلية، وتوصلت إلى ضرورة تبني برنامج إعادة بناء المستوى الاقتصادي للبلاد، وفي إطار تحقيق هذا الهدف رأت إيران أن تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية يؤدي إلى دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي تستطيع إيران معه الابتعاد عن المشكلات المثيرة للتوتر والصراعات الدولية، وصب الاهتمام على المشكلات الداخلية، وعملية تحديث وإعادة

بناء الاقتصاد القومي، لا سيما وان إيران وضعت خططاً متتالية لتنمية الجمهورية الإسلامية، والتي اشتملت على أهداف اقتصادية يتوقف تنفيذ معظمها على توفير الأمن والاستقرار[(119)] .

أضف إلى ذلك أن العاهل السعودي، أعلن أمام الباحثين وممثلي الدول الإسلامية المشاركة في مؤتمر القمة لمنظمة الدول الإسلامية المنعقد في 18-20شباط/فبراير1991، وذلك بقوله:"يعلم الله أننا حين قدمنا العون للعراق لم يكن هدفنا إلحاق الأذى بأي بلد واعني بالتحديد إيران، وإنما كان هدفنا الأساسي حماية العراق، فمن المعروف أن العراق لا يستطيع احتلال إيران وكما سبق وان قلت فنحن لا نريد أن نتسبب في أذى أو ضرر لإيران، غير إننا لا نريد أن تحتل أي قوة ارض العراق لأنه بلد عربي وجار"[(120)].فبدا من هذه العبارات، أن المملكة العربية السعودية لم تكن تسعى إلى الإضرار بإيران وشعبها، ولم تنظر إلى أن إيران كعدو، بل بلد مسلم وشقيق قادر على خدمة قضايا العالم الإسلامي.

كما جرى التباحث بين البلدين بشأن عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج بوصفها من ابرز المسائل التي كانت تشكل أكثر مثاراً للجدل والانفعالات والنزاعات الحادة بين الدولتين، وعقب ذلك التقارب جرت اتصالات على مستوى عالٍ بينهما، ففي مطلع نيسان/ابريل1991 التقى الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني بالعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز في الرياض، ثم توجه سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة إلى طهران في حزيران/يونيو من العام نفسه أيضاً، فعدت تلك الزيارة بمثابة مؤشر واضح على تحسن العلاقات بين الدولتين [(121)].

وفي 26نيسان/ابريل1991، وبعد زيارة الرئيس الإيراني رافسنجاني ووزير الخارجية علي اكبر ولايتي للرياض والتقائهم بالملك فهد، صرح نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل، أثناء ذلك بقوله:" نحن نعتبر التعاون الإقليمي أساس الأمن الإقليمي، وحتى الآن فإن دول المنطقة لم توافق على ذلك فحسب بل إننا نعتقد أيضاً أنها جميعاً جادة في تحقيقه"[(122)]كما توجه الأمير سعود بزيارة إلى طهران في 5 حزيران/يونيو1991 التي وصفت بالزيارة الأولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية عام1979 [(123)].

وهكذا فبقدر ما آلت إليه المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي الست في تحسين العلاقات مع إيران، كانت الأخيرة بجناحها المعتدل في السلطة بزعامة رافسنجاني متحمسةً إلى ذلك لسببين أولهما : هو حاجة إيران الأكيدة إلى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الإقليمية وتطور العلاقات الخارجية، وثانيهما : رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة(124). لذلك لجأ رافسنجاني في أيلول/سبتمبر1993 إلى محاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية لغرضين الأول: برقية التعزية والمواساة التي بعثها الملك فهد إلى الرئيس رافسنجاني، وكذلك المساعدات التي بادرت بها الحكومة السعودية عام1991 من تقديم المعونات الطبية والمساعدات المالية والعينية لضحايا الزلزال الذي ضرب بعنف المدن الإيرانية، من خلال إرسال (40) طائرة سعودية، وإعلان العاهل السعودي في 5آذار/مارس من العام نفسه، في قصر اليمامة بالرياض، مؤكد أن إيران بلد مجاور يرتبط مع المملكة العربية السعودية بروابط أساسية عديدة ، وبأن العلاقات بين البلدين ستعود في وقت مناسب، مشيراً أن الدولتين لهما اتصالات، معولاً على أن استئناف العلاقات مع إيران قد أصبح وشيكا(125).

أما الغرض الثاني: أن الرئيس رافسنجاني، كان في حينها مصمماً على أن يُثبت للعناصر المحافظة في النظام الإيراني من أن إقامة علاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية، من شأنه تحسين الاقتصاد الإيراني من خلال مساعدة إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمة الاوبيك التي نجم عنها تبادل الدولتين سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية التي أسفرت عن موافقة الحكومة السعودية على رفع مستويات الإنتاج النفطي لإيران وتجميد الإنتاج اليومي الإيراني من النفط بمعدل(260) ألف برميل يومياً(126). وفي المقابل توجه علي اكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في 7تشرين الثاني/نوفمبر1993 حاملاً معه دعوة رسمية للملك السعودي لزيارة طهران فقبلها الأخير(127).

وفي هذه الأثناء، أعلنت وزارة الخارجية السعودية، أن العاهل السعودي قد يزور إيران، بناءً على دعوة وجهها له الرئيس الإيراني رافسنجاني، وأوضح جهاز الإعلام في

الوزارة في بيان، أن الملك فهد أعرب عن أمله بلقاء نظيره الإيراني في طهران، وذلك خلال اجتماع عُقد بين الملك السعودي ووزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، وقد أكد الملك حرص بلده على تعزيز العلاقات مع جميع الدول الإسلامية، عِبر تقوية الصلات بينهما في مختلف المجالات للوصول إلى وحدة الموقف إزاء الأخطار والمصاعب التي تواجهها بعض البلدان الإسلامية[128].

وهكذا بدأ التحسن في علاقات البلدين الذي أتاح لهما الفرصة لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك لتحديد مجالات التعاون المحتمل، فالمملكة العربية السعودية رأت أن منطقة الخليج العربي عانت ويلات الحروب، وأنها في أمس الحاجة إلى بيئة مستقرة[129]. أما إيران، فكانت تواقة إلى عقد تسوية مع جيرانها العرب في منطقة الخليج العربي[130]حتى أن المصادر الدبلوماسية الإيرانية أشارت آنذاك إلى أن الرئيس الإيراني رافسنجاني سيزور المملكة العربية السعودية بعد الانتهاء من حملة الانتخابات الرئاسية في طهران لأداء مناسك العمرة وإجراء محادثات مع العاهل السعودي بشأن تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين[131].

ولكن بالرغم من التحسن في العلاقات السعودية- الإيرانية، إلا أنه قد حدث خلال هذه المرحلة بعض التوترات في العلاقات بين الدولتين، منها أن الدعوة الإيرانية للملك فهد لزيارة طهران نجم عنها خلافات داخلية في إيران بين المتشددين (المحافظين) والمعتدلين، لا بل نظم (100) طالب إيراني مسيرة احتجاج ضد الحكومة الإيرانية لتوجيه تلك الدعوة ونوايا الرئيس رافسنجاني في زيارة الرياض، وفي الوقت نفسه بدأت بعض الشخصيات الدينية الإيرانية التهجم على المملكة العربية السعودية وقياداتها في الصحف الإيرانية، مما أدى إلى انتكاسة العلاقات بين الدولتين، وازداد التوتر حينما فوجئت الحكومة السعودية بقرار إيران في عدم طرح قضية الجزر العربية الثلاث للنقاش في أي حوار، وساءت أكثر نتيجة التوترات على مسألة الحج ابتداءً من موسم حج 1994 بعد أن شهد في العام الذي سبقه تفاهماً نسبياً بينهما[132] إذ خفضت المملكة العربية السعودية من العدد المسموح به من الحجاج الإيرانيين، فاعترضت القيادة الإيرانية على

ذلك الإجراء[133] وأدلى علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بتصريح دعا فيه المملكة العربية السعودية إلى قبول المزيد من الحجاج الإيرانيين، واتهمها بأنها وراء هبوط أسعار النفط بسبب إنتاجها الزائد، وأعلن أنه على المملكة أن لا تنقل الخلاف بينها وبين إيران إلى السياسات النفطية [134].

وبالمقابل اتهمت حكومة الرياض إيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام 1995، إذ أحست المملكة العربية السعودية أن إيران قد أساءت فهم السياسات الوفاقية للمملكة تجاهها، لكن إيران فسرته على أنه دليل ضعيف، نتيجة قيام الأخيرة بإثارة حفيظة الحكومة السعودية بعد أن أكدت في العام المذكور على ما أعلنته منذ عام 1992 بفرض سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى، فبدأت على أثرها مؤشرات التراجع في العلاقات بين الدولتين تسير نحو التدهور[135].

ففي 21نيسان /ابريل1995، أعرب خامنئي في خطبة الجمعة بطهران عن أمله بان تقام مراسم البراءة من المشركين في ذلك العام، غير أن السلطات السعودية لم تتخذ موقف مناهض من تصريحاته، بحث أن الحجاج الإيرانيين عبروا عن سعادتهم بما قدمته المملكة العربية السعودية لهم من تسهيلات وخدمات مجانية، حتى أن وزير الحج السعودي محمد بن سفر عقد اجتماعاً مع وفد من شؤون الحكومة الإيرانية برئاسة نائب وزير الثقافة محمد حسين رضائي، تباحثا فيه عن كيفية تسهيل أمور الحج للإيرانيين[136].

وتفاقم التوتر بين الجانبين وتحديداً في13 تشرين الثاني/نوفمبر1995، حينما شنت عناصر مسلحة هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي، الأمر الذي أدى إلى مقتل (7) أشخاص منهم خمسة أمريكيون والى جرح نحو (60) آخرين، وفي 26 حزيران/يونيو1996، قامت عناصر مماثلة بتفجير قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في (ميناء الخُبر) السعودي على ساحل الخليج العربي، مما أودى بحياة (19) أمريكياً وجرح أكثر من (100) آخرين . وأشارت في الوقت ذاته مصادر من لجنة التحقيقات في وزارة الداخلية السعودية، إلى أن الحادثتين هما مؤامرة مدعومة من إيران تورطت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها حزب الله السعودي

[137]. بدليل أن الرئيس الإيراني رافسنجاني صرح في عام1996 بأن حجاج بلاده ينوون عقد اجتماعات سياسية خلال موسم حج ذلك العام، لكن الحكومة السعودية ردت بأنه لن تسمح بذلك، وحذرت من أنها لن تتسامح إطلاقاً مع من يتجاوزون حدودهم في الأشهر الحرام، وستحملهم كافة المسؤولية في محاولة العبث بأمن الحجاج وامن الكعبة المشرفة ومسجد الرسول(صلى الله عليه وسلم)، وستواجه بكل حزم وقوة مثل هكذا محاولة[138].

واستمر الشد والجذب بين الحكومتين السعودية والإيرانية قبل منتصف عام1997، إذ اتسم بالهدوء والحد من التوتر مع استمرار العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين[139]. لتأخذ العلاقات بين الدولتين بعد منتصف العام نفسه السير نحو تطور متميز اتسم بطابع خاص في تدعيم تلك العلاقات بمرحلتها الثالثة في ظل الإدارة الإيرانية الجديدة. إذ بدأت سلسلة من اللقاءات والاتصالات بين البلدين عقب تولي الرئيس محمد علي خاتمي1997-2005 [140]. الحكم في إيران وذلك في ضوء الاستعداد لعقد منظمة المؤتمر الإسلامي القمة الثامنة لها للمدة (9-11) كانون الأول/ديسمبر1997 في طهران[141].

المرحلة الثالثة: 1997-1999

في الواقع كانت هناك مجموعة من الدوافع التي ساعدت على تصحيح مسار العلاقات السعودية- الإيرانية، وقد ارتبطت هذه الدوافع بالظروف الدولية والإقليمية التي تبلورت مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن مجموعة أخرى من الدوافع لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار في المنطقة، فالعديد من المحللين الإيرانيين رأوا أنه بعد وفاة الإمام الخميني وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، دفعت نحو إدراك إيران بأن الأهداف السياسية الأولية لمنهج تصدير الثورة الإيرانية أصبحت أمراً من غير ألممكن الاستمرار فيه، وقد صاحب ذلك ظهور قيادات جديدة رأت أن الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري الإسلامي

نفسه لن يكون ممكناً بالسير على الرؤية الخمينية، كما أن ذلك المنهج تبين انه يُثير زعزعة الأوضاع السياسية في المنطقة، ولن يؤدي إلى تلك النتيجة التي كان يتوخاها صنّاع القرار الإيراني، ومن هنا بدأ صعود نجم سياسيين أمثال الإصلاحي محمد علي خاتمي يمارسون السياسة وفق منطق الدولة وقواعد اللعبة السياسية القائمة على الواقعية .

وفي هذا السياق أشار المحللون السياسيون إلى أن هناك تطوراً طرأ على العلاقات السعودية- الإيرانية مع تولي الرئيس رافسنجاني السلطة عام1989، وقد بدا واضحاً حدوث ميل في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه النهج "البراغماتي"، وهو نهج يخالف تماماً التوجهات الخارجية الإيرانية إبان حقبة وجود الإمام الخميني، والتي تميزت بطابع إيديولوجي حاد، غير أن الانطلاقة الحقيقة للعلاقات بين البلدين كانت خلال عهد الرئيس خاتمي، فكما يرى المحللون أعلاه أن توليه حكم إيران كان سبباً في تحسين العلاقات بين الرياض وطهران، لا سيما وانه كان هناك إدراك إيراني بأن الالتقاء السعودي- الإيراني هو الطريق المؤدي إلى التفاهم الخليجي- الإيراني، فضلاً عن ذلك فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال ويطرح فكرة حوار الحضارات ويستبعد فكرة (تصدير الثورة) والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، الأمر الذي أسهم في انتهاج سياسة إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل وليس إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار وبخاصة مع الدول الخليجية العربية الستة [142].

فمع وصول الرئيس الإيراني خاتمي إلى السلطة في إيران في أيار/مايس1997، وتبنيه برنامجاً انفتاحياً قائماً بالأساس على علاقات حسن الجوار، وإقرار السلام والاحترام مع دول العالم، والمصالحة مع المجتمع الدولي، ومحو مصطلح تصدير الثورة الإسلامية من القاموس الثوري الإسلامي، وهذا ما أكده بقوله :" أن رأس أولوياتي الإستراتيجية الخارجية تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي"[143]. اتسمت العلاقات السعودية- الإيرانية بانحسار التوتر في علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية، لا سيما بعد أعلنت الأخيرة بأن أمنها وأمن منطقة الخليج العربي يعتمد

أساساً على دوله وفي مقدمتهم إيران، وأخذت تنظر إلى الأخيرة بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية وبشرية واقتصادية وجغرافية كبيرة، وتمكنها من لعب دور مهم في المنطقة، وتقديرها للمواقف الإيرانية إلى جانب القضية الفلسطينية، وصولاً إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون على الرغم من الاختلاف الجيوسياسي بينهما [144].

حتى أن الأمير ماجد بن عبد العزيز[****] أمير مدينة مكة المكرمة استقبل السفير الإيراني محمد علي هادي وتبادلا أحاديث ودية، كما تلقى الرئيس الإيراني خاتمي برقية تهنئة من العاهل السعودي بمناسبة فوزه في الانتخابات وتوليه الحكم، وجاء فيها:" تلقينا ببالغ السرور فوز توليكم رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، وإنني اعُبّر لكم عن تقديري وآمل أن نشهد فتح صفحة جديدة من العلاقات" [145].

فانتقال إيران من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة في عهد الرئيس خاتمي، وجد صداه في المملكة العربية السعودية خاصة بعد أن أكدت سياسة الرئيس خاتمي على مبادئ جديدة قائمة على الانفتاح والحوار البنّاء في العلاقات الخارجية لإيران، فشهدت العلاقات بين الدولتين تطوراً سريعاً ومفاجئاً مقارنة بما كان عليه مسار العلاقات خلال الفترات الماضية، حيث سعى الرئيس خاتمي معبراً عن التيار الإصلاحي الذي ينتمي إليه إلى تعميق وتوثيق العلاقات مع الدول العربية مؤكداً على أهمية أن تسلك إيران والدول العربية طريق التعاون والتفاهم والدعم، وكانت المملكة العربية السعودية لها وضعية خاصة في سياساته، وهذا ما أشار إليه في تصريح له عقب توليه الحكم، فرحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية ومحو آثار الماضي وإنهاء الخلافات القديمة، وكان انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثامن في طهران عام 1997 الأثر العميق في تطبيع العلاقات السعودية- الإيرانية بشكل جدي وصادق، كما وكان لموافقة الحكومة السعودية على انعقاد المؤتمر في إيران والمساعدة على نجاحه نقطة تحول في علاقاتهما وبداية فصل جديد من خلال حضور وفد سعودي برئاسة ولي العهد الأمير عبد اللـه بن عبد العزيز واجتماعه بالمسؤولين الإيرانيين برئاسة خامنئي[146].

وقد أعقب هذا اللقاء دعم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين الـدولتين، وكان خير دليل على هذا التقارب ما أعلنه ولي العهد السعودي الأمير عبد الـلـه بـأن المملكـة العربية السعودية وإيران قـد قطعتـا شـوطاً طـويلاً نحـو تحقيـق تقـارب في وجهـات النظـر والمواقف، مؤكداً على ضرورة العمل على إزالة جميع العقبات التي تقـف في طريـق التعـاون مع إيران مع فتح آفاق أوسع نحو مستقبل أفضل [147].

وهناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تدل على حدوث تقارب بين كل من الريـاض وطهران، وبطبيعة الحال فأن لكل من الطرفين عدد كبير من المصـالح والأهـداف وراء تقاربـه من الطرف الأخر، فإيران من جانبها تسعى إلى كسب الضـلع الخليجـي العـربي الأقـوى طلبـاً لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وكسراً لحالة الجمـود عـلى مسـتوى السياسـة الخارجيـة التي اتسمت بها طهران عقب الثورة الإسلامية، كما أن المملكة العربية السعودية مـن وجهـة النظر الإيرانية تُعد الحليف العربي الأقوى للولايات المتحدة التي لا تـزال تفـرض حصـاراً عـلى النظام الإسلامي في إيران، وبالتالي فأن أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن مفادها أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارس حينها ضد العراق وإيران فشلت فشلاً ذريعاً أو الأقل فشلت في شقها الشرقي الموجه نحو طهران[147].

والمملكة العربية السعودية من جانبها، وجدت بأن علاقاتها مع إيران بوصـول رئيسـها الجديد خاتمي سُينبأ بتطورات ايجابية، وسيخلق جواً من الصفوة والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي، الذي بدوره سيعكس بطبيعة الحال تحسناً في علاقاتها الاقتصـادية مـع إيران في مجال النفط والتجارة [148].

بناءً على ما تقدم وبعـد أن اسـتؤنفت الـرحلات الجويـة بـين الـدولتين، جـرت لقاءات متبادلة على أعلى المستويات، من بينها اللقاء الذي تم بين رافسنجاني (رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران) وولي العهد السعودي الأمير عبـد الـلــه بـن عبد العزيز على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامية الاسـتثنائي في إسـلام آبـاد في منتصف عام 1997، إلى اللقاء الثاني لولي العهد السعودي أعـلاه مـع الـرئيس الإيـراني

الجديد خاتمي خلال مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في كانون الأول/ديسمبر1997، إذ أزيلت فيها المحاذير وبدأت صفحة تعاون جديدة بين الحكومتين[149].

فقد أهدى الملك فهد قطعة من كسوة الكعبة المشرفة إلى إيران لكي تزين بها قاعة القمة الإسلامية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر1997بطهران، إذ وضعت هذه القطعة التي كست الكعبة لمدة ستة أشهر في القاعة الرئيسة لمركز المؤتمرات الجديد لعقد القمة، وقد حضر الاجتماعات وفد سعودي برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي ورئيس الحرس الوطني، وكانت هذه الزيارة الأولى لوفد سعودي رفيع المستوى إلى إيران منذ وصول الرئيس الإيراني خاتمي للسلطة، إذ صرح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بقوله:" إننا نتطلع إلى لقاءات تتبنى أواصر الثقة والتعاون بين البلدين والشعبين"، معبراً عن تواصل بلاده في تبادل الزيارات لتطوير العلاقات. حتى أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خامنئي، وصف تطور العلاقات بين الدولتين بأنها مفيدة للعالم الإسلامي ولاستقرار المنطقة[150].

وقد حرصت إيران على لسان وزير دفاعها الأسبق اللواء (علي شمخاني) أن تعرب للرياض عن تقديرها الكامل لموقفها في شأن المشاركة في القمة على مستوى عال، كما أكد شمخاني خلال الاتصال الهاتفي مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عشية القمة، بأن بلاده تضع الرياض في أعلى سلم أولوياتها لتنطلق منها في تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي، بل ومع باقي بلدان العالم الإسلامي[151].

وقد تعززت صفحة التعاون تلك، بالزيارات التي المتبادلة بين البلدين اعتباراً منذ شباط/فبراير وأيار/مايس1998 وتوقيعهما على اتفاقيات تعاون لمدة خمسة أعوام 1998-2002 للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية وتشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطني الدولتين في تلك المجالات عدا الممنوعة منها [152]. منها زيارة الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني إلى الرياض في 24شباط/فبراير1998 والتقائه بالملك فهد

وولي عهـد الأمـير عبدالـلـه ووزيـر الخارجيـة الأمـير سـعود، لتحسـين الأجـواء السياسـية والاقتصادية بإطار صريح مـن التفـاهم والصراحـة، ثـم زيـارة وزيـر الخارجيـة الإيـراني كـمال خرازي إلى الرياض في 14آذار/مـارس1998 لتحسـين العلاقـات بـين البلـدين، وتسـليمه رسـالة الرئيس الإيراني خاتمي لولي العهد السـعودي المـذكور، التـي كـان فحواهـا إزالـة حالـة التـوتر والمشاكل وإزاحة العراقيل، لإيجاد أجواء جديدة من الصراحـة والأخـوة والثقـة المتبادلـة. وفي 22 من الشهر والعام نفسه، أكد خرازي بكلمة أجاب فيها عن التحول الكبير في العلاقات بـين بلاده والمملكة العربية السعودية من أجل تشكيل لجنـة لتعزيـز التعـاون الإقليمـي، وإيجـاد منطقة خالية من السلاح، ومحاصرة أسـلحة الـدمار الشـامل، وإدانـة إسرائيـل عـلى امتلاكهـا ترسانة نووية، وإيجاد معاهدة إقليمية لمكافحة "الإرهـاب الـدولي" ، وعـلى أسـاس ذلـك تـم الاستفادة من قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، والعمل على إيجاد فضاء طبيعي مـن الاحـترام المتبادل والتعاون[153].

وفي أوائل نيسان/ابريل1998 توجه وزير الداخلية الإيراني الأسبق عبد الـلـه نـوري إلى المملكة العربية السعودية، فاجتمع مع نظيره السعودي الأمير نايف بن عبـد العزيـز وأجـرى محادثات معه لتقرير سبل تطوير العلاقـات بـين البلـدين. بالمقابـل توجـه إلى طهـران وزيـر الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لطهران في 26 أيار/مايس1998تة التي قام بها وزيـر الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لطهران في 26 أيار/مـايس1998 وإجرائـه محادثـات مع وزير الخارجيـة الإيـراني كـمال خـرازي وتوقيعـه اتفاقـاً للتعـاون في المجـالات الاقتصـادية والتقنية والثقافية.كذلك الزيارة التـي قـام بهـا الأمـير تـركي بـن عبـد الـلـه نجـل ولي العهـد السعودي، إلى طهران في 5 آب/أغسطس1998 والرسالة التي حمّلـه إياهـا والـده إلى الـرئيس خاتمي حول قضايا المنطقة والعلاقات بين البلدين، وأيضاً الزيارة التي قـام بـه رئـيس مجلـس الشـورى السـعودي الشـيخ محمـد بـن جـبر إلى طهـران في 21 تشريـن الثـاني/نـوفمبر1998 واستمرت أربعة أيام وكانت الأولى من نوعها بين البلدين بحيث أجري حديث مع نظيره علي أكبر ناطق دوري ودعا إلى تشكيل لجنة صداقة سعودية-إيرانية[154].

ولتنظيم ومتابعة تلك الاتفاقيات تشكلت لجنة اقتصادية سعودية - إيرانية مشتركة تجتمع دورياً للبحث في تقريب السياسات بين هذه المجالات، وفي خضم ذلك نشطت التبادلات التجارية بين الدولتين، إذ زار الرياض في23 تشرين الثاني/نوفمبر1998 وفد إيراني كبير ضم (350) من رجال الإعمال والتجار والصناعيين للمشاركة في معرض للمنتجات الإيرانية الذي تم افتتاحه في المملكة العربية السعودية [155]. والتي كانت أولى اجتماعاتها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه [156].

وجاءت زيارة الرئيس الإيراني خاتمي إلى الرياض في آذار/مارس1999، لتعطي دفعة اكبر لتحسين العلاقات، كونها أول زيارة لرئيس إيراني للمملكة العربية السعودية منذ عام1979م عبّر خلالها الجانبان عن ارتياحهما للنمو المطرد في العلاقات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية ورغبتهما في استمرار التعاون بينهما بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين[157]. والتي تمخض عنها بيان ختامي مشترك تضمن عدة أمور منها: [158].

1- أن المملكة العربية السعودية وإيران ترسيان أسس التعاون الاستراتيجي والتنسيق في المواقف المشتركة من القضايا الإقليمية والدولية .
2- تأكيد العمل على ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ، وتنشيط عمل اللجنة الاقتصادية بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري .

وقد عزز النفط من هذا التقارب بصورة اكبر كونه يُعّد الرابط السياسي والاقتصادي المؤثر في سير العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامةً وإيران والمملكة العربية السعودية خاصةً كونهما من اكبر منتجيه في الاوبيك، فمع تدهور أسعار النفط خلال العامين 1997-1998 والذي وصل إلى حدود (6) دولارات للبرميل الواحد، كان عام 1999 قد ابرز التقارب السعودي- الإيراني وخلق توازناً في سوق النفط ، ففي هذا العام وعلى اثر الاتفاق بين البلدين على سقف ثابت للإنتاج، ودخولهما في اتفاق مع

فنزويلا والمكسيك بشأن تخفيض الإنتاج، وصل سعر البرميل الواحد بحدود (30) دولار[159].

في حين ذكرت مصادر أخرى أن معدل خفض الإنتاج في آذار/مارس1999 كان بحدود (2،1) برميل يومياً، ووصل سعر البرميل الواحد نحو (23) دولار، ومنذ شهري نيسان/ابريل وأيار/مايس1999، قد شهدت العلاقات السعودية- الإيرانية نقلة نوعية في تطور آفاقها من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين[160].

بذلك وصلت العلاقات السعودية- الإيرانية إلى أعلى مستوى من الترابط والتنسيق، ومما عمق ذلك أكثر بينهما وعلى كافة المستويات الاتفاق الأمني المبرم في نيسان/ابريل2001، وهذا ما سنوضحه .



المبحث الثالث

الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية و إيران وانعكاسها على العلاقات بين البلدين 2001 - 2002

دوافع الاتفاقية :

في ما عدا ما آلت أليه العلاقات السعودية- الإيرانية من تطورات عدة في كافة الجوانب، أعربت المملكة العربية السعودية وعلى لسان وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد زيارته إلى طهران في أيار/مايس1999 للتباحث بشأن إقامة ميثاق امني ودفاعي مشترك بين دول مجلس التعاون وإيران، أن تقاربها مع الأخيرة مبني على فلسفة سياسية مهمة، وأكد فيها حرص المملكة العربية السعودية على توسيع العلاقات وتعزيزها مع الحكومة الإيرانية، وقال الأمير سلطان : "انه في كل يوم يمر على العلاقات السعودية الإيرانية تزداد أخوة، وكلما مر الوقت كانت الأرض التي تقف عليها العلاقات الثنائية أقوى وأصلب مما هي عليه الآن"[(161)].

فالمملكة العربية السعودية تدرك وبلا شك تناقضات السياسة الإيرانية حيال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أن إيران من جانبها لم تكتفِ بانتقاداتها المتكررة للبيانات الختامية التي تصدرها القمم المتعاقبة لقادة دول مجلس التعاون لاحتواء تلك البيانات التي تدين إيران بسبب أصراها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، لا بل اتخذت خلال القمة التي عُقدت في عام2000 بأجراء مناورات بحرية ضخمة في الخليج عند مضيق هرمز وبحر عُمان، فعدت دول مجلس التعاون ذلك الإجراء استفزاز صريح وضغطاً على القمة الخليجية، وبعد أيام قليلة اتخذ مجلس الوزراء الإيراني برئاسة خاتمي قراراً يقضي بإعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران في إطار سياسة الانفراج التي ينتهجها الرئيس الإيراني إزاء الدول المطلة على

الخليج العربي . مما حدا ذلك بالتزام الحذر في التعامل مع طهران، وعدم تسريع خطوات التطبيع معها (انسجاماً مع السياسة الأمريكية)، باعتبار لا جديد في الموقف الإيراني باتجاه دول المنطقة، وان جسور الثقة التي تحاول طهران بناءها هي جسور واهية للغاية لا تلبث هي نفسها أن تقوضها لتعيد بناءها من جديد، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي وصراع الأحزاب في إيران الذي اخذ يثير مخاوف جيرانها وخاصة دول الخليج العربي، هذا إلى جانب العناصر الثورية الراديكالية التي توجه النقد اللاذع لبعض دول الخليج العربي، واحتمال أن تعاود تلك العناصر محاولات تهديداتها للأنظمة السياسية المحافظة لدول الخليج العربية كما حصل في عُمان منتصف سبعينيات القرن الماضي، فالمنطقة سيخيم عليها عدم الاستقرار حسب وجهة نظر السلطات السعودية، وسيكفل وجود هذه العناصر الازدواجية وعدم الوضوح في سياسة إيران الخارجية، مما يعني حدوث فجوة لا يمكن تجاوزها خاصة وان السياسة الإيرانية وعلى مدى التاريخ لا تتصف بالتطور التدريجي، وإنما بالمنعطفات الحادة والتغيرات الراديكالية، مما يزيد من الغموض ويدعو إلى المزيد من الحذر في التعامل مع الأحداث الجارية في حينها في الساحة الإيرانية مع القيادات الإيرانية [162] .

واصلت المملكة العربية السعودية وجهات نظرها تجاه إيران مؤكدة هذه المرة على انتماء إيران إلى المحيط الإسلامي، وإسناد نظامها السياسي على شرعية دينية، إلا أن غياب الثقة بين طهران وجيرانها العرب رغم المصالح المشتركة بينهما، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، بسبب تعنت إيران حيال قضية الجزر الإماراتية الثلاث، حال دون حسم تلك القضية، مما دعا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى أن يشير بقوله في17 آذار/مارس2000 :" أن استمرار مشكلة الجزر الإماراتية دون حل سيشكل تعكيراً في صفوة العلاقات بين إيران والسعودية على وجه الخصوص " [163].

وعلى الصعيد السياسي تنظر المملكة العربية السعودية للطرف الإيراني على انه الشريك في الخليج العربي سواء وافقت عليه دول مجلس التعاون أم لا، وترى كذلك أن استثناء طهران من منظومة أمنية على المدى الطويل هو أمر غير معقول، وعلى ذلك فأن

مشاركة إيران في أية ترتيبات أمنية مستقبلية هو أمر حتمي لا مفر منه، وإيران بدوها تدرك هـذا أو تـروج لـه، حتـى أن وزيـر خارجيتهـا الأسـبق كـمال خـرازي صرح في أواخـر آذار/مارس2000 بقوله :" أن أمن المنطقة يتبلور في ظل تعاون كل دولها" ، ومن جهـة أخـرى فأن المملكة العربية السعودية عدت أن السبيل الوحيد لاستعادة الجزر الإماراتيـة لـن يكـون سوى من خلال الطرق السلمية. والتي بدورها لن تجد مكاناً عـلى ارض الواقـع مـا لم يحـدث تقارب ملحوظ بين الجانب الإيراني ودول مجلس التعاون، وهذا ما عبر عنه في الوقـت نفسـه وزير الخارجية السعودي المذكور بقوله:" أن تطوير العلاقات الأخوية المبنية على المصالح مـع إيران يهيئ الأمور في العلاقات للأفضل ويُسهم في تسوية المسائل المعلقة مع إيران " [(164)].

هذا إلى جانب أن المملكـة العربيـة السـعودية رأت بـأن تـدمير قـوة العـراق أدى إلى حدوث فراغ استراتيجي بالمنطقة، وإيران دولة إقليمية رئيسة في المنطقة بحكم ما تملكه مـن مقومات، وعليه كان خيار التقارب مع إيران والتعـاون معهـا أفضـل الخيـارات المتاحـة أمـام المملكة، خاصة وان الرياض عدت بـأن مواجهـة تحـديات ومتغـيرات مرحلـة مـا بعـد حـرب الخليج الثانية عام1991، تطلب بناء علاقات مع إيران على أسـس أكـثر متانـة [(165)]. ففضـلت إقامة اتفاق امني ودفاعي مشترك مع إيران، والذي أعطاها حافزاً اكبر هـو تحسـن العلاقـات بين البلدين بعد تولي خاتمي حكم إيران [(166)].

أما بالنسبة لإيران، فأن الكثير من المحللين والمـراقبين السياسـيين والخـبراء العسـكريين الإيرانيين، رأوا بان إقامة علاقات جيدة على المستوى الأمني بين طهران والسعودية يُعد عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه هواجسهم مـن الوجـود الأمـريكي في المنطقـة، وقـد تأكـدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار (ميناء الخُبر) منذ عام1996، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات بعد تحسن علاقاتها مع إيران منذ عام1997 [(167)]. وهذا ما أكده وزير الداخلية السـعودي الأمـير نـايف بـن عبـد العزيز حينما نفى وبشدة في تصريح صحفي له في عام1998 بقوله:" ليس هناك ما يدل عـلى أن الإيرانيين متورطين فيه" [(168)].

والواقع فقد تعددت القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات السعودية- الإيرانية، وتتداخل دوائرها بصورة واضحة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق علاقات ارتباطيه بين هذه القضايا، ولا شك أن النفط هو إحدى أهمها بالنسبة لهذه العلاقات بحكم كونهما من اكبر الدول ذات الثقل في هذا المجال. وقد أوضحت الخبرة في هذا المجال أهمية هذه العلاقات في ما يتعلق بسياسات الإنتاج والأسعار انخفاضاً وارتفاعاً [(169)].

فحالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى المستويات في فترات التسعينيات كان عاملاً مهماً ورئيساً حتم على المملكة العربية السعودية وإيران إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق، فقد كان التعارض في وجهات النظر بين الزيادة والانخفاض في إنتاج النفط سبباً في عدم استقرار أسعار النفط، فالحكومة السعودية كانت تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج مقابل خفض السعر، في حين أن إيران كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى[(170)]. إلى أن اتفقا على سعر ثابت للإنتاج في آذار/مارس1999[(171)].

إلا أن الأمر لا يتوقف على هذا الجانب فقط، بل يمتد إلى قضية أمن الخليج العربي، تلك القضية التي لم تقتصر على دول المنطقة فحسب بل تمتد إلى دول أخرى خارج نطاق هذه المنطقة، وقضية امن الخليج تتلخص في وجود نوع من أنواع الاختلاف في وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران، فيما يتعلق بوجود قوات أجنبية في المنطقة، فبينما ترفض إيران وجود هذه القوات، فأن السلطات السعودية تقبل بوجودها على أساس أنها جاءت استناداً لقرارات الشرعية الدولية بعد الاجتياح العراقي للكويت.

ومن الملاحظ انه في الفترة الأخيرة قد شهدت نوعاً من التقارب في وجهات النظر بين الحكومتين السعودية والإيرانية، لا سيما ترحيب الساسة السعوديين بنتائج الانتخابات البرلمانية الإيرانية التي جرت في شباط/فبراير2000 والتي أسفرت عن فوز الإصلاحيين، مما حمل درجة عالية من الارتياح لدى الأوساط السعودية بوصفه انتصار عزز من فرض استمرارية السياسة الخارجية الانفتاحية لإيران، حتى أن العاهل السعودي

بعث برسالة تهنئة للرئيس الإيراني خاتمي، التي عكست درجة الاهتمام السعودي بهذا التغير الداخلي في إيران[172].

وفي تصريحات أخيرة لوزير الدفاع السعودي في بداية نيسان/ابريل2000 ، أشار إلى انه لا توجد مخاوف لدى المملكة العربية السعودية من العراق وإيران، ورأت الإذاعة الإيرانية في هذه التصريحات تأكيداً على أن التطور الذي حدث في العلاقة بين البلدين يقوم على أساس الثقة المتبادلة والاطمئنان، وأشارت إلى أن المملكة العربية السعودية ترى طرقاً جديدة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على إزالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران، وقد تأكد هذا المعنى في كلمة لوزير الخارجية السعودي في افتتاح مجلس الوزارة الخليجي في جدة في19 نيسان/ابريل2000 إذ قال فيها:"أن علاقات دول المجلس مع إيران تشكل ركيزة أساسية في امن منطقة الخليج". وكانت زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى الرياض للمدة 24-28 نيسان/ابريل2000، وهي الزيارة الأولى من نوعها على مستور وزير الدفاع منذ الثورة الإيرانية، مناسبة مهمة لتأكيد هذا التوجه، إذ جاء في البيان الذي صدر بخصوص تلك الزيارة أنها تأتي لبحث التعاون المشترك بين الجانبين من اجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في الخليج العربي. وأشار الوزير الإيراني المذكور في تصريحات صحفية إلى أن إيران لا تستعجل التوصل إلى اتفاق دفاعي مع المملكة العربية السعودية، وان الأولوية هي لتعزيز الثقة المتبادلة، وذكر أن رغبة قادة البلدين تتمثل في تطوير علاقاتهما بالاستناد إلى طبيعة الوضع في المنطقة، وانطلاقاً من إدراك طبيعة الظروف الدولية[173].

ثم أضاف شمخاني، انه كان قد بحث مع نظيره السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، أثناء زيارة الأخير لإيران في أيار/سبتمبر1999، بشأن بتوقيع ميثاق امني، ومعاهدة دفاع مشترك بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى إقامة تعاون في المجال العسكري بين إيران والمملكة العربية السعودية[174].

وفي زيارة ثانية لوزير الدفاع الإيراني أعلاه إلى الرياض في أيار/مايس2000 والتقائه مع نظيره السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، تبادل الطرفان وضع صيغة

مقترحة لميثاق امني، والدعوة إلى التوقيع على معاهدة دفاعية أمنية وتشكيل تكتل إقليمي (إيران + مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بناءً على الصيغ المقترحة التي كان قد أعدها رافسنجاني عندما كان رئيساً للجمهورية الإيرانية والجنرال محسن رضائي(175). عندما كان قائداً للحرس الثوري الإيراني، وأكد شمخاني أن محادثاته مع المسؤولين السعوديين قد تركزت على سبل التوصل إلى إقامة (نظام امني إقليمي شامل لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد الخليج العربي)، في الوقت الذي نفى فيه وزير الدفاع السعودي من أن تكون إيران خطراً يهدد منطقة الخليج ومؤكداً عدم وجود مشكلات أمنية بين بلاده وإيران بشكل مباشرة، وان عدم إبرام اتفاقيات عسكرية أو دفاعية بين البلدين يشير إلى الحساسية والمحاذير التي لا زالت قائمة حينها، إلا أن هناك خطوات وان كانت بطيئة في هذا الصدد، لكن ذلك لا يعني أن الدولتين لم يتوصلا إلى صيغة دفاعية مشتركة، وهذا ما أشار إليه مساعد وزير الدفاع السعودي الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز(176). حينما قال :" أن المملكة العربية السعودية ترغب في إقامة تعاون عسكري مع إيران، وان هذا التعاون سيضمن دعم مصالح البلدين المشتركة والأمن والاستقرار لدول الخليج العربية وإيران" ، وهذا ما أوضحه وزير الدفاع الإيراني أثناء زيارته الثانية للرياض حينما ذكر :" أن إيران ليست بحاجة إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون، وبخاصة المملكة العربية السعودية، وان التعاون الدفاعي بين إيران ودول مجلس التعاون أقوى من الاتفاقيات التي هي إجراء كلاسيكي ورثناه من الماضي ..."(177).

ورداً على زيارة وزير الدفاع الإيراني للرياض، توجه وفد عسكري سعودي إلى طهران في أيلول/سبتمبر2000، مُكّون من(12) ضابط برئاسة قائد كلية القيادة والأركان، وتم التباحث في شؤون أمنية مشتركة، إذ عّول الوفد السعودي أثناء مباحثاته مع الجانب الإيراني، إلى تفويض مجلس الوزراء السعودي في نيسان/ابريل2000 لوزير الداخلية السعودي، أو من ينوب عنه في التوصل إلى مشروع اتفاقية للتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبعد محادثات مكثفة اتفق مسؤولي البلدين على تفاصيل اتفاقية تتضمن التعاون الثنائي في المجالات الأمنية البحتة منها مكافحة الجريمة المنظمة،

و"الإرهاب" وتهريب المخدرات، ومراقبة الحدود، والتعاون بين قوات الشرطة السعودية والإيرانية [178].

وفي مطلع عام 2001، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، عن أسفه للمعلومات التي أشارت إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي(FBI) يتهم إيران بالتورط في اعتداءات ميناء الخُبر، الذي استهدف قاعدة أمريكية في المملكة العربية السعودية عام1996[179].

ومن المؤكد أن اتفاقية التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط/فبراير1996، كانت إحدى ابرز الدوافع الرئيسة التي أثارت القلق الأمني والسياسي لدى المملكة العربية السعودية وإيران، وأوجدت الرغبة في الوقت نفسه والحافز لمزيد من التقارب بينهما من أجل إيجاد اتحاد إقليمي يضم الدول العربية وإيران، لاسيما وأن خروج العراق من منظومة أو معادلة القوة في المنطقة قد شّكل خلل في توازن القوى، فحتم على البلدين بوصفهما أكبر قوتين في منطقة الخليج العربي على ضرورة التعاون الأمني والتفاهم، بما يضمن مصالحهما المشتركة في المنطقة، ولحفظ ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية.

كما يُعّد التزام إيران بعدم ابتزاز السلطات السعودية في إثارة المشاكل بمواسم الحج، قد لقي ارتياح وترحيب واسعين من لدن المملكة العربية السعودية، لا سيما التصريح الذي أمر فيه خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بإلغاء المسيرات الجماعية للحجاج الإيرانيين، ومنعهم من عقد أية تجمعات عند أداء شعائر الحج [180].

محاورها الأساسية:

أسفر التنامي الواضح في العلاقات السعودية-الإيرانية عن توقيع الاتفاقية الأمنية في طهران في16 نيسان/ابريل2001، إذ وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز[181]، وعن الجانب الإيراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الأمني، لعل أبرزها : أن المملكة

العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية يرغبان بتوثيق أواصر الصداقة القائمة بين البلدين، وتدعيماً للروابط الإسلامية والثقافية والتاريخية بين شعبيهما، وتقديراً للفوائد التي يمكن أن تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الأمني بينهما، اتفقتا وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على ما يأتي: [182].

1- إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين، وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار .
2- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، والإرهاب الدولي، ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الأموال وغيرها، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والبضائع وتهريب الآثار والتراث الثقافي.
3- التعاون في مجال الإنقاذ البحري، والتسلل غير المشروع .
4- التعاون في مجال مكافحة المخدرات (تجارةً واستهلاكاً) .
5- التعاون في مجال التدريب الأمني من قوات الشرطة، وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية.
6- منع الهجرة غير القانونية، وفرض الرقابة على الحدود والمياه الإقليمية، والتصدي للاختراقات غير القانونية .
7- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الإيرانيين في موسمي الحج والعمرة، وإلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى الأراضي السعودية في غير رحلات الحج، بالمقابل سمحت السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول إذا كانت مدة إقامتهم في إيران لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
8- زيادة إقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين .
9- حرية انتقال المواطنين بين البلدين (حرية امن المواطنين) وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يحفز معدلات نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة

المضطردة ، والعمل على مكافحة كل من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة .

10- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين.

وبالإمكان القول أن هذه الاتفاقية تُعد بمثابة نقطة انطلاق جديدة للعلاقات السعودية- الإيرانية، وقد أكد الأمير نايف ذلك بقوله: "أن دافعنا الأول والأخير للتقارب مع إيران هو إحساسنا بحاجة المنطقة إلى الاستقرار، وقد لاحظت خلال هذه الزيارة أن الأخوة في إيران يشاركوننا هذا الإحساس وقد أبدوا مواقف ايجابية وعقلانية أسهمت في التوصل لهذه الاتفاقية"، ومن جانبه أكد نظيره الإيراني أن قائلاً "الاتفاقية الأمنية ليست موجهة ضد أحد وإنما هي تأتي لفتح آفاق التعاون وتطويره في المجال الأمني وان العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين شهدت تحسناً مطرداً كما نرغب أن تشهد العلاقات الأمنية تطوراً أيضاً"[183].

أبعادها الإقليمية والدولية:

اختلفت أهمية الاتفاقية وفقاً لرؤية كل طرف والأهداف التي يبتغيها من ورائه، وبشكل يرسم منعطفاً جديداً لمنحى العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي. فبالنسبة لإيران، تُعّد الاتفاقية تدشيناً لبداية عهد جديد من التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليس فقط مع المملكة العربية السعودية ، وأهمية هذا التدشين لطهران يُكمن في توقيع الاتفاق مع اكبر دولة خليجية - عربية، مما المح إلى تكتيك سياسي واعٍ في رؤية القيادة الإيرانية التي اختزلت به نصف الطريق نحو النفاذ إلى باقي الأبواب الخليجية، بحكم ما تمتلكه الرياض من نفوذ وكلمة مسموعة في مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن يترجم عملياً إلى كونه وسيلة لإقناع وتطمين شركائها إزاء نوايا إيران، وإزالة آثار الشكوك القديمة بشأن طموحاتها في المنطقة، إذ سعت حكومة الرئيس خاتمي من خلال الاتفاق إلى توصيل ثلاث رسائل متباينة الاتجاهات : [184].

الأولى: مفادها إقناع دول الخليج بانتفاء مسوغات مبررات الوجود العسكري الأجنبي وخاصة الأمريكي في المنطقة.

الثانية: دعوة صريحة لهم بتوقيع اتفاقيات مشابهة تساعد على تحقيق الاستقرار في الخليج، علماً بأن الكويت وسلطنة عمان قد قطعتا شوطاً معقولاً في هذا الدرب.

الثالثة: أن الاتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية نحو اتفاقيات دفاعية مستقبلية مشتركة تحمل في طياتها إمكانيات قيام اشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة أو عقد صفقات أسلحة وتبادل خبرات فنية عسكرية، وربما تتطور ليكون الحديث وارد عن "نظام امن جماعي" تكون إيران شريكاً رئيسياً فيه، كما أن الاتفاق من الناحية الاقتصادية يمكن أن يكون أداة جذب للاستثمارات السعودية في إيران في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي يسعى الرئيس الإيراني خاتمي إلى إقرارها .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فتكمن أهمية الاتفاقية كونها بمثابة احد الاختبارات الرئيسية للنوايا الإيرانية، بعد سلسلة من الاختبارات الثانوية التي تجسدت في خطوات تدريجية متبادلة اتخذت طوال التسعينيات، لكن لم تتسارع حركتها إلا في عهد الرئيس الإيراني خاتمي، واقتنعت الرياض في النهاية بفكرة قبول الأخر أياً كانت اختلافاته مذهبية أو لغوية، طالما سلمت نواياه من منطلق أن عدو الأمس يمكن أن يكون صديق اليوم، خاصة بعد أن هوت نظرية "الأمن القومي العربي" من جراء الاحتلال العراقي للكويت، فأصبحت حدود استيعاب ما هو غير عربي حدوداً هلامية تسعى إلى تحقيق إستراتيجية بعيدة المدى عن طريق خلق دوائر تعاونية نوعية أرحب، ربما تكون إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أو نفطية من خلال منظمة الاوبيك، ولعل تصريحات كل من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في عام1999 مدافعاً عن حق إيران في التسلح لحماية أمنها وكذلك تصريح وزير الخارجية السعودي في نيسان/ابريل2000 الذي أعرب فيه بقوله: "بأن علاقات مجلس التعاون لدول الخليج

العربية مع إيران تشكل ركيزة أساسية لأمن منطقة الخليج العربي واستقرارها في الوقت الذي طالب فيه العراق بإثباتات حسن نواياه"، يوضحان هوية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي بصفة عامة، ومدى التغير الكلي الصريح في موقف الرياض النابع من الترحيب بدور إيراني هام وضروري في المنطقة، ومن ناحية أخرى، توجيه رسالة تحذيرية واضحة لحكومة بغداد مفادها الاستبعاد من أية ترتيبات أمنية يمكن أن تتم في الخليج العربي في الأمد المنظور[185].

أما على المستوى الإقليمي، فأن الاتفاق يُعّد مؤشراً هاماً على طريق التطبيع العربي-الإيراني، إذ انه يمكن أن يكون نواة أولية لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج العربية الأخرى، يحمل مضموناً أعمق واشمل إقليمياً يرمي إلى تنقية أجواء العلاقات العربية-الإيرانية، وخاصة مع بعض الدول الكبرى مثل والعراق ومصر وسوريا، لإحداث حالة من التوازن الاستراتيجي إزاء التحالف التركي – الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال تحركات ايجابية ربما تلعب الرياض فيها دوراً أوفر كالوساطة في حالة العلاقات المصرية – الإيرانية بهدف تسريع وتيرة هذه الحركات بغية إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بشكل رسمي، خاصة وان حكومة القاهرة يمكن من ناحية أخرى أن تكون نافذة هامة لطهران على القارة الإفريقية في إطار سعيها الدءوب لتوسيع وتنويع دوائر علاقاتها الدولية من اجل كسر حالة العزلة التي حاولت واشنطن فرضها عليها منذ الثورة الإيرانية، فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين البلدين، ووفقاً لذلك وبنظرة تحليلية للأمور لا نستبعد مستقبلاً قيام شكل من أشكال التكامل أو التحالف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران ومصر وسوريا. ومن ناحية أخرى فأن الاتفاقية ستتيح تعزيز العلاقات السعودية- الإيرانية بحيث يمّكن حكومة الرياض من القيام بدور الوساطة في قضية الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها منذ الاستيلاء الإيراني لها عام 1971، ولعل حملة البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة أواخر عام 2000 التي عدت رسالة تحذيرية شديدة اللهجة لإيران، يوضح مدى الإجماع الخليجي على شرعية الحق الإماراتي، وقد جاء الاتفاق السعودي-

الإيراني ليعزز من إمكانية التلاقي بشأن حل عادل لهذه القضية، ربما عبر عن نفسه في الزيارة التي قام بها رئيس الأركان الإماراتي إلى جدة في 17 نيسان/ابريل2001، أي بعد يوم ومن توقيع الاتفاق الأمني بين المملكة العربية السعودية وإيران، ولقائه بالملك فهد وولي عهده، ليحمل في الأفق رهاناً إماراتياً على دور سعودي نشط، خاصة وان طهران ما زالت ترفض عرض القضية على محكمة العدل الدولية وتصر على أسلوب التفاوض المباشر[186].

وهذا ما أكده وزير الدفاع والطيران السعودي بقوله:" لا يوجد خلاف جاد بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، وحتى لو كان هناك خلاف حول الجزر الثلاث، فأنه يجب أن تتم تسويته عن طريق المفاوضات والحوار السلمي" [187].

وفيما يتعلق بالصعيد الدولي، فالاتفاق يعد انتقاصاً صريحاً من فرض الوجود العسكري الأجنبي، وخاصة الأمريكي في الخليج العربي، فبقدر ما كانت الرياض تعي أهمية للوجود العسكري الغربي في المنطقة منذ اندلاع حرب الناقلات الإيرانية عام 1987، ثم الاجتياح العراقي للكويت لدواع أمنية مبررة إلا أنها غّيرت هذه الرؤية وبدأت تتعالى الأصوات المطالبة برحيل هذه القوات أو تخفيض حجمها على اقل تقدير ، وبخاصة بعد أن أصبح وجودها عبئاً ثقيلاً على خزانتها ، وبعدما تحللت دواعي الذريعة الأمريكية التي روجتها طوال الثمانينيات والتسعينيات بأن إيران دولة راعية "للإرهاب الدولي" والمصدر الرئيس لتهديد أمن الخليج العربي، ومن ثم بات البحث عن البديل الإقليمي أمراً ملحاً، ولعل سعي دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى عقد اجتماع مجلس التعاون الخليجي في أواخر أيار/مايس2001 لبحث تطوير نظام ما عرف باسم "درع الجزيرة " بزيادة حجم قواته من 5000 إلى 18000، يُعد مؤشراً على مراجعة البحث بشكل جدي في ذلك البديل الذي يمكن أن يتسع ليضم إيران لاحقاً [188]. وان كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الاتفاق على انه خطوة لتدخل إيران في منطقة الخليج بعد تدعيم علاقاتها بدولة مثل المملكة العربية السعودية، والتي من الممكن أن تحذو دول المجلس حذوها في عقد اتفاقيات مماثلة مع إيران، كما تنظر الولايات

المتحدة إلى أن مثل هـذا الانفـراج في العلاقـات السـعودية-الإيرانيـة خاصـة بعـدما شـهدته العلاقات الإيرانية مع دول أخرى مثل روسيا الاتحاديـة والهنـد والصـين أن يتـيح لإيـران كسر كافة القيود التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على إيران، هذا إلى جانب تحفظات الولايات المتحدة من أن يؤدي هذا الاتفاق الأمني إلى إثـارة موضـوع التواجـد العسـكري الأمـريكي في المنطقة والتي تسعى إيران جاهدة لإبعاده حفاظاً على أمنها القومي[189].

وفي الوقت الذي كانـت فيـه الولايـات المتحـدة قـد صرفـت جهـداً كبـيراً وعـلى مـدار العامين1998-1999لتحسين العلاقـات السـعودية- الإيرانيـة عـلى أمـل أن تلعـب المملكـة العربيـة السعودية دور الوسيط في تطبيع العلاقات الإيرانية – الأمريكية، فأي تحسن بدون شك على توثيـق العلاقات السعودية– لأمريكية اكسبها صفة التحالف الاستراتيجي [190].

وهذا يوضح تناقض السياسة الأمريكية في مواقفها من تطورات العلاقـات السـعودية-الإيرانية سلبية كانت أم ايجابية، بمعنى أن أي تحسن كـان في العلاقـات بـين البلـدين يخـدم المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والعكس صحيح .

والواقع أن التقارب الإيراني مع المملكة العربية السعودية، لا يمكن فصله عـن محاولـة تقاربها مع الولايات المتحدة والغرب، فهي تعلم أن تحسـين علاقاتهـا مـع جيرانهـا في الخلـيج العربي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية ذات الثقل الأكبر والبلد الأهم في المنطقة -من المنظور الأمريكي- هو البوابة لمد الجسور مع الولايات المتحدة، ولذلك فإن إيـران اختـارت أن تتعامل مع هذا الوكيل المحلي للولايات المتحدة، وخاصة أن التعامل مع هـذا الوكيـل لا يثـير حساسية التيار المحافظ (المتشدد) في إيران فيما لو اقترب الرئيس خاتمي وتياره الإصلاحي من الولايات المتحدة مباشرة، وهذا الحماس الشـديد مـن لـدن المسـؤولين في بعـض دول الخلـيج العربية بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة من اجل توثيق العلاقات مع إيران وما كان ليتم لولا ضوءاً اخضر صدر لهم من الولايات المتحدة[191]. ولا يمكن فصله بتاتاً عن المـؤامرات والخطط التي تدبرها الولايات المتحدة[192]. ضد إيران ودول المنطقة بكل تأكيد .

وبذلك شكلت تلك الاتفاقية محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في منطقة الخليج العربي بأكمله لأنها نقلت العلاقات السعودية - الإيرانية من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبياً ورسمياً، وسببه أيضاً النهج الذي سار عليه الرئيس خاتمي بتأسيس علاقات حسن الجوار، وطرح فكرة حوار الحضارات والانفتاح على العالم الخارجي ولا سيما مع دول الجوار الجغرافي، وتحديداً تطبيع علاقات إيران مع الدول العربية، وتأكيده على القيم والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين بكل دولة، يُضاف إلى ذلك العقوبات الأمريكية تجاه إيران، وفرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية التي دفعت السياسية الإيرانية إلى العمل على تحسين علاقاتها مع محيطها الإقليمي وعلى الأخص مع المملكة العربية السعودية بوصفها دولة إقليمية مؤثرة وقائدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه سعت حكومة طهران في عهد الرئيس خاتمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح الأسواق الخليجية للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية-الإيرانية، وأخيراً، ضمان استقرار أسعار النفط لكونه المحور الرئيس للاقتصاد الإيراني ومنطقة الخليج العربي بأسرها، فضلاً عن ذلك فإن للسياسة التي انتهجها خاتمي أسباباً أخرى دفعته إلى اتجاه بلاده إلى ذلك التحسن في العلاقات وهي أن تطبيع علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى من شأنه يسعى إلى التخفيف من حدة التوترات السياسية التي تسهم في غاية إيران الرامية إلى التقليل من الإنفاق العسكري الخليجي، ومن ثمة تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية، وكذلك الخليجية. وأخيراً تُعيد نظرة المملكة العربية السعودية ودول الجوار الجغرافي الأخرى تجاه السياسة الإيرانية نحو الأفضل [193].

ومن جهتها رحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية، فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها بحكم الجوار الجغرافي، وبحكم كونها دولة إسلامية، خاصة بعد أن أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة

هو دعم العلاقات مع المملكة العربية السعودية لما لها من وضعية خاصة في دول الخليج العربية والعالم الإسلامي، ومنطقة الشرق الأوسط [194].

ورأت حكومة الرياض أن العوامل الداخلية التي شهدتها إيران قد هيأت البيئة المناسبة لتحسين العلاقات بين البلدين نتيجة بروز توجهات إيجابية إيرانية نحو الإصلاح الذي يقوده التيار الإصلاحي، ليس فقط على المستوى الداخلي، وإنما على مستوى العلاقات الخارجية في عملية شاملة، أدت إلى وجود قناعة خارجية بضرورة التفاعل مع الواقع الإيراني الجديد، وتشجيعه على تحقيق المزيد من الخطوات الإيجابية لاسيما بعد حصول تيار الإصلاحيين على عدد مناسب من المقاعد في البرلمان الإيراني، وهذا ما عبرت عنه الحكومة السعودية عندما رحبت بتلك التطورات في إيران، ودعت إلى بناء علاقات بين الدولتين على أسس جديدة قوامها حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المصالح المشتركة، وتصفير المشكلات العالقة بحلها عن طريق الحوار[195].

وقد توضح التنسيق السعودي- الإيراني بعد أحداث أيلول/سبتمبر2001، وبخاصة فيما يتعلق بالحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، إذ كان الموقف الرسمي لكلتا الدولتين متطابقاً، وهذا ما عبر عنه مجلس الشورى السعودي والبرلمان الإيراني عقب زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني إلى الرياض في أواخر أيلول/سبتمبر2001، ببيان إصداره جاء فيه:"يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية"[196].

وكانت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 قد أسهمت في تجلي مواقفهما، بحيث دفعت البلدين إلى توحيد جهودهما في معارضة القصف الأمريكي لأفغانستان لاسيما بعد استمرار ذلك القصف طيلة شهر رمضان دون الاكتراث بمشاعر المسلمين وحرمة الشهر الحرام ووقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأفغان[197].

ووفقاً لتحليل الخبراء السياسيين والاستراتيجيين الإيرانيين كان لكل من المملكة العربية السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب، فبما أن المملكة تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي تفرض حصاراً على النظام الإيراني، فان أي تقارب بين الرياض وطهران يُعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج الذي تمارسه الأخيرة ضد إيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجه ضد طهران، باعتبار أن إيران شريك رئيسي مهم في الخليج العربي في المحافظة على أمن المنطقة [198] وأن التقارب مع إيران قد تجلى منذ عام1998 عندما ارتأت حكومة الرياض إلى تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع نظام طالبان على خلفية الأزمة السياسية بين الأخير وإيران[199].

وقد أضحت المملكة كما أشار إليه المحللون مرات عدة إلى أن التقارب السعودي-الإيراني يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة المتنازعة مع إيران في مسألة الجزر الثلاث التي أضحت هي الأخرى من جانبها كإحدى النقاط التي تدعم ذلك التقارب، ولم تعد نقطة حرج بالنسبة للمملكة العربية السعودية[200] بالرغم من -وكما يرى فريق آخر من المحللين السياسيين- أن استمرار إيران في احتلالها لتلك الجزر يظل حاجزاً أمام نمو العلاقات الخليجية- الإيرانية وتحديداً العلاقات السعودية-الإيرانية كون أن هذه المسألة تضع علامات استفهام أمام التوجه الإيراني نحو دول الخليج العربية، وأنه لا يشكل- مع موجود هذه المعضلة- توجهاً استراتيجياً بقدر ما يشكل توجهاً تكتيكياً مؤقتاً يفرضه الضغط الأمريكي على طهران، وقد توضح ذلك برد فعل سعودي من خلال تصريحات وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في عام 2002 التي ذكر فيها أن قضية الجزر الإماراتية من أبرز المسائل التي تعكر صفو العلاقات الإقليمية في المنطقة، وإن المملكة تعّدها في صميم علاقاتها مع طهران، وأعقب ذلك تصريح للأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، جاء فيه أن العلاقات مع طهران لن تصل إلى حجم التعاون العسكري بسبب

قضية الجزر الثلاث [201] ولاسيما بعد أن وصفت الخارجية الإماراتية ذلك التقارب بأنه تحدٍ لدولة الإمارات العربية المتحدة [202].

وبالنسبة لإيران، فإن قضية الجزر الإماراتية تُعّد العقبة الرئيسة المستمرة في إعاقة التقارب السعودي- الإيراني، إذ توجد مُسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد كما بينه المحللون وفق ما ذكرنا، في حين توجد مُسببات أخرى تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب كانت تتم بمبادرة إيرانية من خلال الزيارات الرسمية إلى الرياض وعواصم الدول الخليجية الأخرى، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وتبادل الخبرات الغنية وتوظيف العمالة[203].

ولقد كشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في تموز/ يوليو2002، أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش - George W. Bosh أوقفت الرهان على الرئيس خاتمي، في مجال الإصلاح وعّدته ضعيف وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده، وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسمياً الدعوة إلى تغيير نظام الحكم في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديداً "إرهابياً"[204] في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية-الأمريكية نوعاً من التوتر، فكان دافعاً للتقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران[205].وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني خاتمي إلى الرياض في11 أيلول/ سبتمبر2002 والتي استمرت ثلاثة أيام مؤكداً رغبة بلاده في تقوية وترسيخ العلاقات مع حكومة الرياض، ومما يبرز أهمية هذه الزيارة أنها جاءت عقب اجتماع مهم للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني [206].

هذا علاوة على أن التقارب بين البلدين قد برز أيضاً تجاه القضايا الإسلامية من خلال موقفهما الرافض لحضور القمة الإسلامية في قطر عام2002[207] حتى توقف الأخيرة - وان لم تفسر المصادر السبب الرئيس- اتصالاتها مع إسرائيل التي تدار من خلال المكاتب الإسرائيلية الخفية والوهمية في قطر، وهي مكاتب على الأغلب تُمثّل المصالح الإسرائيلية[208]. وقد عزز من ذلك التقارب المشاريع الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين، فضلاً عن موضوع النفط الذي كان له تأثير واضح في عملية

التقارب، إذ شاركت إيران بفاعلية مع المملكة العربية السعودية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار، فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق بين المملكة وإيران وفنزويلا منذ عام 2002 في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يُحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين 22-28 دولار للبرميل المتوسط [209].

وبذلك يتضح أن وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة في إيران كسر حالة العزلة الإسلامية والدولية عن إيران، فردت الحكومة السعودية على هذه المبادرات الإيرانية بالإيجاب، ثم سعت كلتا الدولتين إلى محو آثار الماضي وإنهاء حالة الخلافات القديمة، بعد أن تأكد للمملكة العربية السعودية انتهاء نوايا إيران بتصدير ثورتها على خلفية تصريحات الرئيس خاتمي التي جاء فيها:"أنه ليس لإيران أية مطامع أو نوايا عدوانية بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام إقليمي عادل"[210] .

كما أن احتلال مسألة أمن الخليج العربي موقعاً مهماً في أجندة العلاقات السعودية-الإيرانية قد بلور رؤية وطنية وحضارية لهذه المسألة لضمان مصالح الثقافتين العربية والفارسية تحت مظلة إسلامية راسخة وواسعة، لأن مفهوم الأمن في الخليج العربي أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة، إلا أن الحرب الأمريكية على العراق عام2003 خلقت من جديد منافسة إقليمية، لا بل وصراع وتنافس إقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران، بعد أن اضمحل شيئاً فشيئاً في فترة رئاسة رافسنجاني، والتي كانت بواعثه منذ الثورة الإيرانية عام1979 وانتهى إلى حدٍ ما بوصول الرئيس خاتمي، فضلاً عن أن مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية تمهيداً لامتلاك سلاح نووي ودخولها في مفاوضات عقيمة مع الاتحاد الأوروبي في ظل سياسة التصعيد التي شنتها إدارة واشنطن منذ عام2002 تجاه إيران، كان قد أثار هواجس وفزع المسؤولين السعوديين من تلك التطورات وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، فضلاً عن أن التنافس الذي ظهر بين البلدين قد توضح عُقب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، وكذلك من خلال الصراعات في لبنان واليمن التي ظهرت فيها حركات مقاومة، كإحدى أهم حركات المقاومة في المشرق العربي التي أبدت فيها حكومتي الرياض وطهران مواقفهما منها ومن "الإرهاب" الدولي.

هوامش الفصل الأول

(1) رضا بهلوي: ولد رضا عباس علي في16 آذار/ مارس1878 من أصل فارسي في قرية ألاشت التابعة لمركز سواد كوه بإقليم مازندان الواقع شمال شرق إيران بالقرب من بحر قزوين، تطوع في فرقة القوزاق، الفارسية في سن الرابعة عشرة، وبعد فترة من التدريب عُين في السفارة الألمانية ثم البلجيكية بطهران ولقُب ب رضا المازندراني. وفي العشرين من عمره حصل على رتبه ملازم ولقب برضا خان، وبعد تدرجه بالمناصب العسكرية أصبح عقيد وقام بانقلاب 21 شباط / فبراير 1921 العسكري وبمساعده الانكليز، وأطاح بحكم احمد شاه قاجار أخر ملوك السلالة القاجارية عام 1925، وتمكن من الوصول للعرش، وأعلن قرار دستوري في 31 تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه بان رضا خان شاهاً على بلاد فارس باسم رضا شاه بهلوي نسبة إلى لقب والده عباس علي مراد بك باوندي بهلوي، وكان وصوله إيذاناً ببدء عهد التقدم والرقي في البلاد. أقُصي عن الحكم عام 1941 من قبل بريطانيا ونفي إلى جوهانسبرج بإفريقيا ومات هناك عام 1944، للتفاصيل.راجع: سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسي، جذور التحول 1900- 1941، الدار الثقافية للنشر، ط1، (القاهرة – 2000)، ص 139 وما بعدها؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي بالجيزة، (القاهرة – 1973)، ص ص43 – 46؛ جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي (1925 0 1941)، (جامعة البصرة – 1990)، ص5؛ كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، (بغداد – 1985)، ص113 وما بعدها.

(2)عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود: ولد في مدينة الرياض عام1876، ومصادر أخرى تذكر عام 1880، وقد تربى في كنف والده، وتعلم حفظ القرآن، وتلقى جانباً من أصول الفقه والتوحيد على يد شيوخ مسلمين، واستقر به الحال في الكويت عام1892 مع والده حيث شب فيها وعرف فصاحة لسانه ولباقته وشجاعته وفطنته، وكان دائم الحركة وحاد الطبع سيما وان حياة البادية الصعبة قد أثرت في شخصيته فتعلم فنون القتال والحرب، ومنذ عام1902، تمكن من العودة إلى الرياض والاستيلاء عليها ليبدأ جهوده الكبيرة في تكوين مملكته في الحجاز، وأصبح منذ عام1926 يلقب بسلطان نجد وملك الحجاز وتوابعهما، ثم وحد مملكته في أيلول / سبتمبر1932 والتي عرفت منذ ذلك باسم المملكة العربية السعودية الحديثة نسبة إلى آل سعود العائلة المالكة الحاكمة ولحد الآن، توفي في تشرين الثاني /

نوفمبر1953. للتفاصيل :راجع: خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، ط1، (بيروت – 1984)، ص 17 وما بعدها؛ صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، الجزء(2)، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت – د. ت)، ص ص14 – 15؛ بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1965)، ص25 وما بعدها؛ احمد عسه، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، ط2، (بيروت – 1966)، ص45وما بعدها؛ مأمون كيوان، مملكة العرب، مجلة النور(لندن)، ع (158) تموز / يوليو 2004، ص51.

(3)Encyclopedia of Islam.Vol.1,p.153.

(4) للمزيد من التفاصيل.يُنظر: وليم تيودور سترنك، حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان العربية، ترجمة :عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،الطبعة الأولى،(البصرة-1983) ، ص239 وما بعدها .

(5)سعيد باديب، العلاقات السعودية الايرانية1932-1983، دار الساقي للنشر والتوزيع، (بيروت-1994) ، ص ص24-25 .

(6) المصدر نفسه، ص25 .

(7) من تاريخ العلاقات السعودية – الإيرانية، تقرير يعني بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية ،العدد 23، متاح على الموقع الآتي :

www.alharamain.com.

(8)باديب، المصدر السابق، ص40 .

(9) فيصل بن عبد العزيز آل سعود: ولد عام 1906 بمدينة الرياض، اسماه والده فيصل نسبه إلى اسم جده الإمام فيصل بن تركي من شيوخ نجد والكويت. تربى فيصل تربية إسلامية تعلم فيها العلوم الدينية فحفظ سوراً من القران الكريم قبل أن يبلغ العاشرة من عمره، ونشأ في ظروف إقليمية ومحلية ذات طابع صعب مما زج به في الدخول إلى أجواء متعددة منذ وقت مبكر من حياته، فاهتم والده بشخصيته فعُرف عنه الذكاء والقدرة على الاستيعاب والتحليل واشتهر ببلاغة وإيجاز في حديثه، وجرأة وحنكة ورثها عن أبيه. تقلد مناصب سياسية منها وزيراً للخارجية (1930 – 1964)، ووليأ للعهد للفترة (1953 – 1964)، ثم أصبح ملك للمملكة العربية السعودية (1964 – 1975) وكان له دوراً مهماً وبارزاً في الحياة السياسية الخارجية والداخلية للمملكة حتى اغتيل في25 آذار / مارس1975 على يد احد أفراد الأسرة السعودية الحاكمة. للتفاصيل، راجع: صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبد العزيز من

خلال أقواله وإعماله، دار الكتاب الجديد، (بيروت – 1972)، ص16؛ قدري قلعجي، موعد مع الكرامة: قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وآرائه السياسية، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1972)، ص ص34 – 35.

(10) من تاريخ العلاقات السعودية...، المصدر السابق .

(11) يُذكر أن في عام 1943 اعتقل رجل إيراني في مكة بتهمة الإساءة إلى الأماكن المقدسة، وقد حكم عليه بالإعدام، وألقت هذه الحادثة بظلالها على العلاقات بين الحكومتين فحدثت أزمة بينهما، حيث أرسلت السفارة الإيرانية في جدة احتجاجاً شديداً إلى وزارة الخارجية السعودية برسالة، تتضمن شجباً لعملية الإعدام، إلا أن الأخيرة رفضت الاحتجاج، فطالبت إيران بالتعويض وأعلنت عن قطع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية في آذار/مارس1944 لتستمر حتى عام1946.للمزيد من التفاصيل. يُنظر: باديب، المصدر السابق، ص42.

(12) محمد رضا بهلوي: وهو نجل الشاه رضا بهلوي، ولد في طهران في26 تشرين الأول/أكتوبر1919، ونودي به ولياً للعهد في24 نيسان/أبريل1925، وبعد حوالي خمسة أشهر من ذلك العام التحق بالمدرسة العسكرية كما كانت تسمى في طهران، وأنهى دراسته الابتدائية فيها، ثم أكمل دراسته العالية في سويسرا منذ عام1931، وبقى هناك لفترة خمسة أعوام، ثم عاد إلى طهران عام 1936 ودخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم، وفي16 أيلول/سبتمبر1941 نودي به ملكاً على إيران وتسلم مقاليد الحكم في نفس اليوم الذي خلعت القوات البريطانية السوفيتية أبيه، واستمر حكم الشاه محمد رضا بهلوي حتى عام1979، على اثر قيام الثورة الإيرانية التي أجبرته على ترك البلاد في15 / 16 كانون الثاني / يناير1979 واستقر به الحال في مصر التي بقى فيها حتى توفي في القاهرة في26 تموز/يوليو 1980 اثر إصابته بمرض السرطان. راجع: خليل إبراهيم محمود، نظرة إلى إيران: بحث في الاضطرابات والصراعات الداخلية من العهد القاجاري حتى عهد الخميني، (بغداد- 1979)، ص ص90 – 92؛ محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (16)، (جامعة البصرة – 1983)، ص ص44 – 47.

(13)خير الدين زركلي، شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، المجلد الأول، الطبعة الثانية ، (بيروت-1982)، ص443 .

(14)للمزيد من الإطلاع على تفاصيل انقلاب آب/اغسطس1953 في إيران . راجع : محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية الايرانية1948-1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل-2003) ، ص ص217-235 .

(15) سعود بن عبد العزيز آل سعود: وهو النجل البكر للملك عبد العزيز، ولد في الكويت عام 1902 في العام نفسه الذي استرد فيه والده مدينة الرياض من آل رشيد، ثم انتقل مع أفراد أسرته من الكويت إلى الرياض، وتلقى مبادئ القراءة والكتابة والعلوم الدينية على يد علماء نجد ولما أشتد عوده أخذ يشارك أبيه في الأعمال السياسية والحربية فتعلم أساليب الحكم والإدارة، ثم صمم والده على تثبيت حكمه فعينه حاكما على نجد عام 1926، وأعلنه ولياً للعهد في 11 أيار /مايس1933 وكلفه بتنظيم الإدارة الحكومية في الحجاز عام 1953، وجعله قائداً للجيش في آب من العام نفسه، ثم كلفه ايضاً بتجديد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الوزراء الذي تشكل في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1953، وبويع ملكاً على البلاد في17 تشرين الثاني/ نوفمبر1953، وأصبح أخوه الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي ولياً للعهد، وسار الملك سعود على المنهج السياسي الذي سار عليه والده في حماية البلاد وصيانة استقلالها، والمحافظة على مقوماتها الإسلامية والتعاون مع الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها إيران من اجل تقوية الروابط الإسلامية، واهتم بقضايا العالمين العربي والإسلامي فضلاً عن اهتمامه بشؤون بلاده الداخلية، توفي في 23 شباط / فبراير 1969، للتفاصيل عن حياته. راجع: جبران شامية، آل سعود ماضيهم وحاضرهم، رياض الريس للنشر والتوزيع، (بيروت-1986)، ص ص173 – 174؛ أمين المميز، المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، دار الاصفهاني للنشر، (د. م – 1976)، ص ص12 – 13.

(16) باديب ، المصدر السابق، ص67 .

(17) المصدر نفسه، ص68 .

(18) المصدر نفسه، ص68

(19) المصدر نفسه، ص69 .

(20) كميل شمعون: سياسي لبناني من مواليد دير القمر، ولد عام 1900، تلقى علومه في بيروت وباريس، درس القانون والاقتصاد السياسي، انخرط في السلك السياسي فأصبح بمنصب رئيس الجمهورية اللبنانية عام 1952، وانتهى حكمه بانتفاضه شعبية ضده عام 1958 نتيجة محاولته تجديد فترة حكمه لمرة ثانية وإدخال لبنان في سلسلة من الأحلاف العسكرية الغربية. راجع:

عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى،، (بيروت، 1974) ، ص442.

(21) يُنظر : باديب، المصدر السابق، ص ص70-72 .

(22) علي أميني: من مواليد 1950، أكمل دراسته الأولية في طهران وتقد مناصب إدارية في الحكومة الإيرانية بعد تخرجه من جامعة باريس، وأصبح عام 1939 نائب لرئيس الوزراء لغاية عام 1945.كما عمل نائباً في مجلس الشورى(البرلمان)، ووزيراً في وزارات العدل والمالية والاقتصاد حتى عام 1954، وكذلك سفيراً لإيران في واشنطن، واختير رئيساً للوزراء عام1961. استقال عام 1962، ثم ترك البلاد وعاش في أوروبا، وعند تفاقم الأزمة الداخلية في إيران أواخر أيام الشاه محمد رضا بهلوي1978-1979، انضم إلى المعارضة ضد النظام الملكي. للمزيد من التفاصيل. راجع: أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص21-22.

(23) مقتبس من: باديب، المصدر السابق، ص73 .

(24) من تاريخ العلاقات السعودية... ، المصدر السابق .

(25) مقتبس من:باديب، المصدر السابق، ص74 .

(26) باديب، المصدر نفسه، ص 74 .

(27)راجع : المصدر نفسه، ص ص75-79 .

(28)المصدر نفسه، ص 79 .

(29)المصدر نفسه ،ص 80 .

(30) عيسى بن سلمان آل خليفة: من مواليد 3 حزيران/يونيو1933، ولد في الجسرة الواقعة غرب العاصمة المنامة في البحرين، واتصف بالتواضع والبساطة وسمو الأخلاق والكرم، ويُعد من طلائع الشباب المثقف في بلاده، عينه والده عام 1923 في مجلس الوصايا على الحكم في البحرين، وفي عام 1945 عين نائباً لوالده، ثم أصبح عام 1951 رئيساً لمجلس بلدية المنامة، وتولى منصب ولي العهد مطلع عام 1958، ليتولى عام 1961 مقاليد الحكم، وأعلن في عهده استقلال البحرين في آب/ أغسطس 1971، توفي عام 1999. للإطلاع على التفاصيل. راجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج(4)، ط2، (بيروت – 1994)، ص267 ؛ علوي طه الصافي، ((مجلس التعاون لدول الخليج العربية .. الأبعاد والأهداف والمستقبل))، مجلة الفيصل (السعودية)، ع (132)، س (11)، شباط/ فبراير1988، ص21 ؛ الموسوعة العربية الميسرة، ج(2)، دار نهضة لبنان للطبع والنشر (بيروت – 1987)، ص 1247.

(31) جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية 1925 – 1979، في مجموعة بحوث تحت عنوان : العلاقات العربية – الإيرانية، إعداد : جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، معهد البحوث والدراسات العربية للنشر، (القاهرة – 1993)، ص152 .

(32)المصدر نفسه، ص152 .

(33) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(34) قاسم ، المصدر السابق ، ص ص152-153 .

(35) قاسم، المصدر نفسه،ص 153.

(36) باديب ، المصدر السابق ، ص83 .

(37) منوشهر إقبال: سياسي إيراني، ولد عام 1909 بمدينة مشهد ومصادر أخرى تشير إلى انه ولد في خراسان عام 1910، درس الطب بباريس وتخصص في طب المناطق الحارة، تخرج عام 1933، تقلد مناصب بوزارة الصحة حتى تولى منصب وزيراً للصحة عام 1942، ثم وزير البريد عام 1947، وفي عام 1950 أصبح وزيراً للداخلية، ثم عمل حاكماً على ولاية أذربيجان للأعوام 1951-1953، واختير عضواً في مجلس الشيوخ للفترة 1954 – 1955، ثم عين وزيراً للبلاط عام 1956، بعدها أصبح رئيساً للوزراء في نيسان / ابريل 1957، ثم استقال ليعمل في مجال تخصصه كأستاذ محاضر في جامعات بأوربا وإفريقيا في عام 1961. تولى رئاسة مؤسسة التخطيط وأصبح عام 1963 مديراً عاماً ورئيس مجلس الإدارة لشركة النفط الإيرانية الوطنية. راجع: احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية للنشر، ط3،(القاهرة – 1968) ص1247؛ أبو مغلي، دليل الشخصيات...، ص ص16 – 17.

(38) احمد زكي يماني: سياسي سعودي من مواليد1930، تلقى تعليمة العالي في جامعة القاهرة وجامعة نيويورك وجامعة هارفورد، مارس مهنة المحاماة، فأصبح المستشار القانوني لمجلس الوزراء السعودي للفترة 1958 – 1960، عُين وزيراً للدولة عام1962، وتولى منصب السكرتير العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، ثم وزيراً للنفط والموارد المعدنية في العام نفسه، ولعب دوراً كبيراً في إرساء السياسة السعودية في مجال المحافظة على أسعار النفط دون الارتفاع، وكان من ابرز دعاة التقارب مع الولايات المتحدة، للتفاصيل راجع:

The International Who's Who of the Arab World 1978 – 1979, (London – 1980), p.537.

(39) للإطلاع على ما جاء في تفاصيل تلك الاتفاقية راجع: محمد سالم احمد الكواز، العلاقات السعودية الايرانية1953-1979 دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، 2011،ص ص160-186.

(40) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية1921-1971، دار السلاسل للنشر ، الطبعة الأولى (الكويت -1985)، ص392 وما بعدها .

(41)المصدر نفسه، ص402 .

(42) من تاريخ العلاقات السعودية ....، المصدر السابق .

(43) قاسم، المصدر السابق، ص158 .

(44) الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض في 5 كانون الثاني / يناير 1928، نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وتربى تربية دينية من تعلم القران الكريم والعلوم العربية على يد كبار العلماء، ومنذ صغره اكتسب خبرة وحنكة سياسية من والده فاسند إليه رئاسة الحرس الملكي، ثم عينه عام 1947 أمير على مدينة الرياض فساهم في إقامة نظام إداري وتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم عهد إليه منصب وزيراً للزراعة عام1953، ثم وزيراً للمواصلات للفترة 1955 – 1960، وفي عام 1962تولى منصب وزيراً للدفاع والطيران السعودي، توفي في تشرين الأول/اكتوبر2011، اثر وعكة صحية. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع:
The International Who's ...,pp.501-502.

(45) الأمير سعود الفيصل: من مواليد مدينة الطائف السعودية في عام1940، وهو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الاقتصاد في جامعة برنستون الأمريكية عام 1965، وشغل عند تخرجه عدداً من المناصب الحكومية الهامة منها وكيل وزير النفط والثروات المعدنية للفترة 1970 – 1974، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء في29آذار/ مارس1975، وفي 13تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه أصبح وزيراً للخارجية السعودية ولحد الآن، وله عدة مشاركات في المؤتمرات العربية والدولية منها مؤتمرات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية، ومنذ عام1976 كان عضو الوفد المرافق للملك خالد، كما لعب دوراً في مؤتمر الأوبك الذي انعقد في الرياض منذ عام 1972. للمزيد من التفاصيل. راجع:
The International Who's ..., p. 456.

(46) خالد بن عبد العزيز آل سعود :ولد في مدينة الرياض عام ١٩١٣، نشأ في كنف أبيه فتعلم القراءة، وحفظ القرآن الكريم ودرس علوم الشريعة الإسلامية على يد نخبة من العلماء

المسلمين، منذ عام ١٩٣٤عين رئيساً للوفد السعودي المفاوض في شأن الخلاف السعودي اليمني، وفي عام ١٩٣٩ أصبح مساعداً لأخيه الأمير فيصل في المائدة المستديرة الذي عقد في لندن لبحث القضية الفلسطينية .وفي عام١٩٦٤ أصبح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى كونه ولياً للعهد .بعد وفاة الملك فيصل، تقلد خالد مقاليد الحكم السعودي في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ فكان له دور على مستوى السياسة الداخلية من تطوير الخدمات الصناعية والعسكرية وكذلك على مستوى السياسة الخارجية باهتمامه بالقضية الفلسطينية ومنظمة العمل الإسلامي .توفي في عام ١٩٨٢ ليتولى فهد بن عبد العزيز كملك على البلاد من بعده .
The International Who's …,p.289.

(47)للمزيد من التفاصيل. راجع: الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، إعداد : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد(55)، كانون الثاني/يناير1979، ص ص22-23 .

(48) فهد بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض عام 1923، تقلد فهد عدداً من المناصب منها وزير المعارف عام 1953، ووزيراً للداخلية عام 1962، وفي عام 1967 تولى منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء إلى جانب منصبه كوزير للداخلية، وفي أواخر آذار/ مارس 1975 أصبح ولياً للعهد والنائب الأول لرئيس الوزراء، تمت مبايعته كملك للعرش السعودي في13 تموز/ يوليو1982، وقد أدى الملك فهد دوراً كبيراً في تحول المملكة العربية السعودية إلى دولة صناعية وتجارية، وأطلق على نفسه خادم الحرمين الشريفين عام 1986 نتيجة عمله في تدعيم الإطار الإسلامي، وتخلى عن لقب صاحب الجلالة، وله مواقف عربية ايجابية وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، واهم انجازاته هو إقامته المشروع العربي الموحد للسلام في الشرق الأوسط الذي سمي بـ مشروع فهد للسلام، كما تم في عهده افتتاح جسر الملك فهد الذي يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين، توفي في عام2005 . للمزيد من التفاصيل. راجع: وداد سالم محمد، ((في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود: استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية))، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة)، مج (35)، ع(1-2)، 2007، ص ص173 - 177.

(49) الأزمة الإيرانية...، المصدر نفسه، ص23 .

(50) حكام الجزيرة العربية دمى الشيطان الأكبر، مجموعة وثائق السفارة الأمريكية في طهران، سلسلة مركز الجاسوسية رقم (35)، وثيقة بعنوان : من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية

في واشنطن بتاريخ 3 كانون الثاني 1979، الموضوع : وجهة نظر السعودية إلى إيـران، منشورات الوكالة الدولية، الطبعة الأولى، (د.م-1990)، ص17

(51) المصدر نفسه، ص45.

(52) اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقديم للطبع (موسكو-1986) ،ص508 .

(53) صحيفة السياسة الكويتية في16 آذار/مارس1979 .

(54) المصدر نفسه.

(55) صحيفة السياسة الكويتية في31 تموز/يوليو 1979 .

(56) صحيفة الأنباء الكويتية في14 شباط/فبراير1980 .

(57)New York Time,u.s.a,3-3-1980.

(58) صحيفة الأنباء الكويتية في21 شباط/فبراير1980 .

(59) صحيفة السفير اللبنانية في 25 شباط/فبراير1980.

(*) مهدي بزركان: من مواليـد عـام 1905، درس العلـوم الهندسـية وتـولى عـام 1952 رئاسـة اللجنة التنفيذيـة لتـأميم الـنفط في عهـد حكومـة الـدكتور محمـد مصّـدق، في عـام 1960شكل حزب حركة تحرير إيران، وفي عام 1963 تم القبض عليه بتهمة التحريض على قلع النظام الملكي، فقضى بضع سنين في المعتقل، وبعد نجاح الثورة الإيرانية تولى بازركان أول حكومة بتكليـف مـن الإمـام الخمينـي في شـباط/فبرايـر1979، ونتيجـة تسلط قوة الإمام الخمينـي عـلى الأمـور في الـبلاد، قـدم بازركـان اسـتقالته في نهايـة عام1979 ، ثم تحول في عام 1981الى موقف معارض ضد سياسات النظام الداخليـة. للمزيد من التفاصيل. راجع: أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص25-26.

(60) صحيفة الأنباء الكويتية في25 شباط/فبراير1980 .

(61) صحيفة الهدف الكويتية في29 كانون الأول/ديسمبر1979 .

(62) صحيفة الهدف الكويتية في4 كانون الأول/ديسمبر1979 .

(63)المصدر نفسه .

(64)المصدر نفسه .

(65) صحيفة الأنباء الكويتية في17 شباط/فبراير1981 ..

(66)The Economist, British, 30-11-1979.

(67) للمزيد من الإطلاع على حادثة الحرم المكي والأحداث الداخلية التي واجهتها المملكة العربية السعودية عام1979. راجع: الكـواز، العلاقـات السـعودية الايرانيـة1953...،ص ص 375-

390؛ جاسم محمد جاسم ،واقع العلاقات العربية – الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي (البصرة)، المجلد (13)، العدد 4 ، 1981 ، ص63 .

(68)فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص509 .

(69) علي عبد الحسين عبدالله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (دمشق-2011)، ص118.

(70) محمد سامي عدنان، صدى الحرب العراقية الإيرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة-1981)، ص92.

(71) معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الايرانية1979-1999، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة-2003)، ص 15 وص31.

(72)عبد الرحمن الشيخ وآخرون، انتفاضة المنطقة الشرقية عام1979، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، الطبعة الأولى،(د.م-1981)، ص31.

(73) عدنان، صدى الحرب العراقية ...، ص ص89-90.

(74) عبدالله، امن الخليج...، ص119.

(75)الشيخ وآخرون، المصدر نفسه، ص31.

(76) للمزيد من التفاصيل عن دوافع وأهداف تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية . راجع : احمد عبد القادر مخلص،مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة – 1986)، ص ص73-99.

(77) موقف آل سعود المناوئ للثورة الإسلامية في إيران ، مقال منشور على الموقع الآتي: www.alharamain.com.

(78)فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص509 .

(79) محمد جاسم النداوي ، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة – 1990) ص ص138-139 ؛ هندي نايف بن حميد، تطور العلاقات السعودية الإيرانية من الأزمة إلى المصالحة 1979-2001، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال/ قسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، 2002،ص137؛ باديب، المصدر السابق، ص ص117-118.

(80) من تاريخ العلاقات السعودية ....، المصدر السابق .

(81) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في لندن بتاريخ 22 أيار/مايس1999 ، ص4 .

(82) علي خامنئي: احد رجال الدين المقربين من الإمام الخميني ومن ابرز مؤسسي حزب الجمهورية الإسلامية الذي اعُلن عن إنشائه ببيان صدر في 18 شباط/فبراير1979، تولى خامنئي منصب إمام الجمعة في طهران، ثم عين مساعداً لوزير الدفاع الإيراني، كما عين عضواً في مجلس الدفاع الأعلى في بداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وفي عام 1981 فاز في انتخابات رئاسة الجمهورية، ومنذ وفاة الإمام الخميني عام 1989 يشغل منصب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية. للمزيد من التفاصيل. يُنظر: أبو مغلي، المصدر السابق، ص 55.

(83) صحيفة الأنباء الكويتية في 9 أيلول/سبتمبر1983.

(84) السلمي، المصدر السابق، ص ص23-33 .

(**) مير حسين موسوي: ولد مير حسين موسوي 1942 في مدينة خامنه بالقرب من تبريز عاصمة إقليم أذربيجان، ويرجع إليها أصل الزعيم سيد علي خامنئي (وهذا أحد أسهم موسوي للتزكية)، وقد درس في كلية الهندسة جامعة طهران الأهلية (دانش اه ملي) قسم العمارة وبناء المدن، وتخرج عم 1970م. وخلال دراسته الجامعية انخرط في سلك الطلاب الثوار على نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي، مما أدى إلى اعتقاله عام 1974، وبعد الإفراج عنه اشتغل في التدريس بنفس الجامعة، وهناك أسس حركة الإيرانيين الإسلامية (جنبش إسلامي إيرانيان) عام 1976، وانضم إلى ركب الإمام الخميني مع قيام الثورة، والتحق بعد نجاحها بحزب الجمهورية الإسلامية، فتم رئيساً لتحرير صحيفة جمهوري إسلامي الناطقة بلسان الحزب. ثم صار عضوًا بمجلس قيادة الثورة الإسلامية، وقد اختاره محمد علي رجائي رئيس الوزراء في عهد أبي الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية وزيرًا للخارجية، وبعد تولي رجائي رئاسة الجمهورية استبقاه محمد جواد باهنر رئيس الوزراء وزيراً للخارجية. وعندما تولى سيد علي خامنئي رئاسة الجمهورية اختار مير حسين موسوي رئيساً للوزراء في 1981/10/31م، حيث استمر رئيساً للوزراء مدة ثماني سنوات حتى إلغاء المنصب. وقد عُرف عن موسوي منذ توليه رئاسة الحكومة أنه اشتراكي النزعة، وقد اختار موسوي وزراءه ممن يمثلون اتجاهه الاشتراكي. وقد كان مير حسين موسوي من المؤيدين لقرار الخميني بوقف الحرب العراقية الإيرانية، وقاد مع وزراء حكومته مظاهرة كبيرة تأييدًا لهذا القرار في1988/8/2 كانت قد نقلت أجهزة الإعلام والصحف تفاصيلها، ولقد كان إعلان موسوي الصارخ تأييد قرار وقف الحرب رداً على ما أثير حول تردده حوله، وتخوفه من عدم القدرة على اختيار الأسلوب الأمثل لمواجهة ظروف ما بعد الحرب، وما يستلزم من مجهود كبير في التخطيط ووضع السياسات والبرامج التي تتطلبها المرحلة الجديدة، والتي قد تتعارض

مع التوجه الاشتراكي للحكومة، بل وتكشف عن الانهيار الاقتصادي، والعجز عن توفير احتياجات الجماهير الأساسية، وتجسد حالة البطالة، ومشكلات إعادة البناء وتنظيم التجارة. وقد عاد موسوي الى الظهور ممن يمثلون التيار الإصلاحي، كمعارض لحكومة الرئيس محمود احمدي نجاد، وذلك أثناء ترشيحه للانتخابات الرئاسية عام2009. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع: المهندس مير حسين موسوي، دورية مختارات إيرانية (مركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 51، تشرين الأول/أكتوبر 2004، متاحة على موقع البينة:
http://www.albainah.net

(85)علي اكبر هاشمي رافسنجاني: ولد عام 1934 في قرية نوج أحدى القرى التابعة لقضاء رافسنجان بإقليم كرمان جنوب شرق إيران، عمل رافسنجاني في مجال الزراعة، ثم أقدم في عام 1948 على دراسة أصول الدين في مدينة قم، فتتلمذ على يد الإمام الخُميني وآخرين. وتخرج في نهاية الخمسينيات برتبة حجة الإسلام. في عام 1963 تعرض للاعتقال وأرسل للخدمة للعسكرية، وابتداءً من عام 1964 حتى عام 1978 كان معارضاً لنظام الشاه. وبعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 عينه الإمام الخُميني عضواً في مجلس الشورى الذي حكم إيران حتى عام 1980. وشارك في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية، ثم تولى منصب وزير الداخلية عام 1979 ونائب للقائد العام للقوات المسلحة عام 1988، وانتخب عام 1989 رئيسا للجمهورية واستمر حتى عام 1997. راجع: شبكة حسن نت المتاحة على الرابط:
http://www.Hassan.net/Iran-Search.6H/R.H.C.2/Danbury-N.htm

(***) علي اكبر ولايتي: تولى الدكتور ولايتي وزارة الخارجية الإيرانية لأول مرة في عهد حكومة مير حسين موسوي رئيس الوزراء وسيد على خامنئي رئيس الجمهورية عام1982، وعندما أراد التخلي عن منصبه في 1984/8/7 قال له الزعيم الخميني: لو استبدلناك لقال العالم إن سياستنا الخارجية قد تغيرت خاصة ونحن في هذه الظروف. ثم أعيد تعيينه في 1988/6/30، وحصل على ثقة مجلس الشوري الإسلامي في 1989/8/29، لقد استطاع ولايتي أن يشغل منصب وزير الخارجية طوال أكثر من ستة عشر عاما، مع تغيير رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وخلال مرحلتين مختلفتين: مرحلة الحرب ومرحلة إعادة البناء، بما يعني أن ما يقوم به ولايتي في تطوير السياسة الخارجية لإيران أمر ضروري بالنسبة للنظام، ويعلل ولايتي طول فترة مسئوليته، من منطق تواضع العلماء، بأنها كانت تكليفا. فقد أدخل ولايتي في السياسة الخارجية أسلوب المبادأة كأصل إجرائي، وهو أسلوب ضاغط في شكل سلسلة متلاحقة من الأطروحات التي تمثل بالونات اختبار، الواحدة تلو الأخرى لا ينتظر

مبادرات بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني الاستعداد الدائم والاستنفار الكامل لكافة الأدوات المساعدة في مجال المبادأة، فضلا عن وضع الخطط على المدى القريب والبعيد، وأن تتضمن هذه الخطط كافة الاحتمالات، وهذا يعني أيضا وضع احتمال عدم التراجع. ويتفق أسلوب المبادأة السياسية مع مبدأ (التولي والتبري) الإسلاميين ومبدأ اللا شرقية واللا غربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية، كما يرضي فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التي يؤمن بها علماء الشيعة، ويسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، ولا شك أن عملية تصدير الثورة الإسلامية. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع: علي اكبر ولايتي يعود إلى بؤرة الاهتمام، دورية مختارات إيرانية(نشرة شهرية مصرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة) ، العدد 54 يناير 2005، متاحة على موقع البينة:

http://www.albainah.net

(86) النداوي، المصدر السابق ، ص ص156-158 .

(87) صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية في26 آب 2002 .

(88) عصام السيد عبد الحميد،العلاقات السعودية الإيرانية1982-1997،عين للدراسات والبحوث الإنشائية والاجتماعية،الطبعة الأولى،(القاهرة-2006)، ص105وص107 .

(89) للمزيد من الإطلاع على التفاصيل أحداث الحجاج الإيرانيين في موسم حج عام1987، راجع: المصدر نفسه، ص ص122-120 .

(90) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية في لندن ...، ص5 ؛ بن حميد، المصدر السابق، ص137.

(91) عبدالمنعم النمر، المؤامرة على الكعبة من القرامطة إلى الخميني، مكتبة التراث الإسلامي، (القاهرة-1987)، ص121؛ من أوراق ندوة العلاقات العربية-الإيرانية... ، ص5 .

(92) السلمي، المصدر السابق،ص33؛ من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق.

(93) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية في لندن ...، ص5 .

(94) عبدالحميد، المصدر السابق، ص122.

(95) المصدر نفسه، ص122.

(96) محمد السعيد عبدالمؤمن،الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(القاهرة-2012)، ص ص217-218.

(97) التقرير الاستراتيجي العربي لعام1999، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة1999،ص14.

(98) احمد خضير الزهراني، الأمن الجماعي في الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية(جامعة البصرة)،العدد(4) ،2000،ص4.

(99) المصدر نفسه، ص4.

(100) المصدر نفسه،ص4.

(101) بهرام كاظمي، العلاقات الإيرانية-السعودية، مختارات إيرانية(نشرة دورية مصرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) ،العدد(7)، السنة(1)، شباط/فبراير2001،ص3.

(102) نص مقتبس من: باكينام الشرقاوي،الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية ، في محمد وصفي خروبش محرر كتاب المصالحة العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، (القاهرة-1999)،ص451.

(103) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، نشرة مختارات إيرانية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد(10)، س(1)، 2001، ص ص21-22.

(104) حسن العلكيم، الانفتاح المتبادل بين الرياض وطهران، مجلة دراسات إستراتيجية،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية(دمشق) ،السنة(2)،العدد(3)، 1999،ص ص1-2.

(105) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran-Saudi Arabia Relations and Regional order,(London-1996),pp.15-16.

(106) عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(107) Gawdat Bahgat, Iranian-Saudi Rapprochement: world Affairs institute,vol.162,n.3,2000,p.109and p.111

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية، على الرابط الآتي :

http://www.jstor.org/stable/20672579;

عبد الحميد،المصدر السابق،ص123.

(108) عبد الحميد،المصدر نفسه،ص93.

(109)المصدر نفسه،ص123؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(110) عبد الله بن عبد العزيز آل سعود : من مواليد مدينة الرياض في عام1921 ومصادر أخرى ذكرت عام 1924، تولى رئاسة الحرس الوطني في نهاية عام 1936 فاثبت كفاءة ملحوظة من إنشاء مدن عسكرية ومجمعات سكنية لمُنتسبي الحرس الوطني وإنشاء المستشفيات الخاصة بهم وخدمات ميدانية إلى جانب إشرافه على تدريبهم. في عام 1975 عُين نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. وفي عام 1982 أصبح ولياً للعهد. ثم ملك البلاد بعد وفاة أخيه الملك فهد مباشرة

عام2005 عام راجع: الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج(3)،(بيروت-1995)، ص846؛ موسوعة مقاتل من الصحراء، المتاحة على الموقع الآتي:

http://www.mogatel.com

(111) صالح المانع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، في كتاب تحت عنوان:إيران والخليج البحث عن الاستقرار، تحرير:جمال سند السويدي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،(أبو ظبي-1996)،ص241.

(112) عبد الحميد،المصدر السابق،ص124.

(113) العلكيم، المصدر السابق،ص2.

(114) انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية الإيرانية1990-2003،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية (بغداد)،2005،ص120.

(115) مجدي عمر، التغييرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط،مركز دراسات الشرق الأوسط،(عمان-1995)،ص48؛ نيفين عبد المنعم مسعد، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية1989-1993،(القاهرة-1993)،ص368.

(116) عمر، المصدر السابق، ص48

(117) المصدر نفسه،ص49.

(118) المصدر نفسه،ص49.

(119) أنور قرقاش ، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل" في مجموعة بحوث تحت عنوان "إيران والخليج : البحث عن الاستقرار" ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (أبو ظبي-1996)، ص205 ؛ صحيفة البيان الإماراتية في2 تشرين الأول/اكتوبر2002 . متاحة على موقع البينة:

http://www.albainah.ne

(120) عبد الحميد،المصدر السابق،ص72.

(121) قرقاش ، المصدر السابق، ص205.

(122) عبد الحميد،المصدر السابق،ص73؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(123) عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(124) فهد مزبان خزار الخزار ، العلاقات الإيرانية السعودية : التطورات الراهنة وآفاق المستقبل ، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة-2003) ،ص ص6-7 .

(125) السلمي، المصدر السابق، ص 15؛ الزهراني، المصدر السابق، ص4؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(126) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت-1997)، ص ص531-532؛ المانع، المصدر السابق، ص 241 ؛ عبدالحميد، المصدر السابق،ص66.

(127) المانع، المصدر السابق، ص242.

(128) المصدر نفسه، ص242.

(129) المصدر نفسه،ص239.

(130) المصدر نفسه،ص240.

(131) عبد الحميد،المصدر السابق،ص66.

(132) الخزار، المصدر السابق، ص7 ، عبدالحميد، المصدر السابق،ص65.

(133) المانع، المصدر السابق، ص242.

(134) عبدالزهرة، المصدر السابق، ص157.

(135) المانع، المصدر السابق، ص242.

(136) يُنظر:عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص125-126 .

(137) الخزار، المصدر السابق، ص ص7-8 .

(138) عبد الحميد،المصدر السابق،ص126.

(139) عبدالزهرة، المصدر السابق، ص 157.

(140) محمد علي خاتمي: ينتمي إلى قلب المؤسسة الدينية الإيرانية، ولد عام 1942 في بلدة اردكان قرب مدينة يزد وسط إيران ، درس العلوم الدينية في مدينة قم المقدسة، حيث انضم إلى حركة الخميني ثم حصل على درجة جامعية في الفلسفة . ويرتدي خاتمي العمامة السوداء إشارة إلى انه من سلالة النبي (ص) ، ثم درس العلوم السياسية والتعليم والقانون وتم تعيينه في عام 1978 عشية الثورة رئيساً للمعهد الإسلامي في هامبورك بألمانيا، وبعد الثورة عمل وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي ما بين عامي 1982-1992 . ويشتهر خاتمي بأنه داعية قوي للإصلاح وإتباع منهج أكثر انفتاحاً على الغرب . وفي23 أيار/مايس1997 انتخب رئيساً لإيران بأغلبية (20) مليون نسمة، وعد الرئيس الإيراني السابع .وقد أكد في أول لقاء صحفي له بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أن سياسة المصالحة مع المجتمع الدولي مبنية على إقرار العلاقات مع جميع دول العالم وعلى أساس الاحترام المتبادل .للمزيد من التفاصيل يُنظر: أمل

حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الطبعة الأولى،(بيروت-2008)،ص128 وما بعدها.

(141) برنار اوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة علي الخوجة، منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، (لبنان-2012)، ص272؛ عبد الحميد،المصدر السابق،ص69.

(142) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/اكتوبر2002 .متاحة على موقع البينة http://www.albainah.net

(143) نص مقتبس من: غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟، مجموعة بحوث تحت عنوان : العرب وجوارهم ...إلى أين، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، (بيروت – 2000)، ص263 .

(144) صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001. متاحة على موقع البينة.

(****) ماجد بن عبدالعزيز آل سعود: من مواليد 1938، وهو الابن السادس والعشرون من أبناء الملك عبدالعزيز آل سعود، في عام 1975 تولى منصب وزير البلدية والقروية، وفي عام 1980 عين أمير مكة المكرمة بعد عزل أخيه الأمير فواز على اثر حادثة الحرم المكي عام 1979، وبقي في هذا المنصب حتى عام1999، بعد اعفي عن مهامه بناءً على طلبه بسبب مرضه، إذ توفي عام2003. للمزيد من التفاصيل، راجع: موسوعة مقاتل من الصحراء، المتاحة على الموقع الالكتروني.

http://www.mogatel.com

(145) عبد الحميد،المصدر السابق،ص127.

(146) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة السادسة والثلاثون، العدد 141، تموز 2000، ص 154 .

(147) برزيجار، المصدر السابق،ص22.

(148) صحيفة البيان الإماراتية في 21 شباط/فبراير2001 ، متاحة على موقع البينة.

(149)المصدر نفسه .

(150) برزيجار، المصدر السابق،ص22.

(151) عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص69-70.

(152)الخزار المصدر السابق ، ص 8 .

(153) فهد مزبان خزار الخزار، الاتفاقية الأمنية الإيرانية – السعودية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة -2003)، ص ص11-12 .

(154) محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات، الطبعة الأولى، (دمشق-1999)، ص ص89-91.

(155) يُنظر: محمد رشاد الشريف، تطور العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق(بيروت) ، العدد (80)، 1999، ص ص130-131

(156) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية...،ص ص9-10 .

(157) برزيجار، المصدر السابق،ص22.

(158) مدحت أحمد حماد، إيران 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (الإمارات العربية المتحدة- 2000)، ص181

(159) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية ... ،ص10 .

(160)Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia and Iran: Review Draft-Circulated for Comment, Center for Strategic International Studies,(Washington,2001),p.5

(161) Ibid, p5;

الخزار، الاتفاقية الأمنية ...، ص ص20-21 .

(162) حماد، المصدر نفسه، ص182.

(163) صحيفة البيان الإماراتية في 21 شباط/فبراير2001 .

(164) المصدر نفسه .

(165) المصدر نفسه .

(166) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/أكتوبر2002 .

(167) المصدر نفسه .

(168) المصدر نفسه .

(169) صحيفة أخبار الخليج البحرينية في 28 كانون الأول/ديسمبر2002 . متاحة على موقع البينة.

(170) أبو عامود، المصدر السابق،ص154.

(171) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/اكتوبر2002 .

(172) من تاريخ العلاقات السعودية...، المصدر السابق .

(173) الخزار، الاتفاقية الأمنية... ص 18.

(174) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية...،ص16 .

(175) محسن رضائي: يُعد احد ابرز رموز الثورة الإيرانية ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران، بل انه من اكبر النماذج التي تبلورت في حركة الثورة وأسباب قيامها وكيفية نجاحها وأسلوب تحقيقها ومراحل مسيرتها، فهو ينحدر من أصول عربية، ولد عام1955 في إحدى القرى التابعة لمدينة مسجد سليمان بمحافظة عربستان، وبعد إكماله التعليم في المرحلة الابتدائية، حصل على منحة من شركة النفط الوطنية لإكمال تعليمه الثانوي عام1962. ومنذ عام1972 تعرض للاعتقال نتيجة التحاقه بإحدى الجماعات الفدائية ذات القيم الليبرالية، ثم توجه للانضمام إلى الجماعات الفدائية ذات القيم الإسلامية ، فاخذ يمارس نشاطه سراً نتيجة التعقب الذي تعرض له من لدن الأجهزة الأمنية التابعة للشاة، وكان يستخدم طرقاً مبتكرة للاتصال بالإمام الخميني وجماهير الثورة قبل نجاحها. وبعد نجاح الثورة انشئ وحدة للمعلومات والمخابرات في الجيش التي كان لها الإنجاز الواضح في مواجهة منظمة مجاهدي خلق المنشقة على النظام الإيراني الجديد. اضطر رضائي بسبب ضغط المهام الموكلة إليه بعد الحرب العراقية-الإيرانية إلى تغيير تخصصه الدراسي فترك الهندسة الميكانيكية بجامعة العلم والصناعة ودرس الاقتصاد في جامعة طهران فحصل على البكالوريوس في هذا التخصص، ثم استكمل الدكتوراه بعد تركه جيش حراس الثورة الإيرانية عام1995. للمزيد من الإطلاع على التفاصيل. راجع: موقع البينة: اللواء محسن رضائي، المتاح على الرابط الآتي:

http://www.albinah.net/index.aspx?fuction=item&id=7271&lang

(176) الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض، درس في باحدى جامعات ولاية كاليفورنيا الأمريكية وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كما درس العلوم العسكرية في سان دييجو وحصل على دبلوم الأكاديمية العسكرية، منذ عام 1982 صدر أمر تعيينه نائب وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر2011 أُعفي من منصبه. للمزيد من التفاصيل. راجع الرابط الآتي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/KSA/sec030.doc_cvt.htm

(177) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية ... ،ص ص16-18 .

(178) المصدر نفسه، ص ص17-19.

(179) الخزار، الاتفاقية الأمنية...، ص17.

(180) المانع، المصدر السابق، ص236.

(181) الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الطائف عام 1934 تقلد عدة مناصب رئاسية منذ عام 1952، آخرها تعيينه وزيراً للداخلية ، وبعد وفاة الأمير سلطان وزير الدفاع وولي العهد السعودي، تم تعيين الأمير نايف ولياً للعهد في 27تشرين الأول 2011. توفي في

حزيران/يونيو 2012 في جنيف بسويسرا، إذ كان يقضي إجازة تخللتها فحوص طبية مجدولة. للتفاصيل راجع: موسوعة مقاتل من الصحراء، متاحة على الرابط الآتي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/KSA/sec054.doc_cvt.htm

(182) راجع : احمد محمود طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية : نظرة مستقبلية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة السابعة والثلاثون، العدد 146، تشرين الثاني2001، ص 27.

(183) نص مقتبس من: محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي 2001-2002، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (ابو ظبي-2002)، ص63.

(184) طاهر، المصدر السابق، ص28

(185) إدريس، المصدر السابق، ص63

(186) المصدر نفسه، ص64

(187) أبو عامود، المصدر نفسه، ص151 .

(188) المصدر نفسه، ص152.

(189) طاهر، المصدر السابق، ص114 .

(190) الخزار، الاتفاقية الأمنية ...،ص21 .

(191) صالح عبد العزيز النجدي، التقارب السعودي- الإيراني: دوافعه وأبعاده ، مجلة السنّة العدد87 ، تموز 1999، ص 2 .

(192) الخزار، الاتفاقية الأمنية ...،ص33 .

(193) حسام حمدان ،العلاقات السعودية الإيرانية..تقهقر بعد تقدم، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exerses

(194) التقرير الاستراتيجي العربي2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،(القاهرة-2003)،ص221.

(195) أبو عامود،المصدر السابق،ص152.

(196) نص مقتبس من : صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001.

(197) للإطلاع على تفاصيل تلك الحملة . راجع: محمد سالم احمد الكواز، موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001،مجلة التربية والعلم(جامعة الموصل)،مجلد(14)،العدد(2)اذار2007،ص ص6-18.

(198) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية1997-2006(السعودية حالة دراسة)،مجلة المنارة (جامعة مؤتة-الأردن)، مجلد(14)، العدد(2)، 2008، ص351.

(199) راجع تفاصيل الأزمة بين إيران ونظام طالبان عام 1998 في محمد سالم احمد الكواز، التطورات السياسية في العلاقات الإيرانية الافغانية1979-1998، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، مجلد(5)، العدد(1)،ايلول2007،ص ص227-231.

(200) صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001. متاحة على موقع البينة.

(201) سليمان بيومي، العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتنافس، مقال منشور في مجلة العصر المتاحة على الرابط:

http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.con

(202) المصدر نفسه.

(203) مبيضين، المصدر السابق، ص354.

(204) المصدر نفسه،ص351.

(205) المصدر نفسه،ص351.

(206) التقرير الاستراتيجي العربي 2002...، المصدر السابق،ص221.

(207)Mostafa TorkzhrainK, Iran after khatami civil society and foreign policy, the Iranian journal of International affairs,vol.IX,N.4,2002,p.208.

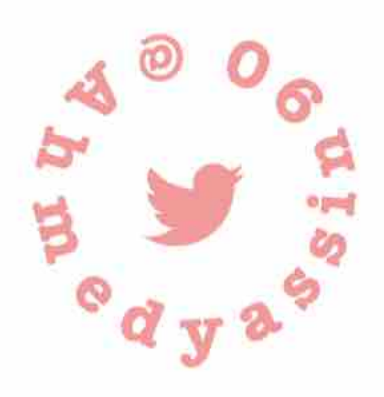
بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:

http://www.joster.org

(208) للمزيد من الإطلاع حول تفاصيل طبيعة العلاقات بين قطر وإسرائيل، راجع: سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد للطبع، الطبعة الأولى، (القاهرة-2011).

(209) TorkzhrainK, Iran after khatami…, p.208

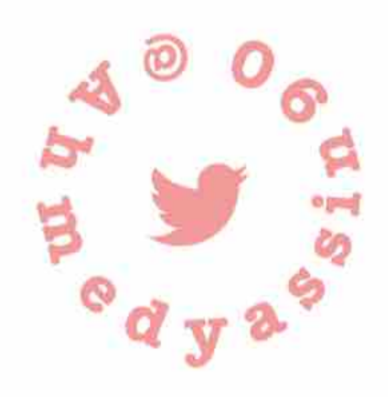
(210) نص مقتبس من: المانع، المصدر السابق،ص238.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

أثر التنافس الإقليمي في العلاقات السعودية الإيرانية

2011- 2003


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

أثر الأزمة العراقية في العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

مما لا شك فيه كان للتقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران في عهد الرئيس الإيراني السابق محمد علي خاتمي، محددات دفعت نحو عمليات تقارب حكومة طهران مع المملكة العربية السعودية، بوصفها امتداد في جزء منها لسياسات الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات الإقليمية لإيران، أملتها السياسة الداخلية الإيرانية الجديدة المتمثلة بالتحولات الأيديولوجية الإيرانية، بتحول إيران من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة، وإخفاء الوهج الثوري، وكذلك السياسة الخارجية التي تتمثل بمحاولات السياسة الأمريكية في فرض العزلة الإقليمية والدولية على إيران، إلى جانب ما أسهمت فيه التطورات التي شهدتها المنطقة من تنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف الإيراني من انفراد إسرائيل بالمنطقة بانحسار دور العراق، وتعاظم الدور الأمريكي.

وهذا ما أعلنه الرئيس الإيراني خاتمي، مشيراً إلى أن التقارب بين الدولتين ضمان للمنطقة بعد استبعاده حصول إيران على الأسلحة النووية، وكان ذلك في حديث له مع إحدى الصحف السعودية الرسمية، موضحاً في رد على تقييم علاقات بلده مع المملكة العربية السعودية أجاب فيه بقوله: "جيدة ويجب المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة... اليوم نحن أقرب إلى بعضنا وحققنا الثقة لعدم تدخل أي منا بشأن الآخر واحترام المقابل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين... وبالتالي يتمتعان إيران والمملكة بالأهمية والتأثير، وتقاربهما وحل خلافاتهما الذي من

شأنه أن يكون فعالاً جداً حتى إننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد اتفاقية أمنية منذ عام2001..."[1].

فثمة رهان خليجي كان قد تم من خلال التوجهات المعتدلة للرئيس خاتمي لتجاوز المرحلة السابقة، وتقديم طرح جديد للإشكاليات المتبادلة بدون تقديم تنازلات حيال القضايا الخلافية[2].إذ أدركت القيادة الإيرانية أن المملكة العربية السعودية تشكل المحور الرئيس في إقامة العلاقات مع الدول الإقليمية والعالم الإسلامي، نظراً لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من موقع إسلامي مهم، وامتلاكها قدرات مالية واقتصادية كبيرة [3].

ومن جهتها رحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية، فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها بحكم الجوار الجغرافي، وبحكم كونها دولة إسلامية، خاصة بعد أن أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة هو دعم العلاقات مع المملكة العربية السعودية لما لها من وضعية خاصة في دول الخليج العربية والعالم الإسلامي، ومنطقة الشرق الأوسط [4].

وبذلك يتضح أن وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة في إيران كسر حالة العزلة الإسلامية والدولية عن إيران، فرحبت الحكومة السعودية بهذه المبادرات الإيرانية ، ثم سعت كلتا الدولتين إلى محو آثار الماضي وإنهاء حالة الخلافات القديمة، بعد أن تأكد للمملكة العربية السعودية انتهاء نوايا إيران بتصدير ثورتها على خلفية تصريحات الرئيس خاتمي التي جاء فيها:"أنه ليس لإيران أية مطامع أو نوايا عدوانية بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام إقليمي عادل"[5] .

لكن ذلك التقارب تراجع نسبياً، إذ عصفت به روح المنافسة والصراع الإقليمي بين الدولتين على فرض النفوذ الذي ابتدأته إيران في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ابريل 2003، فقد أضحى تصاعد النفوذ الإيراني وتدخله في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في العراق، مثار جدل تحول إلى مصدر قلق وريبة بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي رأت في تنامي ذلك النفوذ يُمثل تهديداً حقيقاً على مصالحها القومية، ولهذا حاولت لعب دور إقليمي فاعل يهدف إلى محاصرته واحتوائه[6].

فلقد حفز الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه، على دفع إيـران للتحـرك بدرجـة أكبر للعب دور قيادي في المنطقة وهذا ما ذكره تقرير أصدرته مؤسسة راند الأمريكية تحـت عنوان: العلاقات السعودية الإيرانية منذ سقوط صدام: التنـافس والتعـاون وانعكاسـات ذلـك على السياسة الأمريكية [7].

إذ دأبت إيـران منـذ الاحـتلال الأمـريكي للعـراق في نيسـان/ابريـل عـام2003 بتعزيـز حضورها السياسي فيه [8] لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمـريكي في العـراق، وأخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية مع العراق.

وبـذلك فرضـت الأزمـة العراقيـة عـلى المملكـة العربيـة السـعودية اختيـار أحـد الخيارين، أما أن تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل العراق الجديد، أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركـزي[9]. لا سـيما بعـد أن قامـت إيـران بـأمور عـدة لضـمان حسم الوضع في العراق لصـالحها لتحقـق نوعـاً مـن التقـارب مـع الـدول الخليجيـة وفي مقدمتها المملكة العربيـة السـعودية، في محاولـة منهـا (أي إيـران) للاعـتراف بالحكومـة العراقية المؤقتة عام2003، واستيعابها لعشرات الآلاف من المهجرين العراقيين، والاعتراف بمجلـس الحكـم الانتقـالي وتقـديم المسـاعدات العينيـة والماديـة كالتسـهيلات البنكيـة والائتمانية [10]، نتيجة دعم إيران منذ عـام1991 للمعارضـة العراقيـة، بحيـث سـمح لهـا ذلك بفسح المجال لتعزيز وجودها في العراق مـن خـلال أجنـدتها كجـزء مـن توجهاتهـا الإقليمية، وكعرفان بحسب وجهة النظـر الإيرانيـة مـن جانـب العـراق عـلى دور إيـران في احتضان المعارضة العراقية ودعمها لها في إقامة علاقات أوثـق بـين الجـانبين، وهـذا مـا زاد من قلق المسؤولين في الحكومة السعودية، الـذين لم يقيمـوا علاقـات طيبـة مـع المعارضـة العراقية بشكل عام، لا بل إن خط العلاقات كان ضعيف منذ عام1991 مـع بعـض القـوى العراقية المعارضة، إذ لم يلبثوا أن تخلوا عن الموضوع بعد أقل من عام، وحسب ما أشـارت إليه إحدى المصادر العراقية، أن المملكة العربية السعودية كانت قد اسـتقبلت الآلاف مـن العسكريين العراقيين في مخيمات(رفحاء والارطاويـة)، واحتضـنت بعـض فصـائل المعارضـة العراقية ودعمتهم مالياً وسياسياً حتى عام2002، إذ عّدت الحكومة السعودية النظـام

العراقي السابق بعد حرب الخليج الثانية يُشكل كابوساً للمملكة العربية السعودية، وازداد ذلك البرود بعد أن رفضت الحكومة السعودية تجديد العلاقات السابقة بعد تغير الأوضاع السياسية في العراق، بالرغم من حماسة العراقيين من مختلف القوى والفئات السياسية المنخرطة في نظام الحكم لكسب المملكة العربية السعودية كطرف داعم لها، إلا أن المسؤولين السعوديين قطعوا أية محاولة اتصال مع تلك القوى، وهذا ما جعل الأخيرة تتجه نحو القوى الإقليمية كإيران من جهة والقوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى[11].

وفي المقابل وبالرغم من التحول في سياسة الحكومة السعودية ومواقفها الايجابية تجاه العراق ولا سيما الجوانب الإنسانية(في إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء)، ومبادراتها بهذا الاتجاه، لم يصل الأمر إلى تطبيع علاقاتها مع النظام العراقي السابق على المستوى الرسمي، لعدم رغبة المملكة العربية السعودية في تقاربها مع العراق، فيما عدا اللقاء الذي جرى بين رئيس الوفد العراقي آنذاك عزة الدوري وولي العهد السعودي عبدالله بن عبدالعزيز في قمة الدول العربية التي عُقدت بالعاصمة اللبنانية بيروت في آذار/مارس2002[12].

ومما زاد في تأزم الأوضاع، توجه المملكة العربية السعودية إلى تحريض الحكومات العربية كالأردن ومصر وبعض دول الخليج العربية لمحاصرة الحكم الجديد في العراق، ودعت إلى عدم الاعتراف به، دون أن يتوفر لها البديل [13] فالتصور السعودي يُعد الليبرالية العراقية الجديدة توجهاً منافساً للنظام السعودي الذي لا يزال يعتمد في أساسياته على الصيغة التقليدية الدينية- القبلية المحافظة، فلم يرحب النظام السعودي بالحكم الجديد للعراق. ومن هنا، ترى المملكة العربية السعودية أن العراق النشيط سياسياً والليبرالي النزعة هو الركيزة الإقليمية المنافسة لها [14].

وقد أدركت الحكومة السعودية خسارتها في ذلك منذ مطلع عام2004، حينما صّعدت الخلاف مع إيران، إذ وجدت السلطات السعودية أنها بالفعل تخسر موقعها ونفوذها السياسي والإقليمي في منافستها المريرة مع إيران [15] بوصفهما دولتين تمارسان

تنافساً أعمى على النفوذ في منطقة الخليج العربي، وهو تنافس قديم يعود منذ عهد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي، وتجدد بصورة أوضح بعد عام1979، وغالباً ما تمحور التنافس بين الدولتين على الاختلافات والتباينات الأيديولوجية والجغرافية التي على الأغلب أثرت في التوجهات السياسية لكلا البلدين في منطقة الشرق الأوسط، بوصفهما يمثلان المنافسة الإقليمية الأكثر وضوحاً في المشرق العربي النابع من تزايد الصراع الإيديولوجي والصراع على المصالح التي وترت العلاقات السياسية بينهما بين الفينة والأخرى[16].وان اتخذت الحكومتين السعودية والإيرانية خطوات عدة للتخفيف من حدة تلك الصراعات من أجل تنسيق أوثق للعلاقات السياسية والاقتصادية على مدى الأعوام التي سبقت عام2003.

وعلى هذا الأساس انتهجت الحكومة السعودية سياسة ذات وجهين كما تصفها المصادر، الوجه الأول، هو التواصل مع الحكومة العراقية بإظهار الدعم لها من جهة، ومواجهة التأثير الإيراني في العراق من جهة أخرى [17] إذ كان الدافع الأساس للعلاقات السعودية- الإيرانية هو السعي من أجل تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ ترى كلتا الدولتين أن توسيع النفوذ الإقليمي لصالح أحدهما خسارة[18] .

وهكذا فإن الوضع في العراق كان المنعطف الرئيس في تراجع العلاقات السعودية- الإيرانية، فمنذ عام 2004 تصاعد الخلاف السعودي- الإيراني، فالسعوديون الذين فتحوا أراضيهم للقوات الأمريكية لشن حرب على العراق، وتغيير نظامه باستخدام المطارات السعودية الواقعة على مقربة من الحدود السعودية- العراقية، نظراً لاستمرار النظام العراقي السابق في شن حملاته العدائية كما يصفها المسؤولين السعوديين ضد المملكة، اعتقدوا أن التواجد الأمريكي المكثف سيشكل ليس فقط حاجز يمنع إيران من التمدد السياسي، بل سيجعلها منكمشة على ذاتها، تخشى من تمدد النفوذ الأمريكي إلى أراضيها. ومع مطلع عام 2005 أصبحت إيران لاعباً أساسياً في الوضع العراقي، فخسرت الحكومة السعودية موقعها في العراق كما حصل عندما خسرته في أفغانستان[19].

وباختصار حددت حكومة طهران من أن تدخلها بشؤون العراق جاء من منطلق رفضها للوجود الأمريكي، بوصفه احتلالاً يهدد حدودها الممتدة معه، ويُسهل الطريق لإسرائيل للعبور إلى منطقة الخليج[20] هذا بالإضافة إلى أن حكومة طهران بررت تدخلها بعد أن أدركت بمخططات السياسة الأمريكية من أن سيناريو إطالة أمد احتلال العراق قد يزعزع استقرار النظام الإيراني أو يحدث ضغوطاً داخلية عليه (في ظل أزمة العلاقات الأمريكية - الإيرانية بشأن برنامج إيران النووي)، لاسيما وأن انهيار النظام العراقي من شأنه أن يُسهم في تسريع انهيار أنظمة حكم سياسية أخرى في المنطقة ليست بالضرورة صديقة للولايات المتحدة[21] مما خلق ضرورة ملحة للتدخل الإيراني كما تراه حكومة طهران.

ومن خلال ذلك عّدت إيران سياستها الخارجية تجاه العراق تسير في خطين متوازيين أحدهما ميداني والآخر سياسي، وإن الخطين يخدمان بعضهما البعض، وصولاً إلى تعزيز النفوذ الإيراني وتوجيه ضربات للسياسة الأمريكية في المنطقة [22] فمن الجدير بالذكر أن إيران أعلنت رسمياً معارضتها للحرب الأمريكية على العراق، وطالبت بإنهائها على الفور، بل إن الشارع الإيراني استمر طيلة الأسبوع الأول للحرب في الخروج بتظاهرات شملت طهران ومدن إيرانية أخرى منددأ بالحرب ومطالباً بوقفها ومهاجمة السياسات الأمريكية في المنطقة [23].

أما المملكة العربية السعودية وإن فتحت أراضيها للقوات الأمريكية من اجل الحرب ضد العراق وكما أشرنا إليه مسبقاً، إلا أنه سبق لها وأن اقترحت على إدارة واشنطن باستبعاد الحرب، بأن يتم الإطاحة بالنظام العراقي عبر أدوات محلية بدلاً من الحرب، كتدبير انقلاب عسكري، إلا أن السياسيين الأمريكان رفضوا الركون إليه، وربما أن المملكة قد تلتقي مع واشنطن في ضرورة تغيير النظام العراقي، ولكنها اختلفت معها في كيفية تحقيق ذلك، فالحرب تعني للحكومة السعودية أشياء كثيرة، فلم تكن ترحب بها إن لم تكن تخشى منها، إذ ظل العراق يُمثل الكابوس للمملكة العربية السعودية حتى بعد

الإطاحة بنظامه، كما وصفه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في حديث لـه مـع الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش - Gorge W. Bosh في أيار/مايس2006 [24].

وبغض النظر عن تقارب إيران في عهد الرئيس خاتمي مع المملكة العربيـة السـعودية، فإن العراق أضحى موضع حـوار سـعودي- إيـراني في معظـم اللقـاءات السـعودية- الإيرانيـة، فنتيجة للقاء الذي عُقد في مدينة مكة المكرمة للمدة (7-8) كـانون الأول/ديسـمبر2005 بـين الملك عبدالـلـه بن عبدالعزيز والرئيس الإيراني محمـود احمـدي نجـاد[*]، تـم بحـث القضـايا المهمة التي تواجه العـالم الإسـلامي، وأهمهـا الأزمـة العراقيـة، وقـد كانـت وجهـات نظـرهما متقاربة، لكنهما اختلفا في الأسلوب، فالحكومة السـعودية تـرى أن حـل الأزمـة الحكوميـة في العراق يـتم مـن خـلال المسـاواة بـين مختلـف الطوائـف والتيـارات الموجـودة عـلى السـاحة السياسية، أما إيران فإنها ترى حل الأزمة يُكمن في مغادرة قـوات الاحـتلال الأمريكيـة ليقـوم الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه [25].

وقد عّبرت السلطات السـعودية بشـكل أوضـح تجـاه موقفهـا مـن إيـران إزاء تعـاظم الحضور الإيراني المتزايد في العـراق، بـتصريح أكـده وزيـر الخارجيـة السـعودي الأمـير سـعود الفيصل في أعقاب اللقاء الذي جمع الملك السعودي بالرئيس الإيراني في مدينة مكـة المكرمـة، إذ أشار الأمير السعودي في تصريح صحفي له في واشنطن، أن الولايات المتحـدة مسـؤولة عـن تدهور الأوضاع الداخلية في العراق، وأنها سلمت العراق للإيرانيين على طبق من ذهـب، وأن أكبر الرابحين من الغزو الأمريكي للعراق كانـت إيـران، موضـحاً أن انهيـار النظـام في العـراق، سمح للحضور الفعلي لإيران فيه [26].

فالحكومة السعودية كانت قد أدركت مخاطر بعض القرارات التـي أقـدمت عـلى اتخاذها سلطة الاحتلال الأمريكي منها قرار تسريح الجيش العراقي، وربطت هذا القـرار بالانفلات الأمني وعدم الاستقرار في العراق، وقد عّد وزير الخارجيـة السـعودي المـذكور أن هذا القرار كان وراء الكثير من المشاكل التي واجهها العراق، من تـدخلات وخروقـات خارجية، وعلى الأغلب كان الوزير السعودي يقصد بها دول إقليمية وبالأخص إيـران وان لم يحددها . حتى انه حذر من أي أعمال أو خطوات تؤدي إلى تقسيم العـراق، ومـن

التصرفات والتعصب المذهبي والعرقي فيه، مشيراً إلى أن تقسيم العراق يهدد امن المملكة العربية السعودية[27].

وتصريح الوزير السعودي نابعاً بالأساس من موقفه القلق تجاه سياسات إيران في عهد رئيسها الجديد، ففي حقيقة الأمر كان فوز الرئيس محمود احمدي نجاد ذو الخلفية المحافظة في الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو2005، قد أسهم في إعادة العلاقات السعودية- الإيرانية إلى أجوائها المشحونة بالتوتر كما كانت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فالمحافظون الجدد في طهران ينطلقون من مثلث تفوق إقليمي، ويؤمنون بأن دولتهم يجب أن يكون لها نفوذ كبير في الشرق الأوسط [28].

ويرى محللون سياسيون، أن عهد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد شهد فعلاً الرغبة الشديدة في تعزيز الحضور الإيراني في العراق، وهذا بحد ذاته من وجهة نظر المملكة العربية السعودية سيُعطي لإيران زيادة في تطلعاتها للعب دور مؤثر في المحيط الإقليمي، وبالتالي زيادة نفوذها في المنطقة بشكل يثير قلق إقليمي، لاسيما وأن إيران أرادت ذلك الدور بما يتناسب وحجمها في المنطقة، وخاصة أن الرئيس احمدي نجاد يعد من المعتنقين بشدة لرؤية الإمام الخميني الراديكالية حول دور إيران الإقليمي باعتبارها طليعة ثورة إسلامية عالمية، ليؤكد بذلك أن هناك تناقض حاد لسلفه الرئيس محمد خاتمي، وهذا ما يتناقض مع كلام أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني بقوله: "إذا كانت أمريكا تريد إقامة ديمقراطية في العراق فالعراقيون اختاروا مجلس نوابهم وحكومتهم وبالتاي فلتتركهم يديرون شؤونهم" [29].

مما أثار ارتياب المسؤولين السعوديين من قيام إيران في زعزعة الاستقرار تجاه منطقة الخليج العربي بصورة عامة والمملكة العربية السعودية بشكل خاص [30] فالأخيرة وجدت عبر تصريحات وزير خارجيتها بشأن طموحات إيران تجاه الإقليمية[31] سوف يؤدي إلى تمدد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي، النابع من طموح الحكومة الإيرانية في مساعيها لفرض القوة على المنطقة بوصفها قوة إقليمية[32] وخاصة بعد ما أصبحت إيران تمتلك تكنولوجيا نووية متقدمة وأسلحة متطورة غير تقليدية.

في المقابل، كان الرد الإيراني قاسياً على التصريحات التي أطلقها الوزير السعودي، وقد جاء الرد من وزارة الخارجية الإيرانية التي أعربت عن استغرابها لتلك التصريحات وعدتها مفاجئة وغير حكيمة، موضحة أن إيران فوجئت بتلك التصريحات ونفتها[33] وتجد أنها جاءت في الأصل على خلفية الصراع الإيراني- الأمريكي بشأن البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية والتي سنُشير فيه إلى الموقف السعودي منه لاحقاً في هذا البحث.

كما أكدت إيران أن قمة مكة المكرمة عام2005 التي استجاب لها (57) عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، قد شكلت مناسبة لعقد لقاءات هامشية كان من أبرزها اللقاء الذي تم بين الملك السعودي والرئيس الإيراني في9 كانون الأول/ديسمبر2005 في تلك القمة، إذ تحدث الأخير في مؤتمر صحفي مؤكداً أنه ليس هناك خلافات بين الأشقاء، وأن كل من إيران والمملكة العربية السعودية دولتان مؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم برمته، كما أن وجهات نظرهما متطابقة في اتخاذ القرارات الدولية المختلفة، معرباً عن أمله في استمرار المحادثات حول العالم الإسلامي بين جميع دول العالم الإسلامي، إذ تحدث الرئيس الإيراني احمدي نجاد في مؤتمر صحافي له مؤكداً فيه بقوله:" ليس هناك خلافات بين الأشقاء، إيران والسعودية بلدين مهمين مصيريين ومؤثرين في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم برمته". وأضاف موضحاً: " أن التعاطف بيننا موجود ووجهات النظر متطابقة في اتخاذ القرارات المختلفة والدولية. . . نحن نعتقد أن العلوم والتقنيات يجب أن تكون في خدمة الاستقرار والشعوب" [34]
.

والتنسيق في التعاون الوثيق بين البلدين، وربما كان يقصد به الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الإيراني عبد الواحد موسى لاري إلى الرياض في27 آذار/مارس2005 ولقاءه مع نظيره السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز وكذلك مع حسين صادقي سفير إيران في المملكة العربية السعودية، ففي أثناء اللقاء تبادل الوزيرين الأحاديث عن بحث آفاق التعاون بين البلدين، وتطوير الشراكة في مصالح الدولتين، إذ أشار الوزير الإيراني حينها بقوله: "من الطبيعي أن يكون هناك مصالح مشتركة بين البلدين، ولابد أن ندرس

ونتحدث عنها". ومن جانبه ذكر وزير الداخلية السعودي في تصريح صحيفي مماثل مشيراً بقوله: "... نحن متفقون مع وزير الداخلية الإيراني في هذه الأمور وبحكم الظروف التي تعيشها منطقتنا، فبالتأكيد هناك أمور مستجدة وأمور تستجد بين وقت وآخر، وبحكم العلاقة التي تربطنا بإيران، ومكانة المملكة وإيران وما نواجهه، فلابد أن يكون بيننا ما يجب أن يناقش ويطرح للنقاش والاستيضاح، ولابد أن نصل إنشاء اللـه دائماً إلى نقطة الالتقاء"[35].

وعلى ما يبدو أن المسؤولين السعوديين أدركوا أن السير في الاتجاهين نحو التقارب والتنافس مع إيران، يمثل ضرورة ملحة لعدم ترك الساحة العراقية والخليجية والعربية عامة، لتكون ميداناً لإيران[36].

فعلى صعيد الأزمة العراقية، فليس بخاف أن العلاقات السعودية- الإيرانية وكما أوضحنا قد توترت على خلفية تنامي النفوذ الإيراني في العراق الذي خلق مشاكل في علاقات إيران مع دول المنطقة، وأدى إلى تدويل الأزمة، وتتفق الحكومة السعودية مع الولايات المتحدة في إلقاء اللوم على دعم إيران للاضطرابات في التي شهدها العراق في أعقاب احتلاله[37]. فاستغل الإعلام الغربي وخاصة الأمريكي ذلك حينما أجاز أن السلطات السعودية اتجهت بالمقابل لاتخاذ سياسة أكثر فاعلية من خلال زيادة إنتاج النفط بهدف إغراق السوق النفطية، حتى تنخفض الأسعار بالشكل الذي يُضعف مصالح إيران في العراق[38].

إلا أن مثل هذه السياسة التصعيدية بين المملكة وإيران على الساحة العراقية، حتماً سيصب في إستراتيجية الإدارة الأمريكية في المنطقة، بشكل يؤدي إلى صِدام عربي- إيراني، فنفت السلطات السعودية ما تناقلته وسائل الإعلام الأمريكية وسعت إلى المضي لتعزيز العلاقات مع طهران لفتح حوار عربي- إيراني القصد منه الحد من احتدام الصراع في العراق الذي حصل في عام2006 بحيث وصل إلى حد الصدام الدموي، وكان من نتاج هذا التقارب، وقف إيران إصدار صحيفة "سياسة روز" لنشر أي مقال يحمل إهانة

للمسـؤولين السـعوديين، وطلبـت حكومـة طهـران مـن المملكـة العربيـة السـعودية الالتـزام بالمثل[39].

ويذكر تقرير أصدرته مؤسسة راند الأمريكية، أن العلاقـات السـعودية- الإيرانيـة ربمـا تسير في اتجاهات مختلفة، وهذا يعتمـد عـلى مسـتقبل الوضـع في العـراق، مـن أن التنـافس والصراع بين التيارات والكتل السياسية العراقية سيؤدي إلى نوع من ترتيبات عدم التفاهم بين المملكة العربية السعودية وإيران [40]. إذ ذكرت وكالة فارس للأنباء أن إيران انتقـدت الـدور السـعودي في العـراق، وعـلى وجـه الخصـوص التعـاون مـع الولايـات المتحـدة، وأن مختلـف الأطياف في إيران تنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، وتعمل على تقويض الحكومة العراقية، في الوقت الـذي تلقـى فيـه الأخـيرة دعـماً من الإدارة الأمريكية، وقد أشارت تلك الوكالـة بنـاءً عـلى مـا ذكـره الجـنرال الأمـريكي ديفيـد بتريوس- Dived Baterus القائد العام للقوات الأمريكية في العراق أثنـاء زيارتـه إلى الريـاض عام2007، حينما طلب مـن المسـؤولين السـعوديين زيـادة حضـورهم في العـراق لـكي تواجـه الولايات المتحدة تأثير إيران على الوضع السياسي في العراق، [41].

إذ لا يمكن إنكار حقيقـة الـدور السـعودي منـذ نيسـان/ابريـل2003 في العـراق، فقـد دعمت المملكة العربية السـعودية ومنـذ الوهلـة الأولى التغيـير الجديـد في العـراق، وبشـكل رسمي مـن خـلال مـؤتمرات الـدول المانحـة، ومـن خـلال اللقـاءات المبـاشرة بـين الأمـريكيين والسعوديين منذ حزيران/يونيـو 2003وخاصـة اللقـاء الـذي جمـع الـرئيس الأمـريكي السـابق جورج بوش وولي العهد السعودي آنذاك عبدالـلـه بن عبدالعزيز، إذ تكثفـت تلـك اللقـاءات بين الاعوام2004-2007[42].

وعّقبت مصادر أخـرى بـأن هنـاك دوائـر إيرانيـة تتخـذ مواقـف متشـددة مـن الحكومة السعودية وذلك على موقع تابناك- Tabnak وهو موقع على شبكة الانترنـت يرتبط بعلاقات وثيقة مع محسن رضائي قائد الحرس الثوري الإيراني الأسبق، والسـكرتير الحالي لمجلس مصلحة تشخيص النظام الإيراني، الذي يقول "أن الإدارة الأمريكية قدمت

عرضاً للحكومة السعودية من أجل مواجهة التدخل الإيراني في العراق"، وأضاف تقرير راند أن موقع بازتاب- Baztab على شبكة الانترنت وهو موقع تابع لرضائي الذي نُسب للأخير تصريح أشار فيه بقوله: "أن السعوديين يسعون لاستبعاد مصالح إيران في الشرق الأوسط"[43].

وأورد تقرير آخر عّدته وكالة أنباء تابناك أنه على هامش اجتماع الكويت الذي يضم الدول الإقليمية لحل الأزمة العراقية عام2006، دارت محادثات بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني وصلت إلى تبادل الاتهامات بينهم بشأن تصاعد تدخل حكوماتهما في العراقً، إذ أكد منوشهر متكي لنظيره السعودي أن المسؤولين العراقيين يعّولون على وجود مؤامرات من قبل وكالات استخباراتية إقليمية تسعى إلى إجهاض الحكومة العراقية، وإن لم يذكروا مصادر تلك الوكالات إلا أن المقصود بها المملكة العربية السعودية تحديداً [44].

ومن جانب آخر أفاد تقرير مؤسسة راند أن إيران دعت مراراً إلى إيجاد إطار أمني في المنطقة، لاستبعاد القوى الأجنبية، ويدلل على ذلك الدعوة التي وجهها الرئيس الإيراني احمدي نجاد في ربيع عام2007 إلى حكومة الرياض للتعاون مع إيران لملئ الفراغ الذي سيحدثه انسحاب القوات الأمريكية في العراق [45]. فكانت هناك بوادر ايجابية قد ظهرت بين البلدين من خلال اللقاء المشترك الذي جمع العاهل السعودي مع الرئيس الإيراني لمدة ثلاث ساعات في الرياض في مطلع آذار/مارس2007 [46].فبحسب التقرير المذكور، فإنه للالتفاف على ذلك، تسعى حكومة طهران دوماً إلى الإشارة لضرورة إيجاد نظام أمني في الخليج بتوثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية[47].

إذ أن زيارة الرئيس الإيراني على رأس وفد سياسي واقتصادي وأمني رفيع المستوى، تلبية لدعوة الملك السعودي، ولقائه مع كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية، كانت لها أهمية خاصة، لأنها جاءت تتويجاً لمرحلة كثيفة من الاتصالات بين الجانبين لتسوية ملفات إقليمية صعبة، ومؤشراً على تصميم البلدين للسعي إلى معالجة هذه الأزمات الإقليمية من منظور كونهما يمثلان قوتين إقليميتين كبيرتين في المنطقة،

ودولتين قياديتين للعالم الإسلامي، من شأنهما التوصل إلى تقارب وجهات النظر بينهما والاضطلاع بدور مؤثر حول العديد من القضايا الإقليمية والإسلامية، مما يساعد على اقتراح الحلول المحتملة والممكنة في إنهاء تلك الأزمات أو على أقل تقدير وقف التدهور الحاصل فيها، ومن نافل القول، أن البلدين، لما لهما من ثقل معنوي ومادي مهم في هذه المنطقة يكمن في أن يؤديان دوراً ايجابياً في حال تحسنت العلاقات بينهما، انه سيؤدي إلى بروز نتائج وخيمة على العديد من الملفات السياسية الأخرى في المنطقة[48].

وكان طبيعياً أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيراني احمدي نجاد والملك عبدالله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الجانبين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام المذهبي المتناحر في العراق، كخطوة ايجابية لحل ألازمة العراقية بوصفها تؤثر في اتجاه الدولتين للقيام بدور إقليمي فعّال، لذا فقد أعُدا لها إعداد كبير في وقت قياسي، فجاء برنامج المباحثات مشحوناً، لان الطرفان يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن كل طرف قّدر معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطاً احمر في علاقاته به، إذ أن كل منهما يّعد نفسه قطباً من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامي، وله دور أساسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولديه مصالح في المنطقة، كما أكدت نتائج زيارة احمدي نجاد للرياض، أن الوضع كان يتطلب خطوة ايجابية جادة ومتزنة في هذا السبيل، ولتؤكد أن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، وان الاختلاف الموجود في العراق لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتصارع تغذيه عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري، والعُقد التي خلفها النظام السياسي في نفوس العراقيين والمسلمين عموماً، وانه ليس من المفيد أن يتحول الخلاف السياسي إلى مذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمي والثقافي تجاه الطرف الآخر المختلف معه سياسياً في الأساس[49].

بدا جلياً أن ملف الأزمة العراقية قد تصدر القضايا الإقليمية، في القمة السعودية-الإيرانية، على تسوية قضايا المنطقة، وذلك في سياق رغبة المملكة وسعيها للحصول على

مساعدة إيران في تخفيف حدة التوترات داخل العراق لدرء اندلاع حرب أهلية، فأكد الزعيمين السعودي والإيراني على أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمة الإسلامية هو محاولة إذكاء نار الفتنة بين المسلمين، ومكافحة امتدادها من العراق إلى دول الجوار، وإن الجهد يجب أن يتوجه لصد هذه المحاولات، وتوحيد الصف، وضرورة تنفيذ خطة الحكومة العراقية، في الحرص على استقلال العراق ووحدته الوطنية والمساواة بين أبنائه [(50)].

فمن خلال ما تم الحديث عن التنافس بين الحكومتين السعودية والإيرانية بخصوص فرض النفوذ بعد عام2003، بدا من الواضح أن وجود عراق ضعيف من شأنه يزيد من التنافس بين الرياض وطهران، إذ أن كلتا الدولتين تسعى للتأثير على الوضع في العراق، لاسيما وأنهما ينظران للعراق كساحة للمنافسة وبسط النفوذ، وخاصة بعد تصريحات الإدارة الأمريكية بالانسحاب من العراق. وهذا ما أكده تقرير مؤسسة راند الأمريكية الذي أشار إلى أن الوضع في العراق كان عاملاً في إذكاء العداوة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وفي التعاون بينهما أيضاً، ويشير إلى أن التصريحات الأمريكية الأخيرة بالانسحاب من العراق قد عززت من المخاوف في المنطقة العربية من أن سيؤدي إلى حدوث فراغ في العراق لصالح إيران، ويُضيف أنه منذ شهر تشرين الأول/اكتوبر2008 بدأت الصحف العربية والأجنبية تشير إلى تحول في سياسة المملكة تجاه العراق، وقبولها فتح سفارة لها في بغداد [(51)] وذلك من دوافع عدة نذكر منها:

1- قيام حكومة طهران بفتح سفارة لها في بغداد عام2006، فازداد حضورها في السياسي والدبلوماسي العراق بحكم العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين التي تخدم كل من العراق وإيران، وربما أن زيارة الرئيس الإيراني احمدي نجاد إلى بغداد في آذار/مارس2008، والتي وصفت بالزيارة الأولى له، كانت مؤشراً آخر في تعزيز المصالح الإيرانية في العراق، بحيث ساعدت حكومة طهران على رعاية اتفاقيات هامة لترسيخ علاقات ناجحة، لا سيما وانه نجم عنها استثمار اقتصادي من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية توفر الأساس لوجود علاقات اقتصادية أكبر باعتبار أن إيران الشريك التجاري

الأكبر للعـراق، وأن الإيـرانيين مـن أكـبر المسـتثمرين في القطـاع الصـناعي في العراق[52].وقد أكد حسن كاظمي قمي قنصل سفارة إيران في بغداد بقولـه:" أن سياسة إيـران الخارجيـة ترغـب في تطـوير العلاقـات الاقتصـادية والثقافيـة مـع العراق من خلال الإسهام في الأعمار بمشاريع تتعلـق بالكهربـاء وسـكك الحديـد وخطوط النفط" [53].

ولا يختلف اثنان على أن إيران دولة كبرى لها مصالح حيوية في منطقـة الخلـيج العربي، كما لها ارتباطات جغرافيـة مـع العـراق بخاصـة، ويمكـن ملاحظـة نـوع العلاقات التي تربط إيران مع العراق من خلال تحليـل طبيعـة اللقـاءات التـي أجراهـا وزيـر الخارجيـة الإيـراني منوشـهر مـتكي في بغـداد أثنـاء زيارتـه التـي استغرقت خمسة أيام في أيار/مايس2006، وتأكيـده في لقـاء صـحفي في أعقـاب مباحثاته مع عدد مـن المسـؤولين العـراقيين بقولـه:" في زيارتنـا المقبلـة سـنوقع اتفاقيات اقتصادية عبر اللجنة المشتركة العليا بين العراق وإيران تصل إلى سـبعة مشاريع تتعلق بالنفط والكهرباء وبناء المستشفيات في عدد من المدن الجنوبية والشمالية العراقية... تباحثنا مع الجانـب العراقـي لفـتح قنصـليات عراقيـة في مدن إيرانية مثل مشهد وكرمنشاه لتوسيع النشاط الاقتصادي" [54].

2- إعلان وزارة الخارجية العراقية في آب/اغسطس2005 إنها ستعيد فتح سفارتها لدى المملكة العربية السعودية، وأكدت أن العراق سوف يأخذ بزمام المبـادرة إلى إعادة فـتح سـفارته في الريـاض، وقـد رحبـت الحكومـة السـعودية بـذلك الإعلان وتسمية العراق سفير له هو غانم علوان جـواد الجمـيلي، واسـتبشرت خيراً بأن تـتمكن المملكـة العربيـة السـعودية مـن إرسـال سـفير سـعودي إلى بغداد، وقال عبدالرزاق الكاظمي، المتحدث باسم رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بقوله:" أن العراق ابلـغ الجانـب السـعودي بأنـه سـوف يعيد فتح سفارته في الرياض بعد أن ظلت مغلقة عشية حرب الخليج

الثانية" [55]، وبالفعل أقدمت حكومة بغداد على إعادة فتح سفارتها في الرياض عام2007. وبالرغم من برود العلاقات بشكل مستمر نتيجة الخلافات بين البلدين، شعرت حكومة الرياض بضرورة إنهاء تلك الخلافات مع حكومة بغداد، ولا سيما بعد رفض العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز مقابلة رئيس الحكومة العراقية المذكور في المؤتمر الدولي الذي عُقد في شرم الشيخ بمصر في أيار/مايس2007[56].

3- زيارة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إلى المملكة العربية السعودية في تموز/يوليو2006، وتأكيده أثناء الزيارة على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وعبّر لدى اجتماعه مع أعضاء غرفة تجارة وصناعة جدة من أن العراق يرحب بالاستثمارات السعودية في قطاع النفط والثروات الطبيعية والمشاريع الضخمة لإعادة إعمار العراق، ثم أبدى رغبة العراق في فتح منفذ(جديدة عرعر) الحدودي، وتفعيله أمام المستثمرين السعوديين[57].

4- وفيما بعد أصبح هناك دافعاً آخر وحافز أكثر للمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تشجيع الولايات المتحدة لدول الخليج العربية على تحسين العلاقات مع العراق، ففي أعقاب انعقاد منتدى حوار المنامة (وهو مؤتمر حول أمن الخليج نظمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية- IISS للمدة (12-14)كانون الأول/ديسمبر2008 وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وإيران)، دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس- Robert Gates في كلمته دول الخليج العربية إلى ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وإلغاء الديون المترتبة عليه [58].

ووفق ما أشارت إليه صحف سعودية، مستشهدة بمحادثات مع دبلوماسيين أمريكان، تنُسب إلى الوزير الأمريكي المذكور في خطاب له أمام ضباط عسكريين عرب عام2009 قائلاً: "إن احتضان العراق من قبل دول الخليج سيساعد على احتواء طموحات

إيران"[59] وذلك تأكيداً منه وتعقيباً على ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون- Hillary Clinton في تصريح صحفي لها أثناء زيارتها إلى بغداد في25 نيسان/أبريل2009 حينما عّبرت عن هواجسها بشأن حالة العلاقات البائسة الموجودة بين حكومتي بغداد والرياض[60].

استمر التنافس السعودي- الإيراني في ظل تطورات الأزمة العراقية، وذلك من خلال التحضيرات للانتخابات الوطنية العراقية في آذار/مارس2010 ما بين رغبة الحكومة السعودية في وصول ائتلافاً سياسياً عراقياً صديقاً للمصالح السعودية، ورغبة إيران في تقوية مصالحها وتعزيز حضورها في العراق بشكل أعمق من المملكة العربية السعودية[61].

فرأت حكومة الرياض سوف يكون من الصعب بالنسبة لها وللحكومات الملكية العربية الخليجية الأخرى في حال عدم وضع حد لتعاظم التطلعات الإيرانية، لكنها تراجعت عن فكرتها وعادت إلى محور التعاون لاستبعاد أي تصور إيراني يفيد بأن حكومة الرياض انتابها القلق الشديد من الاستعدادات الأمريكية للانسحاب من العراق، وبدليل الدعوة التي تلقاها الرئيس العراقي جلال الطلباني من الحكومة السعودية في نيسان/ابريل2010 لزيارة المملكة العربية السعودية، لمنحه أول وسام تقدمه المملكة لرؤساء الدول الصديقة، وكذلك زيارة بعض كبار المسؤولين العراقيين[62].

وفي ضوء التعاون السعودي-الإيراني، الذي جمع نزار عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي عقد في نهاية عام2010 في طاجيكستان، ذكر مصدر صحفي بأن لقاء مدني ومتكي جاء بناءً على طلب الأخير، وجرى في الاجتماع بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر والعلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت صحيفة الوطن السعودية قد نُسّبت إلى المتحدث بإسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، كاظم جلالي تصريحاً حول زيارة متكي

إلى الرياض، وأشارت أنه يتوقع حصول الزيارة خلال فترة قريبة جداً، وذلك تلبية لدعوة نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل[63].

إلا أن وسائل الإعلام والفضائيات الإيرانية بثت تصريحات نفت فيها وجود تلك الدعوة، من خلال ما صرحت به وكالة مهر الإيرانية شبه الرسمية في حديث نسبته إلى جلالي بأنه يقول: "لا أعلم لماذا ولأي غرض يُنشر هكذا تصريح لم يحصل" والأكثر من ذلك أن تلك الوكالة اعتمدت في مصادرها على ما نشرته صحف سعودية لم تذكر اسمها [64] وذلك في مساعِ إلى إثارة الخلافات بينهم بدلاً من تحجيمها وذلك على خلفية الصراع في ملفات متعددة في المنطقة، من بينها لبنان والأراضي الفلسطينية واليمن، فضلاً عن تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية.

ويؤكد تقرير نشره موقع قناة العالم الإيرانية على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنت)، فيه تحذير خفي ونوع من الوعيد، متهماً المملكة العربية السعودية بأنها تستخدم عبارات تحريضية ضد إيران، وأن الأخيرة خصصت هجومها كنوع من الرد على المملكة، ومن اللافت في التقرير أن إيران تباهت في توسع نفوذها في المنطقة وتمدده على الحساب السعودي، وأضاف التقرير، أن إيران لم تجد أمامها إلا التهويل بمشاركة المملكة بالحرب ضدها، وهنا يستغل مُعد التقرير الفرصة ليعلن تهديده صراحة دون وجل بقولة: "إن المملكة العربية السعودية ذهبت بعيداً في مواجهتها للنفوذ الإيراني إلى حد كسر العظم ما ينذر بتوتر في العلاقات في المرحلة القريبة القادمة". ثم يبدي التقرير استياء القادة الإيرانيين من الإعلام السعودي الذي عمل على جد بوصف التقرير على تطويل الأزمة الإيرانية في ذهن القراء على خلفية الانتخابات الرئاسية في إيران عام2009 ، مدعياً أن المملكة العربية السعودية تجاوزت في علاقاتها مع إيران الخطوط الحمراء، وأخيراً فمن بين ما سعى إليه ذلك التقرير في مكاسبه المتعددة هو تهديد القيادة السعودية ووضعها أمام خيارين إما التوقف عن ما وصفه بالحرب الإعلامية أو سترد إيران رداً قاسياً [65].

مع ذلك لم يصدر وبشكل رسمي من حكومة طهران ما يؤيد ذلك التقرير، لإدراكها أن مثل هكذا خبر يُهدد جيرانه ويسعى إلى هدم علاقات إيران مع دول المنطقة،

وسيكون أثره مدمراً على الدولة الإيرانية، وفي حالة تأييده سيصبح نظام هش يتهدد أمنه من مقال في صحيفة أو خبر عِبر قنوات التلفاز[66].

ومن جانبها فإن المملكة العربية السعودية تجنبت تصعيد خلافاتها مع إيـران حفاظـاً على أمن المنطقة، فأظهرت الحاجة إلى عدم التفريق بين ما وصفته بالأخوة والأصدقاء، وهـذا عّبر عنه الملك السعودي عبدالـلـه بن عبد العزيز موضحاً أن إيران صديق للدولـة السـعودية وذلك أثناء استقباله للسفير الإيراني حسين صادقي الذي أنهى مهامه كسفير، مؤكداً له أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين في جميـع النـواحي، وأن المملكـة لـديها الثقـة بـإيران في أهميـة تعزيز الروابط مع دول العالم الإسلامي[67]

وأخيراً، ومن خلال ما تبين أن المملكة العربية السعودية وإيـران يتصـوران أن العـراق سيبقى ساحة مهمة على صعيد التنافس الإقليمي بينهما، لذلك فـإنهما عـلى اسـتعداد للقيـام بترتيبات سياسية تعود بالمنفعة عليهما، وأن تلك المنافسة لن تتحول إلى نزاع مفتوح من باب حرص البلدين في ذلك، وأن الدعوات التي وجهتها الدولتين للعراق تظهر التوصـل إلى تسـوية بين المملكة وإيران بوصفهما يمثلان أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي[68].

المبحث الثاني

التنافس السعودي- الإيراني تجاه الإحداث السياسية في لبنان واليمن

2009-2006

ما من شك أن التنافس السعودي- الإيراني قد تحول من تنافس صامت في منطقة الخليج العربي إلى تنافس مفتوح في منطقة المشرق العربي بشكل عام، فإيران التي تركت دعمها المسلح في شبه الجزيرة العربية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، باتت ترعى وتقدم الدعم بإصرار وبدون انقطاع للفصائل المسلحة في لبنان وفلسطين، ومع ذلك فإن الدولتين حرصتا على إدارة التنافس بينهما بعيداً عن تصعيد التوتر في المنطقة. ففي لبنان كان الوضع قد اتخذ صفة التنسيق السياسي، عن طريق المصالح التاريخية لكل من المملكة العربية السعودية وإيران، فالجانب الإيراني يرى أن العلاقات مع الشخصيات الدينية اللبنانية تعود إلى ما قبل قيام الثورة الإيرانية، وإن منطقة جنوب لبنان التي يسيطر عليها حركة حزب الله اللبناني، تمثل شيئاً أقرب إلى نجاح مشروع إيران الطموح في تصدير الثورة الإيرانية [(69)].

وفيما يخص المملكة العربية السعودية، فإنها ظلت تنظر إلى لبنان كساحة لنفوذها الإقليمي، ويدلل على ذلك، الدعم الذي قدمته الحكومة السعودية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لشخصيات لبنانية مناوئة للناصرية مثل بيير الجميل وكميل شمعون، فضلاً عن أن حكومة الرياض نجحت في استضافة عقد اتفاقية الطائف بين الفصائل اللبنانية عام1990، مما أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية في لبنان [(70)].

وبعد أن أصبح رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني للمدة 1992– 2004، ازداد النفوذ السعودي داخل لبنان، مما أدى إلى احتمال قوي في إعادة بناء وتطوير البنية الاقتصادية اللبنانية، وحسب ما ذكره مايكل بونغ المحرر في صحيفة الدايلي ستار الصادرة

في بيروت، كان الحريري شيئاً يمكن وصفه برجل الصدارة، والواجهة للمصالح السعودية في لبنان[71].

وفي الوقت نفسه، لم يتجاهل الحريري موقع إيران في المنطقة، ولا سيما زيارته إلى طهران التي وصفت بالزيارة الأولى له منذ عام 1994 ، إذ مثّلت تلك الزيارة بالنسبة للمسؤولين الإيرانيين فرصة مؤاتية لإبراز الاهتمام الإيراني السياسي والاقتصادي بعلاقاته مع لبنان[72].

ومنذ اغتيال الحريري في 14 شباط/ فبراير2005، أصبحت الساحة السياسية في لبنان تمثل فرصة لكل من إيران والمملكة العربية السعودية لاختبار نوايا وأهداف الطرف الآخر في ذلك البلد، لا بل أصبحت الأزمة السياسية في لبنان عامل إجباري لكل من الحكومتين السعودية والإيرانية على الاختيار إما النزاع أو التعاون، فاختارت إيران دعم تحالف8 آذار/مارس الذي يضم حزب الله، والحركة الوطنية الحرة التي يتزعمها ميشيل عون وهو عسكري وسياسي لبناني ورئيس التيار الوطني الحر الذي يشارك في عضوية مجلس النواب اللبناني، في حين أن حكومة الرياض وجدت شريكاً طبيعياً في التحالف المؤيد للحريري، وهو تحالف14 آذار/مارس[73] .

فكانت الحركتان تمثلان مواجهة خفية بين المملكة العربية السعودية وإيران، في ظل دعم الأخيرة اللا محدود لحزب الله اللبناني، لاسيما وأن الحكومة السعودية تنظر إلى العلاقة بين إيران وحزب الله في لبنان هي علاقة من طراز تراتبي بحت، فحزب الله هو قبل كل شيء حركة سياسية وعسكرية لبنانية مترسخة في طائفة هذا البلد التي كفلت لها مقاومتها لإسرائيل شرعية وطنية ترجمت بدخولها الحكومة عام2005، ومن الغلو في القول أن الأزمة في لبنان هي من صنع طهران [74].

جاءت الحرب بين حزب الله وإسرائيل في صيف عام2006 التي استمرت33 يوم باقتحام عناصر من حزب الله الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، ودخلت الأراضي الفلسطينية وقتلت عدداً من الجنود الإسرائيليين واختطفت اثنان منهم، لتضع الحكومة السعودية في موقف صعب بسبب ما بدا أنه تراجع تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد

ألقت حكومة الرياض اللوم على حزب اللـه لإدخاله لبنان في حرب خاسرة مع إسرائيل، واتهمت إيران في دعم حزب اللـه لخوض تلك الحرب التي أدت إلى موت أكثر من (1100) لبناني وخسائر وأضرار في اقتصاد لبنان تقدر بنحو (5,3) مليار دولار، وهذا ما عبر عنه المسؤولين ورجال الدين السعوديين الذين انتقدوا مغامرة حزب اللـه في خطفه جنديين إسرائيليين وإشعال الصراع [75].

فاتهمت إيران حكومة الرياض بالميل إلى الوقوف بجانب التأييد الغربي لإسرائيل وذلك كما جاء انتقادات أغلب الصحف الإيرانية [76] وهذا ما أدى إلى التراجع في العلاقات السعودية- الإيرانية، لاسيما بعد أن وصفت حكومة الرياض حزب اللـه بأنه يرفع من طموحات إيران الإقليمية وبشكل واضح في لبنان، ويؤكد على تصميمها لتأسيس موطئ قدم لها بصورة تدريجية في منطقة المشرق العربي[77].

وفي أعقاب حرب2006 استمر التنافس السعودي- الإيراني عبر وكلائهما اللبنانيين، في بيئة سياسية منقسمة بعمق[78] للسيطرة على مقاليد الأمور في لبنان، لتبني ودعم كل طرف لمجموعات ذات نفوذ في الساحة السياسية اللبنانية، فعدد كبير من المجتمع اللبناني يرى أن إيران حليفاً هاماً قدم دعماً بارزاً للبنانيين في مقاومة إسرائيل تحت قيادة حركة 8 آذار، اما ممن يمثلون حركة 14 آذار، تسعى للحصول على الدعم السعودي كقوة موازنة لطهران، ووصفوا إيران بأنها تتدخل في الحياة السياسية اللبنانية، وقد مضى سعد الحريري (نجل رفيق الحريري) ورئيس حزب المستقبل في تصريح له قال فيه: "نحن لا نقبل أن نكون محمية إيرانية.. السعودية هي أول وأكبر مستثمر في الاستقرار اللبناني وهذا الاستثمار لا يقدر بثمن إنه أساس تقدم لبنان". وأشار رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة(2005-2009) في تصريح له أن حزب اللـه تجاهل دور المملكة العربية السعودية في المساعدة لإعادة بناء لبنان بعد حرب2006، وأكد قادة آخرون من الكتلة البرلمانية التابعة لحزب المستقبل اللبناني، أن المملكة العربية السعودية قدمت دعماً هائلاً إلى لبنان يتفوق على ما قدمته إيران لحزب اللـه في دمار لبنان، بما في ذلك تقديم الأموال لبناء (5200) وحدة سكنية [79].

جاء الموقف السعودي مفاجئاً بالنسبة للحكومة الإيرانية حينما ألقت السلطات السعودية اللوم على حزب الله في سفك دماء اللبنانيين وهدر ممتلكاتهم، وإعرابها عن أسفها في استخدام الحزب السلاح اللبناني لتحقيق أهداف سياسية خارج إطار الشرعية الدستورية، وأكدت أن العلاقات العربية- الإيرانية ستتأثر سلبياً، وان طهران دعمت حزب الله الذي يتحمل مسؤولية الحرب في لبنان، ثم شددت المملكة دعمها ومساندتها للحكومة اللبنانية التي عّدتها المؤسسة الدستورية الباقية، ثم حذرت المملكة على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل أنه ما حصل في لبنان من شأنه يدفع البلاد إلى منزلق خطير، ودعا الحزب بالكف عن مصادرة قرار لبنان السياسي وإرادته الحرة [(80)].

وقد عزت إيران الموقف السعودي أنه جاء نتيجة فزع السلطات السعودية من انتصار حزب الله مما سيؤلب عليها الأقلية الشيعية الموجودة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكذلك الخوف من النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان المتمثل بحزب الله[(81)]ثم أكدت إيران أن دعم الحكومة السعودية للحكومة اللبنانية ينصب في هدف واحد ألا وهو محاربة حزب الله، وأن السعوديين لا يمثلون مصالح لبنانية بل يمثلون مصالح أمريكية ومصالح النفط بالمنطقة [(82)] إذ استندت إيران على ما نشرته وثائق ويكيليكس في اجتماع عبد العزيز خوجة السفير السعودي في لبنان مع السفير الأمريكي في لبنان جيفري فيلتمان في25 كانون الثاني/يناير2007، إذ أكدت تلك الوثائق بأن إيران متفقة مع الحكومة السورية على إشاعة الفوضى في لبنان [(83)].

إذ يبدو وللوهلة الأولى أن هناك علاقات عكسية بين سوريا وإيران والنظام العربي، أي انه طالما كان وضع النظام العربي على هذا النحو من القوة والضعف، فهذا يدفع إلى تمتين العلاقات السورية-الإيرانية والعكس صحيح، أي لوجدت سوريا ما يعوض هواجسها وقلقها بأنه مستهدفة في النظام العربي لما اتجهت نحو إيران لتتحالف معها[(84)].

كان المشهد في لبنان بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإيران بدا وكأنه موقع للتنافس، وبعبارة أوضح أنها كانت حرب بالوكالة خصوصاً وأن المملكة كانت تتحدى

إيران في دعمها لحزب المستقبل بقيادة الحريري من أجل الدفاع عن توجهات إيران القيادية في المنطقة، بينما تتحدى إيران المملكة عبر دبلوماسيتها بدعوة دعمها لدفاع الدروز في لبنان عن حقوقهم [85].

ومثلما ظل العراق ساحة حرب للتنافس السعودي- الإيراني، فإن لبنان وفي ظل وجود حزب الله لكتلة مهيمنة بات يُشكل وضعاً قلقاً بالنسبة للسعوديين[86] ففي لقاء جمع الملك السعودي عبدالله مع الرئيس الإيراني نجاد في مطلع آذار/مارس2007 في الرياض طلب الأول من الثاني بتوقف بلاده من التدخل في الشؤون العربية والسعي بعجالة لحل الأزمة السياسية في لبنان[87].

أما الأزمة الداخلية في اليمن، في11 آب/أغسطس2009 فإنها تمثلت في تصاعد عمليات معارضة في محافظة صعدة اليمنية ضد حكومة صنعاء المركزية، وتعرف تلك المعارضة بـ جماعة الحوثية التي تنتمي إلى المذهب الزيدي المصنف على أنها حركة سياسية في الدرجة الأولى، لكن المذهب الزيدي كغيره من المذاهب يمكن قراءة نظرياته قراءات مختلفة، وقد اشتهر عن الزيدية أنهم كانون يتوزعون في مجال الفكر السياسي إلى تيارين اثنين:أحدهما كان يعرف بـ"الصالحية" نسبة إلى الحسن بن صالح بن حي(المتوفى 169هـ)، وهو اتجاه تميز بالتسامح والمرونة، والبعد عن الغلو في الأشخاص، والمبالغة في شرعنة النظريات السياسة، وينظر إلى الإمامة على أنها وسيلة من أجل خدمة المجتمع، ومن ثم يجب أن تلبي حاجاته ومتطلباته الأساسية، وبالتالي يكون للناس الحق في صياغة نظام الحكم ـ من خلال الشورى ـ بما يتناسب مع الزمان والمكان والأحوال.والثاني تيار يُعرف بـ"الجارودية" وهو لقب يطلق على من مذهب من الزَّيدية. وحينما دخلت السلفية مناطق (ضحيان) و(صعدة) و(رحبان) بقيادة الشيخ مقبل الوادعي، ركزت على مهاجمة أتباع المذهب الزيدي وعلمائهم وعقائدهم وفقههم وعاداتهم وتقاليدهم وهم يمثلون النسبة الأعلى من سكان المنطقة، مما أدى إلى ردة فعل معاكسة دفعت بعلماء المذهب الزيدي نحو التصدي لما أسموه بالغزو الوهابي، فألفوا الكتب، وعقدوا المناظرات، ونشطوا في تأسيس حلقات الدروس، وانتشروا في القرى لإلقاء الخطب والمحاضرات، مما جعل

النشاط الديني لأتباع المذهب الزيدي يتصاعد ولكن ببطء ومحدودية، إلا أن ردود الفعل تجاه من اعتبروهم أعداء المذهب، كانت هي الغالبة على ذلك النشاط. وكان معظم القائمين عليه من كبار السن من علماء ودارسين، إضافة إلى اعتماد الأساليب والمناهج القديمة وغياب التنظيم والتخطيط. ومنذ عام1986 دخلت اليمن مرحلة جديدة اتجه فيها الناس إلى تشكيل الأحزاب والتجمعات فكان من أبرزها منتدى الشباب المؤمن، والذي اتسع نفوذه حتى طغى على المد السلفي، وتمدد على حساب المدارس التقليدية، وصارت له قاعدة شعبية معتبرة خصوصاً في محافظة صعدة.وبلغ تيار الشباب المؤمن ذروته في الانتشار عام 1998، ثم تعرضت قيادته للانقسام ما بين تيارين، أحدها رأى أن سبب نجاح التيار وصموده في مواجهة خصومه هو انفتاحه على الآخرين، والتزامه بتجديد المناهج والرؤى، والتحرر من بعض جزئيات الموروث التقليدي الزيدي. بينما آثر الفريق الآخر التزام النهج والمدرسة الزيدية التقليدية، والبقاء على خط المواجهة مع المذهب السني على أساس أنه سر النجاح والكفيل ببقاء الحركة ونموها. وهنالك بدأ الشرخ يظهر ويتسع بين الفريقين إلى أن ظهر إلى العلن عام 2000، حيث تمكن حسين بدر الدين الحوثي من فرض نفسه على الشباب المؤمن بمساعدة أخيه محمد بدر الدين الذي كان أحد مؤسسي منتدى "الشباب المؤمن"، وقَبل الشباب المؤمن به إلى جانب عبد الله الرزامي ويحيى الحوثي وآخرين، وفي أواخر عام 2001 طالب حسين الحوثي بإلغاء "منتدى الشباب المؤمن" وأعلن رفض منهجه وأهدافه، بعدما وجد أنه لا يمضي في الاتجاه الذي يريد، وأخذ في تسجيل محاضراته وتفريغها في ملازم دراسية، وعّدها بديلاً عن مناهج "الشباب المؤمن" وذهب في اتجاه آخر انتهى به إلى مواجهة الدولة عسكريا، وهو الأمر الذي لا تزال تداعياته قائمة وتتصاعد كل يوم. وتشير الدروس التي ألقاها حسين الحوثي إلى أن حركته تهدف إلى استعادة ما يَرى أنه حق أهل البيت في ولاية أمر المسلمين، باعتبار ذلك اختياراً إلهياً ليس للناس فيه يد ولا خيار، ولا سبيل إلى خلاص الأمة مما هي فيه إلا إذا اجتمعت تحت راية أهل البيت، وذلك لا يتم إلا بعودة "حق الولاية" المطلق إليهم. ومن الناحية العقائدية لا يؤمن الحوثيون بالنظام الجمهوري، ولا بالدستور والقانون اليمني، لا بعد

الحرب ولا قبلها، ولكنهم يتعاملون مع ذلك على أنه أمر واقع، ويصفون الثورة على نظام الإمام بأنها انقلاب على الحكم الشرعي، ولا يخفون رغبتهم في تغيير النظام لو تمكنوا من ذلك. وقد أظهروا بعض التصرفات التي تدل على ذلك في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث أنزلوا العلم الوطني، الذي هو رمز الدولة ونظامها الجمهوري، إلى جانب قيامهم بدور الدولة حيث تدخلوا في شؤون السلطة المحلية بل ألغوها في بعض المناطق، فنصبوا المحاكم، وأقاموا السجون، وغيروا في المناهج الدراسية، وأعادوا تعيين المدرسين وخطباء المساجد، وحرصوا على التمدد بجانب الحدود مع المملكة العربية السعودية حتى يتمكنوا من تدويل قضيتهم، وجلب تأييد بعض القوى الإقليمية[88].

وقد تجلى التنافس السعودي- الإيراني، في ظل النزاع الداخلي الذي واجهه اليمن بشكل يعيد رسم مواقع القرار الإقليمي، فبعد أن ألقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح(1990-2012) في تصريح له مع إحدى الصحف الغربية في منتصف عام2009 واصفاً الحوثيين بأنهم يتلقون دعماً من إيران، قابله الرئيس الإيراني احمدي نجاد في الوقت نفسه بتصريح متهماً فيه الحكومة اليمنية في تلقيها دعماً من المملكة العربية السعودية لشن حرب ضد إيران[89].

وفي الواقع تندرج علاقة الحوثيين مع إيران ضمن الناحية المذهبية، فهي علاقة طرف مستقل عن الدولة (الحوثيين) مع دولة أخرى (إيران)، وبهذا الاعتبار لا يهمهم أن يكونوا أداة للقيام بدور لصالح إيران ما دام يتناغم ذلك مع كيانهم المستقل وليس مع أمن الوطن ككل واستقراره، خصوصاً مع ما يرون أنه تدخل للمملكة العربية السعودية للتوسع على حسابهم. فضلاً عن الإعجاب الكبير لدى كثير من اليمنيين وبخاصة أهل صعدة بالثورة الإيرانية، وسائر حركات التحرر والمقاومة كحزب الله وحماس ، وهو ما شكل دعماً لتوجه الحركة الحوثية باتجاه التعامل الإيجابي مع إيران وتأييد ثورتها على المستوى العقائدي، ومن ناحية أخرى فإن الإيرانيين يشعرون بعاطفة نحو الحوثيين لأسباب دينية وسياسية، وإن لم يتفقوا معهم في المذهب، كونهم ينتمون إلى الزيدية[90].

وهنا تصاعدت حدة الإعلام السعودي ضد إيران، موضحاً بأن الأخيرة تسعى في أكثر من جبهة إلى إثارة الفتنة بين الشعب اليمني، وبأن الحوثيين زيديون وهم حلفاء للسعوديين منذ ستينيات القرن الماضي وأن الكثير منهم لا زال مع التناقض بسبب التعصب الجديد والحاد، بل ولا تزال قيادات زيدية تُقيم داخل الأراضي السعودية، ومن بينهم بقايا أفراد العائلة المتوكلية الحاكمة في اليمن قبل ثورة أيلول/سبتمبر1962 [91].

ويفهم من ذلك أن العامل الإيديولوجي كان العلامة الفارقة في التنافس والصراع السعودي- الإيراني الذي ازداد أكثر فأكثر مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإيران وحسب ما أشارت إليه أغلب المصادر، حاولت بعد عودة المتشددين ممن يمثلون التيار المحافظ بزعامة الرئيس احمدي نجاد، توجيه دعماً للحوثيين في اليمن بغية جر المملكة العربية السعودية إلى هذا الصراع من خلال دفع الحوثيين إلى اختراق أراضي المملكة والقيام بأعمال تخريبية تزامناً مع استعدادات المملكة لموسم الحج2010، إذ دعت إيران الحجاج الإيرانيين وعلى لسان المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، إلى القيام بمسيرات البراءة من المشتركين لخلق الاضطرابات، ولتسهيل مهمة دخول الحوثيين إلى الأراضي السعودية، إلا أن القوات المسلحة وقوات الأمن السعودي أحبطت تلك المساعي والمخططات باتخاذها إجراءات حازمة [92].

وذكرت مصادر دبلوماسية سعودية، أن دخول المملكة العربية السعودية في مواجهة مباشرة ضد الحوثيين يأتي لتقويض مخطط إيراني يستهدف أمن المملكة في الصميم، مشددة على خطورة التطورات التي تشهدها الحرب في المنطقة التي تكمن في الدعم الإيراني اللا محدود للحوثيين الذي يهدف إلى استخدامهم لتعزيز النفوذ الإيراني في الخليج العربي، واستخدامه ورقة تفاوضية مع الغرب على غرار لبنان والعراق وأفغانستان، وعّدت المصادر قيام الحوثيين بتصعيد حدة القتال، فحواه تسليط هجماتهم تجاه الأراضي السعودية، مما ينعكس واقعاً أن إيران التي كانت تتحاشى دائماً تبنيها للحوثيين، اضطرت إلى الظهور في الصورة من خلال إيعازها للحوثيين بشن عمليات تسلل باتجاه المملكة في سياق توجيهها اتهامات مباشرة للمسؤولين السعوديين بهدف

إرباك حكومة الرياض لتقديم تنازلات في الملف العراقي، كما وجدت المصادر في قرار السلطات السعودية بالتعامل القوي في تحريك قواتها لمواجهة الحوثيين، خطوة ذات أبعاد كبيرة كونها مؤشراً لتفويت الفرصة على إيران، ووقف تدخلاتها[93] بدليل أن إيران حذرت الحكومة السعودية في12 تشرين الثاني/نوفمبر2009 بإيقاف دعم الأعمال العسكرية اليمنية ضد الحوثيين، وذلك عقب قيام سلاح الجو السعودي بشن غاراته على المتسللين الحوثيين إلى الأراضي السعودية [94].

كما وذكرت صحف غربية فرنسية وألمانية وبريطانية أن المملكة العربية السعودية دعمت قوات الجيش النظامي في اليمن بأسلحة ومعدات ثقيلة وخفيفة لضرب معاقل الحوثيين، لا بل جعلت طائراتها الحربية تحت أوامر وتوجيهات القادة العسكريين اليمنيين وذلك لتفادي انتقال الاقتتال إلى أراضيها، والأمر الأهم هو إظهار دورها المباشر لإيران نتيجة دعم الأخيرة الفاضح للحوثيين [95].

لكن من الملفت للنظر أن إيران تغاضت عن ذلك معلنة أنها لا زالت حريصة في الحفاظ على العلاقات مع حكومة الرئيس علي عبدالله صالح وأنها مع الوحدة وضد الانفصال، حتى أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي أعلن أنه ينتظر إشارة من صنعاء تؤكد بأن إيران ليست مضطلعة في التدخل في الحرب الدائرة بين حكومة اليمن والحوثيين، وهذا ما أكدته المصادر الحوثية عن طريق زعيمها عبدالملك الحوثي بأن إيران لم تقدم أي دعماً للحوثيين، وأن حكومة الرياض أقحمت نفسها في التدخل وصعّدت من تصريحاتها الإعلامية وفق تحليلاتهم، وإن الولايات المتحدة أعلنت بصراحة من خلال مراقبتها للأحداث أنه لا يوجد دليل على أي تدخل إيراني[96] وذلك في محاولة تضليل التدخل الإيراني ودعمه للحوثيين، وهذا ما عبر عنه الرئيس اليمني صالح أثناء لقائه مع وفد سعودي في صنعاء[97].

ولكن حسب تحليل العديد من الخبراء السياسيين والعسكريين أن الحروب المتتالية للحوثيين ضد حكومة اليمن المركزية تؤكد على الإمكانيات التي تمتلكها الحركة والدعم المستمر الذي ُيقدم لها حتى في ظل المواجهات الدائرة، وليس أدل على ذلك من طبيعة

الأسلحة التي تقاتل بها الحركة والذخائر المتوفرة لديها ومخابئ الأسلحة. وبحسب رأي المحللين فإن هناك مؤشرات تؤكد تورط جهات إقليمية في تسليح الحوثيين وإمدادهم بالأسلحة الثقيلة التي لا يستخدمها إلا الجيوش النظامية. ففي17 تشرين الأول/أكتوبر2009 كشفت مصادر يمنية لصحيفة الشرق الأوسط عن تزويد إيران للحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة كما وصفت في صعدة، ونقلت مصادر الصحيفة أن إيران زودت الحوثيين بصواريخ متطورة مضادة للدروع تم نقلها عبر البحر الأحمر من ميناء أفريقي على سفينة إيرانية رست قبالة سواحل اليمن الواقعة على المنطقة البحرية للميناء في ميدلي، إذ أفرغت حمولتها تنقلها على قوارب صغيرة وخُزنت في مزارع وأماكن قريبة من الميناء، بعدها قام الحوثيين بنقلها إلى مناطق متعددة بصعدة، والمصادر تؤكد على تورط مسؤولين يمنيين رتبوا لدخول السفينة الإيرانية [98].

وفي25 منه أيضاً احتجزت البحرية اليمنية سفينة إيرانية محّملة بأسلحة مضادة للدروع قبالة شواطئ ميدلي في البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن، وكانت السفينة في طريقها إلى تفريغ حمولتها من الأسلحة بالقرب من منطقة حرض لإيصالها إلى الحوثيين، كما كان على متن السفينة خبراء سلاح ومدربون ويبلغ عددهم خمسة إيرانيين، وتم القبض عليهم بعد أن تأكد أنهم جاؤوا إلى اليمن للانضمام إلى الحوثيين وللحلول مكان خبراء إيرانيين يُعتقد أنهم قتلوا أو أصيبوا بجروح في المعارك [99] كما وسبق ضبط قارب إيراني بالقرب من سواحل ميدلي مما يؤكد على تورط إيران في دعم حركة الحوثيين ضد الحكومة اليمنية [100].

لكن بالرغم من كل تلك التأكيدات نفى وزير الخارجية الإيراني في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر2009 تدخل بلاده في اليمن، وحذر في الوقت نفسه دول المنطقة من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن على حد تعبيره، وقال: "نعتقد أنه على اليمن أن ترمم علاقاتها مع الشيعة في اليمن، ونحن أعلنا استعدادنا التدخل والذهاب إلى اليمن أو أن نستضيف المسؤولين اليمنيين... نحذر بشكل جدي دول المنطقة خصوصاً المجاورة لليمن

من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وعليهم أن يكونوا حذرين وأن يساعدوا في عودة الاستقراء والهدوء..."[101].

وفي ذلك دليل على أن إيران وبناءً على تصريحات وزير خارجيتها مضطلعة في تقديم عونها ودعمها للحوثيين، مؤكداً وبلا شك على ما أشارت إليه المصادر الرسمية اليمنية. كما وأن تحذيراته للدول المجاورة كان يقصد بها المملكة العربية السعودية بعد أن أعلنت الأخيرة وكما جاء على لسان مساعد وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود في10 تشرين الثاني/نوفمبر2009، بأن المملكة لن توقف ضرباتها الجوية ضد المتمردين الحوثيين نتيجة توغلهم داخل الأراضي الحدودية للمملكة العربية السعودية المحاذية لليمن وبدعم إيراني كما أشار إليه الأمير السعودي أعلاه[102].

واستناداً إلى أقواله، كشفت صحيفة الوطن السعودية عن دور إيراني وصفته بـ الجلي يحاول الزج بالمملكة العربية السعودية في التدخل بالحرب القائمة في شمال اليمن بين الحكومة اليمنية والحوثيين، واعتبرت الصحيفة أن ما يحدث في شمال اليمن إنما هو تداعيات حرب باردة قائمة بين المملكة العربية السعودية وإيران وفقاً لتعبيرها، متهمة إيران بأنها تقوم بإعلان دعمها للجماعات "ألإرهابية" مستغلة المشاكل الداخلية التي يعاني منها اليمن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وهي المشاكل التي تسببت في بروز حالتي الجنوح لدى الحوثيين في الشمال أو لدى الجنوبيين[103].

وقد أكد الحكومة البريطانية أثناء اجتماع الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط مع ممثلي الكتل البرلمانية البريطانية وبحضور السفير اليمني طه مصطفى أن هناك تدخل إيراني يغذي ويشجع التمرد الحوثي، وشدد في الوقت نفسه على وحدة وسلامة الأراضي السعودية وحقها في الدفاع لحماية أراضيها، ثم نفى أن يكون للمملكة العربية السعودية أية دوافع أخرى في خوض معارك ضد الحوثيين المتسللين إلى حدودها الجنوبية، بدليل تأكيد السفير اليمني على أن حكومة بلاده أغلقت مؤسستين صحيتين إيرانيتين تابعة للهلال الأحمر الإيراني التي كانت تساعد الجرحى الحوثيين وهي عبارة عن مشفى يديره كادر طبي من ثمانية إيرانيين[104].

وفي رد إيراني على ما وصف بالتهم السعودية، اتهمت إيران بالمقابل الحكومة السعودية بالوقوف المباشر إلى جانب الحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثيين، وذكر الموقع الإعلامي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحكومية نقلاً عن مصادر لم يكشف هويتها واكتفى بوصفها بالمطلعة، أن المملكة العربية السعودية جّندت نحو (1000) عنصر للانضمام إلى القوات اليمنية بهدف تقديم الدعم اللوجستي في حربها ضد الحوثيين في صعدة، فضلاً عن رصد مبلغ قدره (5) ملايين دولار للحكومة اليمنية لدعمها في دفع هذه الحرب إلى الأمام[105].

كما ونظّمت مئات الطلبة الإيرانيين من الجامعات الإيرانية تظاهرات طلابية أمام السفارة السعودية في طهران مندّدة بالمملكة العربية السعودية احتجاجاً على القتال الدائر في اليمن، ونقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء أن الطلاب المتظاهرين حملوا لافتات تندد بسياسات حكام المملكة العربية السعودية في استخدام الطيران السعودي الحربي لضرب أبناء طائفتهم الحوثيين، والانكى من ذلك حّمل المتظاهرين المملكة بتدبير عمل "إرهابي" في محافظتي سيسستان وبلوشستان الإيرانيين بانفجار انتحاري استهدف اجتماعاً لرؤوساء عشائر المنطقة[106].لا بل إن إيران اتهمت المملكة العربية السعودية وذلك وفق ما صرح به المتحدث باسم الحكومة الإيرانية حسن فيروز أبادي لوكالة مهر الأنباء الإيرانية، على قتل المسلمين في اليمن، وعد أن ما تقوم به القوات السعودية من قصف قرى يمنية هو عمل "إرهابي" ولا دخل لها لما يحدث في اليمن بين الحكومة اليمنية والحوثيين المتحاربين منذ خمسة أعوام، وليس هناك أي متسلل حوثي داخل الأراضي السعودية، حسب ما تدعيه المملكة، وأن تدخلها العسكري لكبح خطرهم عن أراضيها حسب التصريحات السعودية، ليس أكثر من ذريعة لإبادتهم [107].

ما يهمنا القول أنه بعد توقف القتال في شباط/فبراير2010 ببيان أعلنه الطرفين المتحاربين، وبغض النظر عن أسباب إعلان توقفها، هو أن التنافس السعودي- الإيراني قد تطور إلى مواجهات بالنيابة، ففي ضوء ما تم عرضه، أن إيران أرادت وعن طريق مخططات عسكرية قادها الحوثيين استدراج المملكة العربية السعودية إلى حرب طويلة،

وهذا ما كشفه مصدر عسكري يمني من أن إيران خططت على ذلك بالفعل مستغلة الوضع من خلال دفع الحوثيين من أجل استهداف الاستقرار السعودي[108].

ووفق ما ذكره تقرير روسي بأن حكومة طهران ترى أن من صالحها استدامة التوتر على حدود المملكة العربية السعودية، لأنها تنظر إلى الأخيرة كمنافس خطر لها في المنطقة، وأرادت أن تكون المواجهة كمصير حرب باليمن، وبحسب وكالة فرنس برس للأنباء أن التدخل العسكري السعودي كان مفاده أن ما يحصل على الحدود جزءاً من جهود إيران لتعزيز نفوذها في المنطقة سيما، وأن إيران تهدف بحسب ما ذكره الرئيس اليمني صالح بتمويل الحوثيين لتشكيل فصائل مسلحة تدعمها إيران على طول الحدود اليمنية- السعودية القصد منها إشاعة الفوضى في المملكة العربية السعودية [109].

وأخيراً، يمكن القول أن المملكة العربية السعودية تصورت الحرب في اليمن حرباً إقليمية بينها وبين إيران، بعد أن استثمر الإيرانيون الحث الحوثي ضد المملكة العربية السعودية بأن الأخيرة تريدها حرباً بين المسلمين، وهذا التنافس يهدد في النهاية استقرار المنطقة.

المبحث الثالث

الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني حتى عام 2010

كان البرنامج النووي الإيراني قائماً وباهتمام حثيث منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي، إذ كان يحظى بقبول المجتمع الدولي للمدة1968-1978، بيد أن التبدل في السياسة النووية قد ارتبط بطبيعة الرؤية الأمريكية والمصالح الدولية، حيال إيران بعد الثورة الإيرانية عام1979 [(110)].

وفي أعقاب حربها مع العراق دأبت إيران وتحديداً منذ مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي، إلى الاهتمام بتطوير التقنية النووية وتوسيعها، وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع الدول التي تولي اهتمام واسع بالنشاطات النووية مثل روسيا الاتحادية والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية، وطيلة ذلك العقد شددت إيران من الاهتمام ببرنامجها النووي، وسارعت بشكل فعّال من امتلاك ترسانة نووية كبيرة بالاعتماد على الدول المذكورة أنفاً كممول رئيس لها. وازدادت وتيرة العمل في برنامجها النووي للمدة 1999-2002، إذ انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو لامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود أماكن غير معلنة لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه الأماكن ذات قيمة عالية النسبة لتصنيع الأسلحة النووية بالرغم من أن فائدتها الاقتصادية غير أكيدة حسب وجهة النظر الأمريكية، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها السرية في منتصف عام2002.

وترى إيران أن امتلاكها قدرة نووية سيمنحها الثقة والجراءة لإعاقة وتحدي النفوذ الأمريكي بخاصة، والغرب بعامة في الشرق الأوسط، كما أنها ستشكل ضمانة فعّالة ضد محاولة تغيير النظام بالقوة، فضلاً عن أن طبيعة النظام الإيراني وسلوكه وتوجهه يعطي التهديد للعالم، لأن إيران إذا أصبحت دولة نووية فإنها ستكون منافساً خطراً وعاملاً

مزعزعاً للاستقرار في منطقة جيوسياسية شديدة الحساسية، لاسيما وأنها ترى في توسيع نفوذها جزءً مكملاً لشرعية النظام [111].

أنفقت إيران أموالاً ضخمة على بنيتها التحتية النووية طوال ما يقارب العقدين من الزمن، وقد تميز برنامجها النووي بالمثابرة والتصاعد التدريجي، وبالإصرار أكثر مما تميز الحاجة الملحة، ويدل غياب وجود برنامج سريع ومكثف على أن الدوافع لهذا الاستثمار النووي سياسية أكثر منها أمنية، فبالرغم من أن السبب الأمني كان في تحول مستمر، إلا أن الدافع السياسي ظل ثابتاً دون تغيير، مع أن غاياتها كانت نووية في الجهتين، وسعت إيران لامتلاك تكنولوجيا ذات صلة بالأسلحة النووية، لكنها لم تتخذ حتى الآن -على فرض عدم وجود برنامج سري واسع النطاق- قراراً قاطعاً كنقيض للخيار لامتلاك أسلحة نووية، ويمكن فهم رغبة إيران بامتلاك قدرة نووية بالإشارة إلى غايات بعينها وسيلة رادعة للحفاظ على النظام، وأداة نفوذ إقليمي، وورقة قومية لشرعية النظام، وكذلك ورقة للمساومة [112].

منذ عام2003 وفي ظل التوتر في العلاقات الإيرانية- الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني، بدأت دول الخليج العربية تتحسس بالقلق من إقدام الإدارة الأمريكية على تبني عمل عسكري يستهدف المنشآت النووية الإيرانية، والخوف من ردة الفعل الإيراني من هذا العمل فيما لو حصل، ويمكن القول أن هذه الدول في وضع لا يُحسد عليه نظراً للموقف الإيراني السائر بتصميم تطوير البرنامج النووي بجميع الوسائل ومهما كلف الثمن[113].

وعند تحليل تصريحات المسؤولين الخليجيين بشكل عام، يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج العربية من الخطوة الإيرانية من إعلانها عن إكمال عملية تخصيب اليورانيوم ودخولها النادي النووي العالمي، ورغم هذا فإن الدول الخليجية كغيرها من الدول العربية لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة، وعدم تصعيدها لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأوضاع بين إيران من ناحية

والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى لإدراكها من أن أية مواجهة بين تلك الأطراف على أراضيها سوف تحدث كارثة لا يُحمد عقباها[114].

لقد أصبحت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003 تشكل خطراً نووياً للمنطقة ولاسيما بعد أن شددت إيران من تصعيد نشاطاتها النووية لأهداف لا توحي على أنها مدنية، وتعنتها وتصلبها مع لجان هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتسويقها في المفاوضات مع مقترحات الترويكا الأوروبية(بريطانيا،فرنسا،ألمانيا)، بحيث أعطى ذلك للمملكة العربية السعودية تأكيداً على امتلاك إيران سلاحاً نووياً، والبلوغ بمستوى أعلى من التقانة، بحيث يفسح المجال لها لصنع سلاح ذري[115].

فاستناداً إلى المعطيات التاريخية انه لا يمكن أن نتصور أن حيازة إيران لبرنامج نووي يمكن تحويله للأغراض العسكرية قد لا يصب في صالح الأمن القومي العربي، بل العكس هو الصحيح، فالشواهد تشير إلى أن إيران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بدءً من الخليج العربي ومنه تمد نفوذها إلى بقية الوطن العربي [116].

وتبعاً لتطورات الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية، فقد جاء الموقف السعودي بشكل يمكن تسميته ووصفه بالموقف المتباين والمتأرجح، تبعاً لتطورات الأزمة النووية الإيرانية التي أصبحت بين الفينة والأخرى تشهد تصاعداً متشدداً بين إيران والولايات المتحدة من جهة وتأزم بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي يرغب بحلها دبلوماسياً وبطرق سلمية من جهة أخرى. فالحكومة السعودية وجدت نفسها في البداية أن إدانة إيران الدائمة بوصفها سنداً "للإرهاب" كما تصفها إدارة واشنطن، يمكن أن يثير استفزازات إدارة طهران للقيام بأعمال عدائية في منطقة الخليج العربي، باعتبار أنها تعمل على تعزيز نفوذها لاحتواء التصور بأنها دولة تشكل تهديد خطير، وبأنها تصوغ إستراتيجية دفاعية، ومن المحتمل أن تكون قد صممت على إقامة إستراتيجية ردعية [117].

وهذا ما عّبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام2004، حينما أشار عن معارضة بلاده لأي عمل عسكري مع إيران بشأن برنامجها النووي، معتبراً أن

النزاع الإيراني مع الغرب سياسي، ويجب أن يحل بالدبلوماسية، واصفاً أن الحل العسكري يجب أن يكون ربما الخيار الأخير، وأضاف أن القيام بعمل عسكري ضد إيران سيكون بمثابة غلطة خصوصاً أن ثمة قاسماً مشتركاً بين إيران والمفاوضين الأوروبيين حول احترام بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولخص كلامه بالقول: "أنا على قناعة بوجود إمكانية للتوصل إلى حلول عِبر الدبلوماسية، منها الحل القائم على إيجاد كونسورتيوم دولي يتولى التخصيب ويكون مركزه في بلد محايد حتى خارج الشرق الأوسط" [(118)].

وقد عّقب ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي على تصريحات الأمير سعود الفيصل من عدم استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وأن بلاده تضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل قوة نووية، ودعا إيران إلى التعقل وعدم تسرعها باتخاذ أي قرار نتيجة تحريضات إسرائيل في المحافل الدولية والمجتمع الدولي على توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية. وأضاف بقوله: "إنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية"[(119)].

والواقع أن تصريحات وزير الخارجية السعودي كانت نابعة من معضلتين واجهت الدور السعودي في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، ألا وهي مسألة الملف النووي الإيراني، وقضية أمن الخليج العربي، باعتبار أن الأولى تثير ابتزازات الثانية من ناحية تأثيرها على الاستقرار والأمن في الخليج العربي، إذ تجد حكومة الرياض نفسها في موقف صعب، فبالرغم من دعمها العلني للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أن مخاوفها من برنامج إيران النووي، لا يقل عن المخاوف الأمريكية والغربية، فالمملكة العربية السعودية تخشى من امتلاك إيران تكنولوجيا نووية معقدة وغير تقليدية، قد تستخدم ضدها يوم من الأيام، لاسيما وأن المملكة لها تحفظات من أن يحدث صراع إيراني- أمريكي مسلح، فإيران سوف تبدأ بمهاجمة المصالح الأمريكية في المنطقة، مما سيثير متاعب، وسيضع المملكة في وضع متدهور، لذا دعا وزير الخارجية السعودي

المذكور آنفاً، إيران إلى الموافقة على المبادرة بإخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، وذلك تحاشياً من احتمال تسرب مواد نووية مشعة من أحد المفاعلات النووية الإيرانية كمفاعل بوشهر كونه الأقرب إلى عدد من عواصم دول الخليج العربية من طهران[120].

ففي حالة وقوع مثل هكذا عدوان، ستتأثر جغرافياً تجارة النفط السعودي، أضف إلى ذلك أن حكومة الرياض قد تجد نفسها مضطرة في حالة وقوع صراع، أن تكون في صف أحد الجانبين، وهو ما سيعود عليها بالخسارة أياً كان الجانب الذي ستدعمه أو تؤيده[121].

ومع مطلع عام2005، أوضح الملك الراحل فهد بن عبد العزيز أثناء اجتماعه مع وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كوندوليزا رايس-Condoleezza Rice في الرياض، إن إيران تسعى إلى خلق أزمة سياسية وعسكرية بامتلاكها أسلحة نووية، وتهدد بها في إشعال منطقة الخليج العربي، وأوضح الملك فهد في ذلك اللقاء، أن إيران تتخبط في اتخاذ قراراتها الخارجية، ولا تسعى للتوصل إلى حل سلمي، لاسيما بعد أن أصبحت الدول المجاورة لها في مرمى تهديداتها النووية، مؤكداً أن المنطقة بأسرها ستتعرض إلى تلوث بيئي في أجواء ومياه الخليج العربي، لا يُحمد عقباه[122].

أجمعت أغلب المصادر على أن القيادة الإيرانية برئاسة احمدي نجاد كان لها الأثر السلبي في تذبذب وتقلب علاقات حكومة طهران مع حكومة الرياض في ظل سعي إيران في تسريع برنامجها النووي وعزل نفسها عن المجتمع الدولي [123] لا سيما وقد جاء الإعلان الإيراني على لسان كل من الرئيس الإيراني احمدي نجاد ورئيس تشخيص مصلحة النظام رافسنجاني، بأن إيران قد نجحت في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم محلياً، فبهذا الإعلان أصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية، إذ صرح الرئيس الإيراني احمدي نجاد في خطاب تلفازي في مدينة مشهد شمال شرق إيران، انضمام بلاده رسمياً إلى مجموعة البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وهذا يعني أن تسلح إيران نووياً يخلق العديد من التأثيرات السلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط

عموماً لأنه بذلك السلاح سيوسع من قدرات إيران العسكرية التي لا تضاهيها أية قدرة عسكرية من دول الخليج العربية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية [124] التي وضعت برنامج إيران النووي وفق أولويات التهديدات الأمنية التي تواجهها المملكة، وهذه الأولويات وضعها مدير مشروع تقويم الأمن الوطني السعودي نواف عبيد في كانون الثاني/يناير2006[125].

فلم تخفف المملكة العربية السعودية من مخاوفها إزاء برنامج إيران النووي، بالرغم من المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة حكومة الرياض، فالأخيرة سبق لها وأن أعلمت إيران بأنها لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً، في نفس الوقت أبلغتها عن هواجسها المعلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة نووية جديدة [126].

وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية السعودي في عام2005 مؤكداً على ما ذكره عام2004 بقوله:"نحن نحث إيران على قبول الموقف الذي اتخذنا لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، ونحن نأمل أن تنضم إلينا إيران في هذه السياسية... إن المملكة تخشى من قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري يمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية فإذا كان لهذا أن يحدث يمكن أن تكون العواقب مدمرة ليس فقط على المملكة العربية السعودية، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط كلها"[127].

ويرى الأكاديميون السعوديون أن ما تطرحه إيران من تطمينات لا يمت بفكرة بخصوص ترتيبات الأمن الإقليمية بصلة، فأفكار إيران حسب وجهة نظرهم ليست تعاونية، وإنما دفاعية، وكأنها تريد أن تستبدل التحالفات الدفاعية الدولية بتحالف دفاعي إقليمي، وبالنسبة للدوائر السياسية في المملكة، فإن إيران هي مصدر التهديد ولا يمكن الوثوق فيما تطرحه، لأن نظامها الحالي يثير هواجس لا حد لها [128].

فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران في ظل قيادتها الجديدة ممن يمثلون التيار المحافظ الذي يرنو إلى إعادة تصدير الفكر الثوري الإسلامي، ليس من حقها امتلاك برنامج نووي كباقي الأمم التي لها الحق في امتلاكه سلمياً، ذلك لأن لإيران طموحات

مفزعة ومريبة، ويرى المسؤولون في الحكومة السعودية حلاً سلمياً للمشكلة النووية الإيرانية ولكنهم يريدون أيضاً ضماناً بأن المصالح السعودية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في أية صفقة مع إيران[129].

ففي رد على سؤال موقف المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن الدولي، أشار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن المملكة تفضل نهج الحوار، واصفاً إيران بأنها تقبل الاستماع والرد بديلاً عن المواجهة، ومُعرباً عن أمله بأن لا تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي[130].

وبالرغم من الزيارة المفاجئة التي قام بها الأمير سعود الفيصل إلى طهران في آذار/مارس2006 مؤكداً أن بلاده تقوم بدور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة لتسوية الأزمة النووية الإيرانية وتأكيد امتناعها عن أي لجوء للخيار العسكري قد تستخدمه إدارة واشنطن[131] إلا أن الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي، حذر إيران في تصريح صحفي له مع صحيفة الجزيرة القطرية في أيار/مايس2006 من تماديها في بناء مفاعلها النووية وأن يتراجع الإيرانيون عن موقفهم بشأن التعامل مع الإرادة الدولية وأن يستجيبوا للنداءات الدولية [132].

كما أن وثائق الخارجية الأمريكية التي نشرها موقع ويكيليكس تفيد أن العاهل السعودي عبدالـله بن عبد العزيز طلب من الإدارة الأمريكية رسمياً منذ عام 2007 شن هجوم عسكري ضد إيران لتدمير منشآتها النووية، فقد ذكرت برقية دبلوماسية أمريكية تم تسريبها أن العاهل السعودي حث الولايات المتحدة مراراً على ما أسماه بـ قطع رأس الأفعى بشن هجمات عسكرية لتدمير البرنامج النووي الإيراني، ونشرت البرقية المؤرخة في20 نيسان/أبريل2008 في موقع نيويورك تايمز على الانترنت التي أظهرت الاتصال السري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من أن المسؤولين السعوديين يخشون من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وذكرت البرقية بالتفصيل بين الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط والسفير الأمريكي في العراق رايان كروكر-Rayan Croker والعاهل السعودي وأمراء سعوديين في واشنطن، وجاء في

البرقية أن عادل الجبير السفير السعودي في واشنطن أعاد إلى الأذهان خلال الاجتماع نصائح الملك المتكررة بمهاجمة إيران ووضع نهاية لبرنامجها للأسلحة النووية (133).

وهذا بحد ذاته يوضح شعور المملكة العربية السعودية بالتهديد المباشر التي يمثله البرنامج النووي الإيراني في ظل قيادة الرئيس الإيراني احمدي نجاد، بحيث أنها بدأت منذ منتصف العقد الثاني من مطلع هذا القرن تعمل على اتخاذ خطوات فعّالة في اتصالاتها بالإدارة الأمريكية لتتولى الأخيرة مهام مواجهة تلك التهديدات، وهو ما كان ينسجم مع تطلعات إدارة واشنطن العدائية تجاه إيران في ظل طموحات الأخيرة الإستراتيجية في المنطقة، وقد تبين لها ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها الرئيس نجاد عن طريق نائب وزير الخارجية الإيراني سيد جليلي إلى رئيس الوزراء الإيطالي برونو ويلي في18تشرين الثاني/نوفمبر2006 لينقلها هذا الأخير إلى القوة الدولية الفاعلة ويقصد بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وجاء في مفادها أن إيران مستعدة لحل مشكلة الشرق الأوسط إذا اعُترف بوصفها كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة (134) هذا إذا علمنا أن الرئيس احمدي نجاد عاد إلى استخدام الخطب الحماسية التي سادت في عصر الإمام الخميني، ففي أيلول/سبتمبر2005 قام بإلقاء خطاب لاذع في الأمم المتحدة محذراً الدول الأجنبية من التدخل في الشؤون الإيرانية، وفي26 تشرين الأول/اكتوبر2006 ألقى كذلك خطاباً ردد فيه مقولة الإمام الخميني بقوله: "وكما قال الإمام الخميني يجب أن تمحي إسرائيل من خريطة العالم"(135).

وفي الوقت الذي تسعى إليه إيران في عهد الرئيس احمدي نجاد بإصرارها على تجاوز الخطوط الحمراء فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وتستمر في تدخلاتها في العراق، كانت إدارة الرئيس الأمريكي بوش تنشغل للمدة 2007-2008 بكيفية التصدي لإيران وفرض عقوبات اقتصادية شديدة، وضرب العزلة الدولية عليها، وصولاً إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية لها، ودعم القوى المعارضة لها، على أن خياراً واحداً مهماً لم يوضع بعد بين هذه الخيارات جميعاً والمقصود بهذا الخيار الرامي إلى خوض مواجهة مع طهران من أجل تغيير نظامها، وقد صادف هذا الحوار الشامل حول البرنامج النووي الإيراني

وقتاً كانت تشهد فيه السياسة الإيرانية عام2009 في الداخل تغييرات ملحوظة ولاسيما ممن يعارضون برامج الرئيس احمدي نجاد الاقتصادية الداخلية وسياسته الخارجية من الإصلاحيين الإيرانيين [136].

فمنذ عام2007 دعا نائب وزير الدفاع السعودي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست إلى تطوير جيوشها، موضحاً في اجتماعه مع وزراء الدفاع في المجلس في مدينة الرياض بالعمل على تأمين مصادر الطاقة في ظل التهديدات التي يمثلها برنامج إيران النووي، مضيفاً أن هذا الهدف يفرضه الجوار الإستراتيجي، ومؤكداً على التنسيق بين دول المجلس في مجال التسليح والتدريب [137].

كما إن السيناتور الأمريكي هاريسون بوند- Harrison Bond وقبل أن يزور المملكة العربية السعودية في6-8 نيسان/أبريل2009 قدمت له السفارة الأمريكية في الرياض تقريراً عن المواضيع التي سيناقشها مع المسؤولين السعوديين، وما يحتمل أن يسمع منهم مشيراً إلى أن حسابات السياسة الخارجية السعودية محثوثة بالخوف العميق والشكوك من برنامج إيران النووي [138].

وتأكيداً على ذلك أكد العاهل السعودي للجنرال الأمريكي مايك جونز- Mike joins مستشار الأمن القومي الأمريكي، بأن المأزق الداخلي الإيراني عام2009(ويقصد بها الاضطرابات التي حدثت في إيران عشية الانتخابات الرئاسية والتنافس بين مرشحي التيارين المحافظ والإصلاحي) قدم فرصة لإضعاف النظام الإيراني، وهو ما يشجعه الملك السعودي على أن يتم بشكل سري، لأن التصريحات العلنية في دعم الإصلاحيين كانت غير مثمرة، وأشار الملك على الجنرال أن العقوبات على إيران قد تساعد على إضعاف إيران شرط أن تكون قاسية ومستمرة، أما خطط الدفاع، فقد بحثها الملك مع الجنرال ديفيد بتريوس في مخيمه الصحراوي معرباً، أنه من حق الأمراء السعوديين أن يصابوا بالارتياب تجاه مساعي إيران في إصرارها على استحداث قوة غير تقليدية[139] وأبلغه أنه في حال نجحت إيران في تطوير أسلحة نووية، فإن كل طرف في المنطقة سيعمل الشيء ذاته بما في ذلك المملكة العربية السعودية [140].

ومما لا شك فيه كان للموقف السعودي رد فعل إيراني، إذ اتهمت السلطات الإيرانية الحكومة السعودية باختطاف العالم النووي الإيراني شهرام أميري- Shahram Amiri وبالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية- C.I.A وذلك في عام2009 أثناء تأديته مناسك الحج في مكة المكرمة أثناء عودته إلى الولايات المتحدة، وأضاف وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في تصريح له في7 تشرين الأول/اكتوبر2009 بقوله: "عندنا دليل على اختفاء المواطن الإيراني في العربية السعودية" [141] وعقب مسؤولين إيرانيين عن اختطافه من الأراضي السعودية [142] مستندين على ما أشار إليه أميري نفسه بعد لقائه بهم في قوله: "اختطفت بمساعدة سعوديين" [143].

كما اتهمت إيران الحكومة السعودية بمساندتها للمعارض الإيراني عبد المالك ريجي زعيم حركة جند الله، وأن السعوديين مسؤولين عن التفجير الانتحاري الذي حصل في إيران في تموز/يوليو2010 [144] وهو ما أكدته وثائق ويكيليكس التي أوضحت أن السفارة السعودية في واشنطن اتصلت بالمعارضة الإيرانية المقيمة في الولايات المتحدة منذ 3 أيار/مايس2010، وطلبت منهم التعاون معها ومع حكومة واشنطن للعمل على تدمير المنشآت النووية الإيرانية[145].

وكان السفير الأمريكي في الرياض جيمس سميث- Jemis Smith قد أرسل إلى حكومته بتاريخ26 أيار/مايس2010 برقية سرية عنوانها الخارجية السعودية تضغط على الصين لوقف البرنامج النووي الإيراني، وقد تزامن ذلك مع تأييد حكومة بكين للعقوبات على إيران التي أصدرها مجلس الأمن في9 حزيران/يونيو2010 بقرار رقم1929 على خلفية عدم التزام إيران في وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وكان ذلك قد أتاح للمملكة العربية السعودية فرصة أكبر عندما عرضت تطوير علاقاتها مع الصين، وهذا ما أوضحته وثيقة ويكيليكس التي أشارت إلى أن نائب وزير الخارجية السعودية الأمير تركي الفيصل شرح كيف أن بلاده تتفهم أن الصين قلقة من الحصول على امدادات الطاقة من المملكة، والتي يمكن أن تقطعها إيران، وإنها أي الصين تريد المزيد من اجتذاب التجارة والاستثمار، لاسيما وأن المملكة لديها الرغبة في تقديم ضمانات بشأن هذه الموضوعات

إلى الصين، ولكن مقابل إجراءات صينية ملموسة لعرقلة سعي إيران لإنتاج أسلحة نووية[146].

وقد أشار الأمير تركي الفيصل أنه كان قد أجرى نقاشاً مع نظيره الأمريكي جوزيف فيلدمان- Josef Feldman في واشنطن منذ 26 كانون الثاني/يناير2010 وإطلاعه على تفاصيل زيارة وزير الخارجية السعودي إلى بكين من أجل الضغط على الأخيرة لاتخاذ موقف شديد ضد إيران حينما أبلغ حكومة بكين بأن حصول إيران على أسلحة نووية سيفتح الباب أمام البقية في الشرق الأوسط للحصول على أسلحة الدمار الشامل [147]. وأثناء اجتماع وزير الخارجية السعودي مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون في واشنطن في شباط/ فبراير2010 قال: "نحن نرى أن قضية برنامج إيران النووي في المدى الأقصر لربما لأننا أقرب إلى التهديد، لذا نحتاج قرار فوري بدلاً من قرار العقوبات على إيران.. إن الصين بشكل مثالي مدركة المجال في مسؤولياتها والتزاماتها فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني" [148].

وأضافت مجلة وول ستريت الأمريكية في حزيران/يونيو2011 أن السفارة السعودية في واشنطن اقترحت على الإدارة الأمريكية منذ حزيران/يونيو2010 بأن قطاع إيران النفطي بدأ بالتراجع وبأن هذا يمكن أن يستغل للضغط على إيران من أجل إلزامها بالتوقف عن متابعة تطوير برنامجها النووي[149] وأكدت المجلة أن السفارة السعودية ترى بأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيرغم المملكة العربية السعودية لإتباع سياسات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مثيرة ومحتملة في المشاركة مع الغرب لتدمير منشآت إيران النووية. والدراسة التي أعدتها الباحثة الأمريكيةJessica Drum تحت عنوان: Vying for Influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's Advancing Nuclear Program "(التنافس من أجل النفوذ: رد الفعل السعودي على البرنامج النووي الإيراني المتقدم)، أوضحت فيها مدى الخطر الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني على المملكة العربية السعودية بحيث جعل الأخيرة تقوم بإنفاق أموال كبيرة على شراء أحدث الأسلحة الأمريكية والأوربية[150]كإجراءات احترازية، وكرد على ما تجريه إيران من مناورات

تعبوية كل ثلاث أشهر وعلى مساحات واسعة في مياه الخليج العربي، وهذا بحد ذاته يعد تهديد أمني لسواحل المملكة والدول الخليجية العربية، ويتطلب الاستعدادات لها مع الغرب لردع إيران[151].

وهكذا تبين أن المملكة العربية السعودية تحولت إلى موقف حذر ومتشدد تجاه ما وصفته بمخاطر البرنامج النووي الإيراني، ولعل افتتاح مؤتمر الخليج والعالم الذي بدأ أعماله في4 كانون الأول/ديسمبر2011 في الرياض يوضح مدى اهتمام المملكة في العمل جدياً في وضع صيغة أمنية لحماية منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في نهاية العام المذكور، واشتداد أزمة العلاقات الأمريكية- الإيرانية، على خلفية المناورات العسكرية الإيرانية في مضيق هرمز وتوعدها بإغلاق منافذه نتيجة استشعار إيران بوجود مخططات أمريكية تسعى إلى تدمير منشآتها النووية.

المبحث الرابع

الرؤية السعودية والإيرانية لحركات التغيير العربية عام 2011 الأبعاد والتداعيات

وصف عام2011 - بحسب ما حللته أغلب المصادر- بالعام الاستثنائي والتأسيسي والتحولي، نظراً لما شهده من تحولات مفاجئة وفق كل التوقعات، اتسمت بالعفوية وتدفقها وسرعتها التي ضربت الأنظمة في مأمن، وجاءتها الضربة على حين غفلة، وتبقى السمة البارزة لهذه التحولات كونها شبابية فاقت جرائته السياسية جميع التصورات وتجاوزت التوقعات، بحيث أحدث شقاً عميقاً في جدار الخوف الذي سيطر على عقول وقلوب الأجيال السابقة.

بدايةً يمكن القول أن ثورات الشعوب العربية التي عّبرت عن ضرورتها ليس الآن وإنما لفترات مبكرة هدفها تغيير الأنظمة الشمولية، كانت قد خلقت واقعاً سياسياً جديداً تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم تمر بها رياح التغيير التي أحدثتها هذه الثورات، وهذا الواقع جعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من التجاوز السياسي على كرامتها من الدول الأخرى، فالدول كما هي الشعوب ستنتفض على أوضاعٍ ربما كان فيها مساس بكرامة الدول.

لقد جاءت حركات التغيير التي انتفضت بها الشعوب العربية لتضيف تطوراً آخر اختلفت قراءتها في كل من المملكة العربية السعودية وإيران، فبالنسبة لحكومة الرياض، تتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير متماثلة في الوقت نفسه، فبينما كانت السياسة السعودية لم تبدي أي ظهور في موقفها تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، كانت قد تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية، وتقوم المملكة العربية السعودية اليوم بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها

نسبياً، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يُعّبر عن خوف حقيقـي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من الانهيار كالانهيار الذي أطاح بالأنظمة الجمهورية. وترى المملكة العربية السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسياً، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تُفشـل أي مشروع دولي قـد يسـتهدف هـذه الأنظمـة، خاصـة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعاً يتسم بـالكثير مـن الـتردد والتخـبط في بعـض الأحيان. إذ اتسمت السياسـة السـعودية منـذ تأسـيس الدولـة بأنهـا سياسـة محافظـة، وقـد استفادت المملكة العربية السعودية من هذا التحفظ في أزمات كثيرة عصـفت بالعـالم، وكـان للمملكة نصيب منها، ونذكر منها على سبيل المثال أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001، والتحـدي الأمني الذي استمر في المملكة لأعوام ولم ينته بشكل كامل حتى يومنا هذا. ولربمـا كـان لهـذا التحفظ السياسي الذي اتبعته المملكة يداً في أن توصُف السياسة السعودية بعدم الوضـوح في طرحها لمواقفها تجاه الثـورات العربيـة، مـما يجعلهـا عرضـة للاتهـام بعـدم تأييـدها لثـورات الشعوب العربية على أنظمتهـا. وقـد يكـون -بحسـب المصـادر- مـن الأجـدى لصـانع القـرار السعودي أن ينتهج سياسة أكثر شفافية، وأن يفصح بوضوح عـن مخاوفـه؛ لأن شـأن ذلـك أن يوجِد إمكانية للحوار بينه وبين قيادات الثورة في كل دولة[152].

فمما لا شك فيه أن الثورة التونسية التي ابتدأت في 17كـانون الأول/ديسـمبر2010 كانت السبب الرئيس في التغيير الذي بدأ يدق أبواب العالم العربي بأسره، فلم تكن تـونس لتمثل خطراً إستراتيجياً على المملكة العربيـة السـعودية إذا مـا تغـير نظـام الحكـم فيهـا، فتونس لا تتصل بالمملكة كاتصال مصر والأردن واليمن، ويكاد التأثير التـونسي عـلى نظـام الحكم وسياسات المملكة السعودية لا يُذكر إذا ما قارنـا تـأثير مصر ودول أخـرى محيطـة بالمملكة، ولذلك لم تُسجل السياسة السعودية تجاه تـونس منـذ انهيـار نظـام حكـم زيـن العابدين بن علي فيها أية تجاذبات ذات تأثير يُذكر، بعكس ما جرى في موقف الحكومـة

السعودية من ثورات مصر والبحرين واليمن [153]. فقد وصف كبار القادة السعوديين التظاهرات الاحتجاجية للشعب التونسي بأنها فتنة [154].

أما مصر، فإنها تُمثل بثورتها في 25كانون الثاني/يناير2011 أكبر المخاطر من وجهة النظر السعودية، لما لدولة بحجم مصر تاريخياً وإستراتيجياً من دور محوري ورئيس في المحيط العربي، ولما تمثله التيارات الفكرية فيها من عنصر جذب وتأثير جدي على الحراك الثقافي والاجتماعي السعودي، والذي يقوده منذ اعوام فئة من الليبراليين في المملكة العربية السعودية، وتدرك الأخيرة أيضاً أن الدور المصري القادم لن يكون شبيهاً بدور مصر في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وهكذا فإن الأنظمة الجديدة التي برزت في كل من مصر وتونس وسوريا واليمن قد تمثل بالنسبة للمملكة ما يشبه الكماشة السياسية التي تقلقها وتمثل تهديداً لمركزها في العالم العربي والإسلامي وعلى المستوى الدولي. ولعل الإعلان المصري قصير العمر عن نية التقارب مع إيران بعد انتصار الثورة المصرية كان عاملاً مهماً في تنامي رغبة المملكة العربية السعودية في وقف المد الثوري العربي، وقد جاء بعد ذلك التقارب السعودي - المصري ليُحجّم من فرص تطور العلاقات المصرية - الإيرانية[155].

ومن الجدير بالإشارة أن القيادة المصرية الجديدة - التي رأت في الموقف السعودي غير المؤيد للثورة في هذا البلد في حينها عاملاً سلبياً على مصر واستقرارها- قد استطاعت أن تلعب بالورقة الإيرانية بنجاح من أجل إيقاف أو احتواء حدة الرفض السعودي بخاصة والخليجي بعامة للثورة المصرية، وهذا الرفض الذي بلغ ذروته بتقارير نفتها دول الخليج العربية لاحقًا، وتحدثت عن أزمة تتعلق بالعمالة المصرية في دول الخليج العربي، مما كان سيزيد من تفاقم المشاكل التي تعصف بمصر، ويزيد من الإرث الثقيل الذي تركه الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والذي كان سيؤدي بدوره إلى سقوط مدوٍّ وسريع للحكومة المصرية الحالية على إثر ما يمكن أن يصنعه ظهور مشاكل اقتصادية جديدة من خلق حالة أكبر من الفوضى. لذا، رأت القيادة المصرية أن عليها أن تستخدم أوراقها الخارجية لإيقاف هذا الرفض، ومن تلك الأوراق كانت الورقة الإيرانية[156].

ولربما ينظر كثيرون إلى الدور السعودي في موقفه من الثورات العربية بكثير من الغضب وعدم الرضا، ولكن الرفض السعودي للثورة المصرية يمثل عامل تحفيز لدى الشارع المصري من جهة للاستمرار في الثورة والإصرار عليها، ومن جهة أخرى فإن قادة الثورة كانوا على درجة من الوعي بأن لا يحولوا قضيتهم من الإطاحة بالنظام إلى الدخول في صراع وتراشق إعلامي وسياسي مع دول الخليج. وقد عكس توجه القيادة والنخب السياسية المصرية ومن بينها النخب الثورية الشبابية رغبة مصرية متوازنة في إخراج خطاب إعلامي غاية في الاتزان تجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، وذلك رغبة في عدم تفاقم الوضع بين الجانبين وعدم قطع كل الحبال بين الطرفين[157].

وتمثل اليمن -التي تشترك في حدود طويلة مع المملكة السعودية- بالنسبة للقيادة السعودية بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تنامي قوة تنظيم القاعدة الذي استغل الوضع الاقتصادي اليمني المتردي على الدوام في المجتمع اليمني،وتجد السلطات السعودية في انهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون، وكان واضحاً أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون الخليجي، وعندما شعرت بأن الرئيس اليمني غير قادر على اتخاذ قرار حاسم، أعلنت من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني. ومن ثم ترى المملكة العربية السعودية في استضافة الرئيس اليمني فرصة ذهبية للضغط عليه لإنهاء الأزمة في اليمن، وتعتقد أن إنهائها بتنحي صالح سيعيد لها الكثير من رصيدها الشعبي داخلياً وإقليمياً، خاصة وأن الروابط الاجتماعية بين الشعبين السعودي واليمني هي روابط قوية وضاربة في جذورها[158].

أما فيما يخص الاحتجاجات في مملكة البحرين، فأهم ما في الأمر تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق نصر سياسي في المعركة من اجل مملكة البحرين التي كان في

جوهرها معركة من اجل المملكة العربية السعودية وهي معركة مصيرية وإستراتيجية بالنسبة لحكومة الرياض على أكثر من مستوى، بما في ذلك حماية الأسرة البحرينية الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكية دستورية، والمواجهة مع إيران التي تطالب بحقوق تاريخية وسيادية في مملكة البحرين، وحاولت أن تقحم نفسها في الشأن الداخلي، ومواجهة ثانية غير متوقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تطالب ببند اللجوء إلى العنف، وتتعاطف من حيث المبدأ مع مطالب المعارضة الداعية إلى تحقيق الإصلاح الديمقراطي وقيام ملكية دستورية في مملكة البحرين. لذلك حققت المملكة العربية السعودية كما تصف المصادر نصراً ضد إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فالحكومة السعودية تدخلت عسكرياً لوقف زحف الربيع العربي إلى مملكة البحرين [159].

وفي ما يتعلق بالثورة السورية، تنظر الحكومة السعودية إليها بنوع من التحفظ المعهود وغير المستغرب على أسلوب تعاطي القيادة السعودية مع الأحداث سواءً باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الربيع العربي. إلا أن المملكة العربية السعودية آثرت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة سعودية كقناة "صفا" تلعب دوراً مهماً على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان بطريقة غير مباشرة[160].

مع الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت اكبر دعم معنوي خارجي للشعب العربي السوري في معركته من اجل الحرية، حينما قررت سحب سفيرها من دمشق احتجاجاً على إفراط النظام السوري في استخدامه العنف خلال شهر رمضان عام2011، وهذا الموقف بقدر ما هو دعم للشعب السوري، فإنه يرتبط بموازين القوى في المنطقة، إذ أن أي خسارة لإيران تعني ربحاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية[161].

فثمة حرص من المملكة العربية السعودية على عدم الدخول على خط الأزمة السورية، وقيادة الضغوط الدولية والإقليمية على نظام الرئيس السوري بشار الأسد من أجل التنحي، واقتصر تدخلها علي الموقف البارز الذي اتخذه العاهل السعودي الملك

عبد اللـه بن عبد العزيز في كلمته التي وجهها إلي "الشعب السوري" في7 آب/أغسطس2011 مطالب فيها بوقف أعمال العنف والقمع التي تشهدها البلاد، معلناً استدعاء السفير السعودي من دمشق للتشاور. وهذا الموقف السعودي من أزمة سوريا يعود إلى اعتبارين:[162].

أولهما: الموقف الإيجابي الذي اتخذته سوريا تجاه التدخل الخليجي في الأزمة البحرينية حيث عدّت إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى مملكة البحرين "خطوة شرعية"، بالرغم من الموقف الرافض الذي تبنته حليفتها الرئيسة إيران تجاه الأزمة والذي أدى إلى توتر العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيهما: رغبتها في عدم تصّدر المشهد الإقليمي ريثما تضع الموجات الثورية الحالية أوزارها وتتضح بعدها معالم التوازنات الإقليمية وموقع المملكة العربية السعودية منها.

ومن بين الاجتهادات التي جرى ترويجها بهذا الخصوص ما تضمنته دراسة أعدها الباحث الإسرائيلي "يوئيل غوجانسكي" من معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب يقول فيها إن المملكة العربية السعودية تجاوزت ابتداءً من منتصف عام2011 ملاحقة تداعيات وردود فعل الثورات العربية إلى امتلاك ناصية المبادأة وتأسيس "حلف سُنّي" في مواجهة إيران عبر إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، الأمر الذي سوف يضعف الهيمنة الإيرانية بإفقادها أهم حلفائها، ويفتح الباب على مصراعيه أمام المملكة العربية السعودية لقيادة حلف سُنّي مؤيد للغرب، شريطة أن يتمكن السنّة في سورية من السيطرة على زمام الأمور في دمشق، ذلك أن المملكة فشلت في تشكيل حلف سُنّي معاد لإيران، وفي ظل واقع ازدياد الاحتجاجات في سورية حصلت المملكة العربية السعودية على فرصة ذهبية لتحقيق خطتها، على حد تعبير الباحث، الذي استطرد قائلاً: "إنه بالرغم من أن المملكة العربية السعودية محاطة بدول عربية تتهددها الصراعات الداخلية، فإنها حتى الآن فضلت القضاء على كل ما يُشكل خطراً على أمنها القومي بوسائل غير عسكرية

جلية وتهربت من القيادة والمبادرة، ولجأت للدبلوماسية والأموال لتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية، وحكامها فهموا أن الربيع العربي سيصل إليها عاجلاً أم آجلاً، ومن الناحية الأخرى فإن التوتر المذهبي داخلها تأجج في الفترة الأخيرة". من هنا أوضح الباحث، أن رؤية المملكة للأمور تغيرت، إذ توصلت إلى نتيجة مفادها أن الوسائل التقليدية التي استعملتها حتى الآن لم تعد كافية لتهدئة أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، وبالتالي باتت على قناعة بأن تحقيق هذين الهدفين يُحتم عليها التمسك بقيادة العالم العربي [163]. وفي هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية خرجت عن طورها في محاولة لعدم تقرب النظام الجديد في مصر من إيران، ذلك أن صناع القرار في الرياض يعتقدون بأن هذا النظام يميل إلى طهران لإرضاء الرأي العام المحلي، ولكي يمنعوا هذه الخطوة قام المسؤولين السعوديين بتحويل مبلغ(4) مليارات دولار للاقتصاد المصري، كما أنهم رفعوا الحظر الذي فرضوه على مبادرات اقتصادية مشتركة مع مصر، بما في ذلك تشييد الجسر بين الدولتين، والذي يمر عبر مضيق تيران [164].

فبالرغم من أن المملكة العربية السعودية حذرة في تعاملها مع الأنظمة الليبرالية إلا أنها تفاجئت بسقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك، بوصفه يخلق انطباع بوجود تهديد للنظام السعودي، وبخاصة شعورها بان هناك انطباع يوحي بأن التحولات في الدول العربية ستمنح إيران وجوداً، وستحقق نصراً في نهاية الأمر، فالدولتان ستواجهان تحديات كبيرة على المديين المتوسط والطويل[165].

فإيران (وفق ما أشار إليه الدكتور محجوب الزويري في المحاضرات العلمية الدورية التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوم الاثنين الموافق6 شباط/فبراير2012 بقاعة المكتبة في المركز أعلاه بمحاضرة عنوانها :إيران "الثورة" وعام على ثورات العرب: ملاحظات عن السياسة الخارجية ومآلاتها)، التي تفاجأت بالربيع العربي كما تفاجأت به أنظمة الدول الإقليمية والعالم ككل، إلا أن المفاجأة الإيرانية يُكمن حصراً في اعتقادٍ كان سائداً لدى النخبة السياسية في إيران ترى بأن الحراك الثوري هو فعل مرتبط بفئة معينة من المسلمين وهم الشيعة، على اعتبار أن الدول السنيّة سيطرت

عليها نخب عسكرية شمولية مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وعاشت شعوبها في ظل هذا الواقع لفترات طويلة ما أفقدها أي تراث احتجاجي. لذلك كانت مدركات النخبة السياسية في إيران بفئاتها العلمانية والدينية تعتبر أن الدول العربية خالية من أي بنى سياسية ونخب قادرة على التغيير. وفي رأي النخبة السياسية الإيرانية فإن هذا الأمر تعزز بعد معاهدة كامب ديفيد عام 1978 والعلاقة الناتجة منها مع إسرائيل، إذ أضحت المجتمعات العربية أكثر بعدا عن إمكانية التغيير لأن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمحا لها بذلك[166].

ولذلك فإنها- أي إيران- أكدت على أن الثورات العربية التي مبعثها الثورة في تونس هي بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية[167]. وحاولت الترويج لفكرة مفادها "أن الربيع العربي هو امتداد للثورة الإسلامية عام 1979" [168]. بالنظر إلى هذه الثورات كجزء من التغييرات التي تواصلت بصمود ومجاهدة الشعب الإيراني منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 ، حسبما عّبر عنه قول علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، ،وذلك أثناء خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران في الرابع من شباط/فبراير 2011 بمناسبة ذكرى انتصار الثورة الإيرانية التي تناقلتها الفضائيات الإخبارية العربية [169].

بمعنى انه تم التركيز على إعطاء الثورات العربية الشعبية صفة" الصحوة الإسلامية"، المستمدة من الثورة الإيرانية، في كثير من الأحاديث الرسمية، وتصريحات رموز التيار المحافظ، فطهران التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن الرياض غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن، لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي، ربما بسب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تواصل في المنطقة العربية ليشمل مملكة البحرين وسوريا.

وتبدو إيران من خلال استقراء الأوضاع الحالية في مصر هي أكبر الرابحون من تدهورها وتراجعها. ولا يخفى على أحد الاستفزازات التي مارستها إيران ضد مصر في الآونة الأخيرة، وسعيها تحتها للتضييق عليها في عدد من الدول سواء على المستوى

العربي أو الأفريقي. فالأجندة الإيرانية المستهدفة لمصر ممتدة من لبنان وغزة شرقاً، حتى السودان وإريتريا جنوباً، فإيران تواصل مطاردة مصر والتضييق عليها في كثير من الملفات الإقليمية والعربية، سواء بنفسها، أو من خلال العناصر التابعة لها التي تقوم على تنفيذ مخططاتها، ولعل تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، بأن الانتفاضة في مصر ستساعد في إقامة شرق أوسط إسلامي، تؤكد على تطلع إيران لقيادة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد بمفردها طبقاً لعقيدتها وتوجهاتها. ومما يكشف ضلوع إيران في إثارة الفوضى التي تشهدها مصر حالياً ومساهمتها في تحويل مسار الثورة الشبابية المصرية، تأكيدات صالحي بأن إيران ستعرض على المتظاهرين المساعدة، وأن طهران ستظل إلى جانبهم حتى تحقيق الحرية[170].

لقد كان واضحاً بالنسبة لإيران أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا ومملكة البحرين، فما يجري في سوريا –من وجهة نظر الحكومة الإيرانية- من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي –بالنسبة إلى إيران- إنما يسير مع تلك المؤامرة التي تفضي للإطاحة بالنظام السوري نفسه[171] إذ إن طهران من جهتها ترى بأن الحراك السياسي في سوريا ليس مبرراً كله لا سيما أنها تعتقد أن النظام جاد في إجراء إصلاحات[172].ووصف سفير إيران في دمشق الانتفاضة الشعبية السورية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب؛ والنظر إلى الأحداث على أنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران عام2009[173].

وأضاف إن الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئاً، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 979 ، ولأن سقوط، أو إضعاف النظام السوري، سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار سورية ألبوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ[174].

وبمعنى آخر، ترى طهران أن الرياض تريد التغيير في سوريا وليس في مصر وذلك لبناء تحالف قوي ضد إيران بهدف إضعاف دورها في العراق. وقد تُعّد الأزمة السياسية التي دفعت الرياض إلى إغلاق سفارتها وقنصلياتها في مصر في أواخر نيسان/أبريل2012، مانعاً لمحاولة الرياض تشكيل ذلك التحالف الخليجي والعربي ضد طهران [175] .

وبهذا المعنى رأت حكومة طهران في بداية ما يسمى بـ الربيع العربي فرصة لتقويض الوضع القائم كما في تونس ومصر ومملكة البحرين. واللافت أن الإيرانيين يعدون التحول الديمقراطي العربي يصب في مصلحتهما؛ لأن الدول المتحولة ديمقراطياً ستكون أقرب إلى طهران منها إلى واشنطن، باعتبار أن الصحوة الإسلامية استمرار للثورة الإيرانية كما تصف ذلك حكومة طهران، غير أن الأمر اختلف في سوريا، الذي أثار قلقاً كبيراً لصنّاع القرار في طهران، فالتغيير في سورية إن قُدِّرَ له أن يفضي إلى تغيير في نظام الحكم ربما يغير من البيئة الإستراتيجية، ما يدفع النظام الجديد في سورية إلى تغيير شبكة تحالفاته، وهنا ستخسر إيران حليفاً قوياً ساعدها كثيراً في سعيها لتقويض الإستراتيجية الأمريكية فيما عرف بمحور الممانعة. ويرى العديد من المحللين الاستراتيجيين أنه في حال سقوط نظام الأسد، فإن إيران ستكون معزولة في الإقليم، أو ستكون دولة من دون صداقات حقيقية، نظراً للتحالف الكبير بين كل من دمشق وطهران، وسيبقى الصديق الوحيد هو الحكومة الشيعية في العراق وحزب الله الذي سيضعفه التحول في الموقف السوري [176] .

وهذه القراءة لا تطبقها إيران على مملكة البحرين، فحراك الأخيرة بالنسبة لطهران مشروع، ومواجهته من قبل حكومة المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحريني -حسب وجهة نظر حكومة طهران- وهذه القراءة الإيرانية تتنافى تماما مع الرؤية السعودية، التي ترى أن النظام السياسي في سوريا "أسرف في القتل"، وأنه لا بد من حماية المدنيين في سوريا، ولا تتردد حكومة الرياض في الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا، وهي بذلك تختلف بشكل قوي عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حكومة الرياض ترى أن ما يجري في مملكة البحرين مدفوع مذهبياً، وأن هناك أطرافاً داخل مملكة البحرين

وخارجه، مثل إيران، تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية، وهـذه القـراءة كانت موضع إجماع في مجلس التعاون الخليجي الذي أقر إرسال قوات درع الجزيرة لمساعدة مملكة البحرين في ضبط الأمـن، الأمـر الـذي أثـار حفيظـة طهـران وفـتح بـاب للمسـاجلات الإعلامية بين الطرفين [177].

وهذا الأمر انعكس بشكل واضح على الموقف القوي الذي اتخـذه المجلس مـن زيـارة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى. الزيارة يمكن النظر لها بأنها فصـل مهم في المواجهة المتطورة بين الرياض وواشنطن، فهـي نـوع مـن الـرد الإيـراني عـلى الموقـف السعودي والخليجي بشكل عام من الثورة السورية، والذي تـرى فيـه إيـران تهديـداً لوجـود حليفها المهم في دمشق. ولعل وصف الزيارة من قبل المملكة بأنها "عدوانية" يعكس مستوى الغضب السعودي من التصرف الإيراني، لا سـيما في سـياق الإصرار الإيـراني عـلى دعـم النظـام السوري، وعدم الاعتراف بما يتعرض لـه الشـعب السـوري [178]. ويمكـن إعطـاء تقيـيم للرؤيـة الإيرانية من خلال النقاط الآتية: [179].

1- تراقب إيران بدقة وحذر التـداعيات المحتملـة التـي يمكـن أن تنتجهـا الثـورات والاحتجاجات التي تجتاح العديد من الدول العربية على مصـالحها وطموحاتهـا الإقليمية. وفي الواقع فإنه بالرغم من أن إيران كانت من أوائل القوى الإقليميـة التي رحبت بما يمكن تسميته بالموجات الأولى لهذه الثورات، فـإن هـذا الموقـف تغـير تـدريجياً عنـدما امتـدت إلى حلفاءهـا في الإقلـيم، للدرجـة التـي لا يمكـن الحديث معها عن موقف إيراني واحد بل مواقف متعـددة ومتناقضـة في بعـض الأحيان.

2- عّـدت إيـران أن التـداعيات الأوليـة لهـذه التطـورات الإقليميـة تصـب في مصلحتها علي أساس أنها تقدم مؤشرا علي فشل الجهود الأمريكيـة، التـي تلقى دعماً من بعض القوى الإقليمية، لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وبخاصة أن النظامين التونسي والمصري اللذين سقطا بفعل هذه الموجـات الثورية كانا من أهم حلفاء واشنطن في الإقليم. ومن هنا لم تكتفِ إيـران

بمباركة الثورتين التونسية والمصرية حيث اعتبرتهما "بوادر يقظة إسلامية في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام1979"، علي حد قول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي في خطبة الجمعة يوم4 شباط/فبراير2011، بل إنها سعت إلي استثمار تزامن نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق حسني مبارك مع حلول الذكري الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الإيرانية في11شباط/فبراير2011، للدلالة علي قوة تأثير الثورة الإيرانية في محيطها الإقليمي .

3- فضلاً عن ذلك، رأت إيران أن هذه التطورات الإقليمية وضعت خصومها الإقليميين أمام "بدائل ضيقة" على غرار إسرائيل التي فقدت أحد أهم حلفائها الإقليميين وهو نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي عّدته "كنزاً استراتيجياً" بسبب حرصه على التوافق مع سياساتها لاسيما إزاء التعامل مع القضية الفلسطينية وبخاصة في ما يتعلق بحصار قطاع غزة، وهو ما يمكن في رؤية إيران أن يكسبها مساحات إقليمية جديدة على حساب خصومها، وبالتالي تقليص قدرتهم على السعي من أجل تقليص قدرتها على أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها .

4- زد على ذلك، أنه عندما وصلت موجة الاحتجاجات إلى مملكة البحرين تصورت إيران أنه بتدخلها يمكن أن تمتلك ورقة إقليمية قوية تستطيع التلويح بها أمام قوى إقليمية رافضة لطموحاتها النووية والإقليمية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. كما أن نشوب خلاف بين الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية حول أزمة مملكة البحرين تحديداً بسبب الانتقادات التي وجهتها الإدارة الأمريكية للسياسة التي انتهجتها الرياض في التعامل معها، دفعها إلى عدم مسايرة الجهود الأمريكية في بعض الملفات الإقليمية الأخرى وعلى رأسها الملف السوري، الذي أصبحت قطر هي عنوانه الرئيسي بالتعاون مع كل من تركيا وفرنسا.

ويرى الإيرانيان تريتا بارسي رئيس المجلس الوطني الأمريكي الإيراني في واشنطن، ورضا المرعشي مدير الأبحاث في المجلس الوطني الأمريكي، أن جهود توطيد إيران كقوة إقليمية، لم تفت في عضدها الاعتراضات الغربية، التي عززتها التحديات التي تواجه منافسيها، فقد تمكنت إيران من تطوير أو على الأقل إدارة علاقاتها مع غالبية دول العالم الإسلامي، بالرغم من استمرار المخاوف السعودية والبحرينية من الغالبية الشيعية العربية في دول الخليج العربية، فلم تجد إيران حافزاً للانصياع للنهج القائم على الضغوط من أجل استعادة العلاقات، وعوضاً عن ذلك تحاول إيران الاستفادة من الربيع العربي لإضفاء مزيد من المرونة على سعيها لمزيد من النفوذ الإقليمي، ومن خلال طرحها شرطين مسبقين لمحادثاتها النووية مع الغرب ـ رفع العقوبات والاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم ـ على سبيل المثال، رفعت إيران من الرهانات، ويواجه الغرب في الوقت الراهن تحدياً لا يملك القدرة للتعامل معه بسهولة، خاصة في وقت تنتشر فيه الاضطرابات الإقليمية[180].

وأضافا أن الفوز بالشارع العربي سيتطلب من إيران ـ وعبر المد والهيمنة الإقليمية ـ عرض القوة الناعمة التي ترفع شعار الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن إستراتيجية إيران تفاعلية في طبيعتها، وتقوم على الصبر، لأن قدرتها على التحرك على نطاق واسع محدودة. ونظراً لأن المخاوف الرئيسية لدى صناع القرار في طهران تتمثل في المحافظة على النظام، فهم يخشون من العواقب غير المتوقعة باتخاذ قرار استباقي في الداخل والخارج. بيد أن إيران تعلم أن نجاحها الإقليمي لا يتطلب معه أن ينعم خصومها بنفس المستوى من الثقة أو الاستقرار الذي تنعم به، ومن ثم تحاول الاستفادة بصورة أكبر من الاضطرابات الشعبية. وفي المستقبل المنظور ربما يكون ذلك هو السيناريو الأكثر احتمالاً[181].

وعلى ما يبدو -وفقاً للمشهد السياسي المتحرك بسرعة في المنطقة- هو أن طهران ستسعى إلى تهدئة المواجهة مع المملكة العربية السعودية على كل الجبهات الإستراتيجية، إذ تبدو طهران بحاجة لها، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الأزمة السورية ليست قريبة الحل،

واحتمال أن تحل الأزمة السورية بالشكل الذي يكون في صالح إيران، فالأزمة السورية كما تبدو ستُحال إلى مجلس الأمن والاحتمال القوي أن يتم إدراجها تحت الفصل السابع، وهذا يعني أن البلدين سوريا وإيران سيكونان تحت هذا الفصل، وهذا له دلالاته من حيث تشديد الضغوط واللجوء إلى أكثر من العقوبات الاقتصادية تأثيراً [(182)].

نستشف من كل ذلك، أن هناك حروباً بالوكالة تجري بين المملكة العربية السعودية وإيران، كما في العراق ولبنان وأخيراً في مملكة البحرين، فعندما ترى الرياض أن طهران تتدخل في كل من ومصر ومملكة البحرين واليمن، فإنها لا تشعر بقلق إزاء المخططات الإيرانية، ففي مملكة البحرين هناك نسبة عالية من الطائفة الشيعية، وهو ما لا يمكن السماح له بترجمة نفسه لمكتسبات سياسة تطيح بالنظام الحاكم في مملكة البحرين، وهذا خط أحمر لأسباب إستراتيجية. والتحدي الأكبر أن التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأ يأخذ شكلاً صفرياً، بمعنى ما تكسبه الرياض تخسره طهران والعكس صحيح، ففي المملكة العربية السعودية يتبلور انطباع بأن إيران لا تسعى فقط إلى أن يكون لها دور أكبر في المنطقة، بل تريد أن تتحكم في المنطقة، وهذا بمثابة خط أحمر بالنسبة لحكومة للرياض [(183)].

أما في اليمن ومع توقيع المبادرة الخليجية بشأن انتقال السلطة رسمياً إلى اليمن، بدأت تظهر بقوة ملامح التغلغل الإيراني بتمويل طهران لعدد من الأحزاب كحزب الأمة والحزب الديمقراطي اليمني، فضلاً عن دعم وسائل الأعلام ما بين صحف وقنوات فضائية مثل إطلاق قناة الميادين الإخبارية التي تُبث من بيروت، وقناة المسيرة التابعة للحوثيين وقناة الساحات ذات الصبغة غير المذهبية، ولم يقتصر دعم إيران لحلفائها فقط على الجانب الإعلامي، بل تعدى الأمر إلى تمويلهم مالياً وتزويدهم بالسلاح والتدريب عليه عبر مدربين محليين، إذ تشير بعض المعلومات انه تم تدريب أعداد كبيرة من الأفراد التابعين لجماعة الحوثي، ويأتي في هذا الإطار حادثة إيقاف السفينة الإيرانية جيهان 1 في مياه خليج عدن يوم 6شباط/فبراير2013 وهي قادمة من إيران محّملة بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة، وقد صرح رياض القرشي رئيس لجنة الهيكلة بوزارة الداخلية

اليمنية، بأن تلك الأسلحة كانت متوجهة إلى الحوثيين، وان هذا دليل قاطع على مدى تورط إيران في اليمن. ومثلما وجد الإيرانيون فرصة ثمينة في اليمن لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية، فقد وجدها الحوثيون أيضاً فرصة لتحقيق حلمهم للوصول إلى السلطة، ومما ساعد على خدمة مشروع الحوثيين أنهم استفادوا من حالة الصراع الإقليمي المحتدم بين محوري المملكة العربية السعودية وإيران، فكان رفضهم للمبادة التي ترعاها رسمياً المملكة العربية السعودية بإيعاز من طهران، تبدى بشكل كبير من خلال ازدياد نشاط إيران الكبير على الساحة اليمنية وخاصة مع إقالة علي عبدالله صالح وصعود عبد ربه منصور هادي، إذ عملت إيران على إعادة تأهيل كثير كوادر الحوثيين وكل من يلتقون عند هدفهم، ليؤكد ذلك أن العلاقة بين إيران والحوثيين علاقة سياسية براغماتية ترتكز على تحقيق مصالح الطرفين بغض النظر عن الخلافات المذهبية [184].



هوامش الفصل الثاني

(1) نص مقتبس من: مبيضين، المصدر السابق، ص351.

(2) نغم نذير،التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: موقف إيران من الحرب على العراق دراسة تطبيقية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)،2008،ص83.

(3) المصدر نفسه، ص85.

(4)التقرير الاستراتيجي العربي2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،(القاهرة-2003)،ص221.

(5) المانع، البعد الإيديولوجي ...، ص238.

(6) محمود عبده علي، حقيقة الصراع السعودي- الإيراني، مقال منشور في صحيفة الوطن اليمنية اليومية المستقلة متاحة على موقع الوطن:
http://www.alwatan.net

(7)Fredric Wehrey and Authors, Saudi –Iranian Relations since the fall of saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for u.s policy, Rand National Security research dvision(U.S.A-2009),p.21.

(8)الصراع السعودي الإيراني..تاريخ من التعاون والعداء، مقال منشور في صحيفة البينة العراقية متاحة على الرابط الآتي: http://www.al-bayyna.com/moddles.php?

(9) مبيضين، المصدر السابق،ص372؛ اوركاد، المصدر السابق، ص273.

(10) هيثم الخياط، الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية، مقال متاح على موقع الحجاز:
http://www.alhejazi.net

(11) حسين حافظ وهيب، العلاقات العراقية السعودية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)،2008،ص ص62-63.

(12) عامر محمد حسين العامري، اثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية-السعودية خلال حربي الخليج الأولى والثانية، مجلة دراسات سياسية(بغداد)، العدد(20)،2012، ص157.

(13) احمد شكارة، تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات(89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،(أبو ظبي-2005)،ص ص33-34.

(14) الخياط، المصدر السابق.

(15) المصدر نفسه.

(16) وهيب، المصدر السابق، ص64؛
Bahgat, op.cit,p.108.
(17) احمد سامي عنتر، رؤى عربية:المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد(3)،2008،ص16؛ وهيب، المصدر السابق، ص64.
(18) ستار جبار الجابري، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)،2008،ص ص 22-23؛ وهيب، المصدر السابق، ص63؛ الخياط، المصدر السابق .
(19) مبيضين، المصدر السابق، ص373.
(20) نذير،المصدر السابق، ص92.
(21) صحيفة الرأي العام الكويتية في 13 تشرين الثاني2005.
(22) نذير، المصدر السابق،ص92.
(23) الجابري، المصدر السابق،ص ص21-22؛ اوركاد، المصدر السابق، ص273.
(24) الجابري،المصدر السابق،ص22، وهيب، المصدر السابق، ص63. وللمزيد من الإطلاع على تفاصيل الموقف السعودي من الاحتلال الأمريكي للعراق . يُنظر: جاسم يونس الحريري، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: الماضي-الحاضر-المستقبل 2003-2020، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة-2012)، ص336 وما بعدها.
(*)محمود احمدي نجاد: من مواليد 1956ولد في مدينة كرمان التابعة لمحافظة سمنار، ومنذ الصغر انتقل إلى طهران مع عائلته، وتابع دراسته فحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة العلوم والصناعة في طهران ثم عُين أستاذاً في كلية الهندسة في الجامعة نفسها، وفي عام 1997 نال شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري. له مشاركات سياسية بعد انتصار الثورة الإيرانية ، وعلى أثرها عُين مستشاراً ثقافياً لوزير الثقافة التعليم العالي، ثم محافظاً لمحافظة أردبيل شمال غرب طهران وحقق نجاحات واسعة في هذا المنصب، وفي عام 2003 انتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي والإسلامي في المدينة، وفي يوم الأربعاء الموافق 4 آب/أغسطس 2005 ، أصبح رئيساً للبلاد، وقد وقف بشدة ضد محاولات الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في عدم تطوير البرنامج النووي الإيراني. للإطلاع على التفاصيل. راجع: عدنان نجيب أبو سرحان، الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي، مؤسسة النايا للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (دمشق-2007)، ص ص182-184؛ خالد أبو بكر، احمدي نجاد رجل إيران القوي: الحقيقة والأسطورة، كنوز للنشر والتوزيع،(القاهرة-2008)،ص ص15-21.

(25) مبيضين، المصدر السابق، ص372.
(26) محمد سالم احمد الكواز، التوجهات السياسية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية(جامعة الموصل) للمدة27-28ايار/مايس2009،ص706.
(27) جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية -الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع، كراسات إستراتيجية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة)، السنة الثامنة عشرة، العدد(191)، أيلول/سبتمبر2008، ص ص10-11.
(28) راي تاكيه، إيران الخفية: الشطرنج السياسي السري لجمهورية ولاية الفقيه، عرض وتعليق: مجدي كامل، دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى،(دمشق-2007)،ص ص66-67.
(29) الصراع السعودي الإيراني، المصدر السابق.
(30) إنصات الباحث، وكالة أنباء طهران في 24ايلول/سبتمبر2005.
(31) اشرف محمد كشك، شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،(القاهرة-2005)، ص42؛ زيد إبراهيم عبد الله آل محمود،العلاقات السعودية الإيرانية من 1979-2005، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية للدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007،ص154.
(32)الملف النووي الإيراني وتطورات الموقف السعودي، مقال متاح على موقع الحجاز:
http://www.alhejazi.net
(33) مبيضين، المصدر السابق، ،ص374.
(34) نص مقتبس من: مبيضين، المصدر نفسه، ص ص375-376.
(35) صحيفة الرياض في 28اذار2005.
(36) بيومي،المصدر السابق.
(37) بيومي، المصدر نفسه.
(38) بيومي، المصدر نفسه.

(39) wehrey,op.cit,p.62.

(40) Fars News Agency, April.28,2008;

داليا داساكاي وفرديريك ويهري، احتواء إيران؟ تفادي إستراتيجية ثنائية الأبعاد في منطقة رباعية الأبعاد، ترجمة: سميرة إبراهيم عبدالرحمن، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(40)، أيلول/سبتمبر2009، ص ص11-12.

(41) Tabnak News,march.3,2008

(42) وهيب، المصدر السابق، ص 63 .

(43)Tabnak News, April.28,2008.

(44) wehrey,op.cit,p.64.

(45)Ibid,p.60.

(46) صحيفة البينة العراقية، المصدر السابق.

(47) السيد عوض عثمان، القمة السعودية-الإيرانية وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة، مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد(81)، نيسان2007، ص4.

(48) wehrey,op.cit,p.63.

(49) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ص220-221

(50)Andro Terrel, Saudi- Iranian competition and the future security of the Middle East,part.1, is available in:

; http://Iranianaffairs alsulami.blogspol.com/search/lable.hit

داساكاي وويهري، المصدر السابق،ص16.

(51) Terrel Ibid,part.2

(52)Ibid.

(53) الحريري، العلاقات العراقية- الخليجية ....،ص35 .

(54) عادل الجوجري، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة بالشهادات والوثائق والصور: المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،(دمشق-2006)، ص ص 116-117 وص121.

(55) الحريري، العلاقات العراقية...، ص17؛ الحريري، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ....،ص330.

(56) Ibid.

(57) الحريري، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ....،ص330.

(58) واثق محمد براك، الدعوة العراقية لإنشاء تجمع إقليمي خيار إستراتيجي أم مبادرة سياسية، الراصد الإقليمي نشرة يصدرها مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العدد(24)، كانون الاول2009،ص3.

(59) Terrel,p.cit, part.2.

(60) صحيفة الرياض في 29تشرين الأول/اكتوبر2010.

(61) صحيفة الوطن السعودية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر2010.

(62) الحريري، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ....،ص ص330-331.

(63) صحيفة السياسة الكويتية في 3آب/اغسطس2009.

(64) المصدر نفسه.

(65) يوسف شلي، العلاقات السعودية الإيرانية: من يكيد الآخر، مقال متاح على الموقع الآتي:
http://www.alaser.net ;

(66) العراق أصبح ساحة لصراع نفوذ بين السعودية وإيران، مقال متاح على الموقع الآتي:
http://www.alqudstalk.com.

(67) wehrey,op.cit,pp.66-67.

(68) Ibid,p.67.

(69) Terrel,op.cit,part.1.

(70) Wehrey,op.cit,p.68

(71) تيـيري كوفيـل، إيـران الثـورة الخفيـة، تعريـب خليـل احمـد خليـل، دار الفـارابي للنشر،الطبعة الأولى،(بيروت-2008)،ص417.

(72) محمد علي سرحان، إيران في عهد الرئيس محمد خاتمي(حوار حضارات أم صراع حضارات)،(دمشق-1999)،ص 80 .

(73) بعد اغتيال رفيق الحريري شُكل في8 آذار/مارس 2005 تحالف لبناني موال لسوريا بقيادة حزب الله اللبناني، وفي 4آذار /مارس من العام نفسه شُكل تحالف لبناني بقيادة سعد الحريري ضد لبنان وقد وقفت المملكة العربية السعودية مؤيدة له. راجع :

(74) Terrel, op.cit,part.2;

مجدي جورج، الموقف السعودي والموقف العربي من أزمة لبنان، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://www.ahewar.org/debat/sho_art.arp?aid=70447

(75)راجع وكالة فارس للأنباء متاحة على الموقع:http://www.Farisnews.com

(76)Richard J. Heydarin, Iran-Saudi Arabia Relations: Rising Tensions and Growing Foreign policy in Focus,Aug.6,2010
http://www.fpif.org/articles/iran-saudi_relations_rising_tensions_and_growing_rivalry

(77) Wehrey,op.cit,p.64.

(78) Terrel, op.cit,part.2.

(79) صحيفة الوسط البحرينية في 14ايار/مايس2008.

(80) صحيفة صوت الأحرار الجزائرية في 13ايار/مايس2009.

(81) وكالة مهر الإيرانية في 19ايلول/سبتمبر2006.

(82) راجع الرابط : http://www.jaride.com/moddles.php

(83) Heydarin, op.cit.

(84)Ibid.

(85) عياد البطنيجي،" التحالف السوري الإيراني تاريخه-حاضره- مستقبله" ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية،(بيروت)، العدد(21)، 2009، ص26.

(86)Jessica Drum, vying for Influence: Saudi Arabia placation to Iran's Advancing nuclear program ,James martin center for Nonproliferation studies and Monterey Institute of International studies.

متاح على الرابط الآتي:http://www.nti.org/e- roeach/e3

(87)الحرب الباردة الإيرانية السعودية تسخن واليمن بيت القصيد، مقال متاح على الرابط: http://www.akhbaralarab.net/index.php/orginal.

(88) للإطلاع. راجع: محمد عزان أبو راس، قراءة لنشأت الحوثية وأهدافها ومستقبلها، مقالة متاحة على موقع مركز الجزيرة للدراسات:

http://www.aljazzera.net

(89) الخياط، المصدر السابق.

(90) أبو راس، المصدر السابق.

(91) صحيفة المصريون في 4آب/اغسطس2010.

(92) السعودية تفسد مخطط إيراني يستهدف امن الخليج، مقال متاح على موقع البينة:

http://www.albainah.net

(93)"Iran Issues tacit warring to Saudi Arabia over attack on rebels", Times online http://www.timesonline.co.uk/to/news nov.12,2009.

(94)Washington post,u.s,Dec.7,2010.

(95) الخياط، المصدر السابق.

(96)صحيفة النهار البيروتية في 19 و22و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(97)هاني عبد الموجود الجبلي، الحرب السادسة ضد الحوثيين بين التدخل الإيراني والصراع الداخلي، مقال متاح على الرابط الآتي: http://www.aljazeera_online.net/index.php

(98) موقع العربية نت في 26 تشرين الأول/اكتوبر2009.

http://www.alarabia.net

(99)المصدر نفسه.

(100) السعودية تتوعد الحوثيين ..وإيران تدعو اليمن لمهادنة الشيعة، مقال متاح على موقع العربية نت في 10تشرين الثاني2009. http://www.alarabia.net

(101) حرب الحوثيين.. تفاعلات محلية أم إقليمية، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.dd-sunnah.net/resarch

(102) السعودية تتهم إيران بجر المملكة إلى التدخل في حرب صعدة ، مقال متاح على موقع مأرب برس:

http://www.marabpress.net

(103) صحيفة النهار البيروتية في26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(104) إيران تتهم السعودية رسمياً بدعم الحكومة اليمنية ضد الحوثيين، مقال متاح على الرابط الآتي:

news_details.php.marabpress.nethttp http://www.

(105) شبكة حنين، متاحة على الموقع:http://www. Hanein .info/vb/showthread.php

(106)وكالة مهر الإيرانية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر2009.

(107) المصدر نفسه.

(108)الجبلي، المصدر السابق.

(109)المصدر نفسه؛ إيران تمنح الحوثيين حرب مع السعودية، مقال متاح على موقع الجزيرة http://www.alhijazi.com

(110) للمزيد من الإطلاع على التفاصيل. يُنظر: محمد سالم احمد الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون إقليمية رقم(6)، صادرة عن مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل-2006)، ص3 وما بعدها؛ وجدان فالح حسن، " ملامح التحول في السياسة النووية الإيرانية" مجلة دراسات سياسية(بغداد) ، العدد(9)، 2011، ص87.

(111) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيما، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،(بيروت-2007)،ص ص 31-33.

(112) المصدر نفسه،ص ص 37-38.

(113) مصطفى العاني، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،(دبي-2004)،ص25.

(114)سامح هشام، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة الخليج، نشرة مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة)، العدد(72)،2006.

(115) كوفيل، المصدر السابق،ص ص 421-422.

(116) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة للنشر، (بغداد-2009)،ص 180.

(117) كوفيل، المصدر السابق،ص ص 424-425.

(118) علاي، المصدر السابق،ص 207.

(119) سمير زكي، كيف سيتعامل العرب مع إيران، مقال متاح على الموقع: http://www.albainah.net

(120) صحيفة القبس الكويتية في 19كانون الثاني/يناير2010.

(121)Drum,op.cit,p.6

(122) Ibid.

(123) Ibid.

(124) عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي،دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان-2012)،ص1.
(125)عبد الرسول شهيد وسلمى عدنان محمد،الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، من وقائع المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي للمدة 13-14نيسان2010، تحت عنوان: العلاقات العراقية الخليجية تفعيل المشاركات لمستقبل أفضل، ص283.
(126)حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية .. تقهقر بعد تقدم، مقال متاح على موقع الجزيرة نت في 14شباط2007. http://www.aljazeera.net

(127) Drum,op.cit,p.6

(128) Ibid,p.7.

(129) ويكيليكس وسياسة السعودية تجاه إيران، متاح على الرابط:
http://www.dahsha.com/threads/48445

(130) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، (عـمّان- 2012)، ص69.

(131) فهد مزبان خزار الخزار، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء برنامج إيران النووي: رؤية جيوبوليتيكية استشراقية، مجلة الخليج العربي(جامعة الصرة)،مجلد(29)،العدد(1-2)،2009ص37.
(132)صحيفة الجزيرة السعودية في 2ايار2006.
(133) ويكيليكس وسياسة السعودية تجاه إيران، متاح على الرابط:
http://www.dahsha.com/threads/48445

(134) علي بن هلهول الرويلي، الأمن السعودي آفاق إستراتيجية برؤية مستقبلية، دار بيسان للنشر،الطبعة الأولى،(بيروت-2010)،ص ص 303-304.
(135) تاكيه، المصدر السابق،ص67.
(136) المصدر نفسه،ص69.

(137)Heydarin,op.cit,p.9;

السعودية تدعو الجيوش الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية، مقال متاح على الموقع البينة:

http://www.albainah.net

(138) ويكيليكس وسياسة السعودية تجاه إيران، متاح على الرابط الآتي:
http://www.dahsha.com/threads/48445

(139)السعودية تحرص على شن حرب على إيران وتشديد المقاطعة الدولية، مقال متاح على الرابط :
http://www.dahsha.com/threads/48445

(140)المصدر نفسه.

(141)"Iran accuses us of seizing nuclear scientist Arabia", The Telegraph,oct.3,2009.
(142)"Iran Says nuclear scientist killed in bomb blast", LA Times,jan.12,2010.
متاح على الموقع: http://articles.latimes.com/2010
(143) Heydarin,op.cit,p.9.
(144)Ibid.p9.
(145) ويكيليكس وسياسة السعودية... ، المصدر السابق
(146) المصدر نفسه.
(147)المصدر نفسه.
(148) Heydarin,op.cit,p.10.
(149)Jason Burke,"Riyadh will build nuclear weapons if Iran gets them", The Guardian.June29,2011 http://www.guardian.co.uk/world/june/29/20
;Will Fulton, Ariel Farrar wellman, Saudi Arabia-Iran Foreign Relations:
http://www Saudi Arabia-Iran Foreign Relations in Iran Teaker.mht.
(150) Drum,op.cit,pp.7-8.
(151) ضابط سعودي يحذر من الدور الإيراني في المنطقة، مقال متاح على موقع البينة:
http://www.albainah.net
(152) فرج العكلوك، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/7/2011723718509171O3.htm
(153) المصدر نفسه.
(154) الخطر السعودي في كمين الثورات العربية...تحليلات تؤكد الربيع العربي يتجه للسعودية، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://www.arabs.com/showthreed.php?8056
(155) العكلوك، المصدر السابق.
(156) المصدر نفسه.
(157) المصدر نفسه.
(158) المصدر نفسه.
(159) عبدالله، انعكاسات الربيع ...،ص13.
(160) العلكوك، المصدر السابق.
(161) عبدالخالق عبدالله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(الدوحة-2012)،ص14.

(162) محمد عباس ناجي، إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx=54

(163) محمد السعيد إدريس مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، مقال متاح على شبكة الانترنت.

(164)

(165)الحضور السعودي والنفوذ الإيراني في أعقاب الربيع العربي، مقال في صحيفة الاقتصادية متاحة على الرابط الآتي:

http://www.alaktisadia.com/K/article_587095.html

(166) محجوب الزويري، إيران خسرت الرأي العام العربي بسبب مواقفها من الثورات، مقال متاح على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(167) التحركات الشعبية في تونس ومصر بوادر يقظة إسلامية، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID

(168) الزويري، المصدر السابق.

(169) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة-2011)، ص2.

(170) مفكرة الإسلام، الرؤية الإيرانية والمكاسب الإيرانية من الانتفاضة المصرية، مقال متاح على موقع البينة.

http://www.albainah.net

(171)علي اكبر صالحي: سوريا تمثل أقوى حلقة في سلسلة محور المقاومة، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1524474

(172) علي اكبر صالحي، التغيير في سوريا بقيادة الأسد، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://www.al-akhbar.com/node/62034

(173) سفير إيران في دمشق: أحداث سورية نسخة من الفتنة في إيران عام2009، وكالة أنباء فارس، متاح على الرابط الآتي:

http://arabic.farsnew.com/newstext.aspx?nn=

(174) المصدر نفسه.

(175) محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، مقال متاح على موقع مركز الجزيرة للدراسات

(176) الحضور السعودي والنفوذ الإيراني ...، المصدر السابق.

(177) الزويري، المصدر السابق،

(178) المصدر نفسه.

(179) ناجي، المصدر السابق.

(180) ربيع عربي من منظور طهران، مقال في منشور صحيفة الشرق الاوسط الالكترونية في 21تموز/يوليو2011، العدد(11923) ، متاحة على شبكة الانترنت.

(181) المصدر نفسه.

(182) ناجي، المصدر السابق.

(183) الحضور السعودي والنفوذ الإيراني ...، المصدر السابق .

(184) نبيل البكيري، حقيقة التدخل الإيراني في اليمن، مقال متاح على الموقع الآتي:

http://www.alahale.com

الخاتـــمة

أظهر نجاح الثورة الإيرانية في شباط/فبراير1979 ، الإسلام السياسي في إيران إلى حيز الوجود، مما أدى إلى بروز الخلافات والتوترات الإيرانية مع دول الخليج العربية، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة التوازن في المنطقة، وخلق انعكاسات سلبية سببت في تراجع العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، أملتها توجهات السياسة الخارجية للنظام الإيراني الجديد في تفعيل منهج تصدير الثورة الإيرانية إقليمياً وبخاصة نحو دول الخليج العربية بوصفها أنظمة محافظة.

فخلال عقد الثمانينيات كانت الأهداف السياسة الخارجية الإيرانية وأصولها ومبادئها قائمة على السعي نحو إقامة حكومة إسلامية في المحيط الإقليمي والقضاء على التسلط ونشر الإسلام والدعوة له على المذهب الجعفري، بحيث أضحى الاختلاف الإيديولوجي بين الدولتين السبب الرئيس في تصاعد الخلاف السياسي بينهما التي اتضحت في مواسم الحج نتيجة محاولات إيران في إثارة المسلمين على المسيرات السلمية للمطالبة بإسقاط النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية، ثم جاءت الحرب العراقية-الإيرانية، لتوسع الخلافات السياسية بين البلدين وتحولت إلى عداء شديد لم يسبق له مثيل.

أما ما يخص السياسة الخارجية السعودية في العقد ذاته كانت ترتكز على الزعامة السياسية للعالم الإسلامي، وتوحيد العالم العربي، والحيلولة دون انتشار الثورة الإيرانية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الإسلامي.

وفي عقد تسعينيات القرن الماضي بدأت العلاقات السعودية-الإيرانية تسير نحو التقارب على مستويات مختلفة، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، بحيث بات ذلك يعكس مؤشرات ودية، إذ حرصت القيادة الإيرانية على تحسين الاقتصاد الإيراني، وازدادت تطوراً في النصف الثاني من العقد المذكور. وهذا ما كانت تسعى إليه السياسة

السعودية بصورة جاهدة للمحافظة على أمن الخليج العربي بمحاولة تحسين علاقاتها مع إيران، إذ أدرك الطرفان بالظروف والأحداث والتطورات التي شهدتها الساحتين الإقليمية والدولية، وقد استقر الحال بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية في عام2001 لتنهي حالة الشد والجذب ومظاهر الخلاف الباطني والظاهري، ولتعطي انعكاساً ايجابياً ملموساً على تطور علاقات الدولتين في جميع الأصعدة .

وعلى مدار العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كان التنافس الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران، في تصاعد مستمر سببه أولاً حربي الخليج الأولى والثانية، بوصفها حروب زعزعت الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وثانياً الاختلاف الإيديولوجي، كونه يُعّد السبب الرئيس والأزلي الذي ألقى بظلاله على طبيعة المسيرة السياسية للعلاقات بين النظامين السعودي والإيراني.

فمن الجدير بالذكر، اتسم التنافس الإقليمي بين البلدين بالتذبذب النسبي، حتى انه تلاشى منذ السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات. ولكن الغزو الأمريكي واحتلاله للعراق في نيسان/ابريل2003 أعاد من جديد ذلك التنافس بصورة شديدة، فإيران وجدت في السياسة الأمريكية، تخطوا خطوة فعلية للسعي في الاستفراد بالمنطقة وبتأييد منقطع النظير من دول الخليج العربية، تمهيداً للانقضاض على إيران بعد إنهاء نظام الحكم القائم فيها، في ظل عدائها الشديد نتيجة المساعي الإيرانية في اهتمامها البالغ لتطوير وتوسيع التكنولوجيا النووية.

فكان التدخل الإيراني في العراق حسب وجهة النظر الحكومة الإيرانية محاولة لردع المساعي الأمريكية تجاه المنطقة لا سيما بعد أن اتضحت معالم خارطة الطريق والشرق الأوسط الجديد وبتخطيط من إسرائيل، على إحداث تغييرات في أنظمة الحكم في المنطقة، وتغيير معالم طوبغراغية، في حين أن المملكة العربية السعودية، وجدت في الاحتلال الأمريكي للعراق جاء لصالح طموحات إيران الإقليمية، فأضحى العراق ساحة للتنافس الإقليمي السعودي-الإيراني، بحيث انعكس هذا التنافس سلباً على علاقاتهما السياسية، فحكومة الرياض وجدت انه بالرغم من الاستقرار والتحسن في

علاقات إيران مع دول الجوار الإقليمي، إلا انه كان تحسن مرهون بتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

كما إن حكومة الرياض ترى أن حكومة طهران وخاصة في ظل رئيسها الحالي محمود احمدي نجاد قد تستغل فشل السياسات الأمريكية في العراق لتوسيع نفوذها في العالم العربي، والحال نفسه في لبنان واليمن فكلا البلدين تعرضا لازمات واهتزازات أثارت فزع المسؤولين السعوديين، باعتبار إن حزب الله اللبناني والحوثيين هما جناحين عسكريين إيرانيين حسب وجهة نظر القيادة السعودية، وتدفع بهما إيران لإثارة المشاكل في المنطقة تمهيداً لخوض حروب أهلية.

وتبينت حكومة الرياض من حقيقة الوضع إثر تحققها من واقع إيران الصعب، بما في ذلك برنامجها النووي، آخذة في الاعتبار أن بقاء القوات الأمريكية في المنطقة هو ضروري ومتجانس مع سياسة التنافس مع طهران، ثم جاءت ثورات الشعوب العربية لتعطي مزيداً من التفسير على مدى تصاعد التنافس السعودي-الإيراني، ولا سيما الاحتجاجات التي دعمتها إيران في مملكة البحرين لاعتبارات مذهبية وإيديولوجية، التي دفعت بالمملكة العربية السعودية لإفشال ذلك الدعم سعياً لمنع أية تصادمات بين أبناء الشعب البحريني وحقناً للدماء.

وبقدر تعلق الأمر في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وانطلاقاً من المصالح الرئيسة التي تربطهما، يرى الباحث أن البلدين قد حرصا في النهاية على أن لا يخلق ذلك التنافس فتور واختلاف قد يؤثر على مسيرة علاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية في المستقبل .

الملحق



المحلق (1)
الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز
يستقبل الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي
عام 1999



الملحق (2)

الملك السعودي عبدالـلـه بن عبد العزيز والرئيس الإيراني احمدي نجاد عام 2005 في مدينة مكة المكرمة



الملحق (3)

الملك السعودي عبدالـلـه بن عبد العزيز
يستقبل الرئيس الإيراني احمدي نجاد في
المطار بمدينة الرياض عام 2007



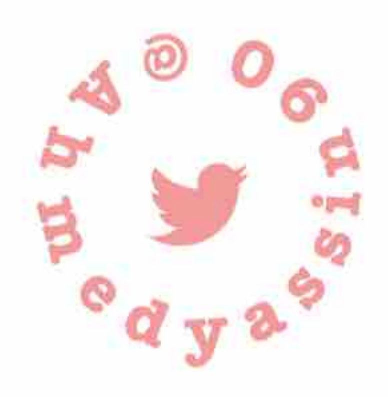
الملحق (4)

الملك السعودي عبدالـلـه بن عبد العزيز يُكرم الرئيس العراقي جلال الطلباني



الملحق (5)

رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي يستقبل الرئيس الإيراني احمدي نجاد في بغداد عام 2008


@Ahmedyassin90

المصـــادر

الوثائق:

حكام الجزيرة العربية دمى الشيطان الأكبر: مجموعة وثائق السفارة الأمريكية في طهران، سلسلة مركز الجاسوسية رقم (35)، وثيقة بعنوان : من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ 3 كانون الثاني 1979، الموضوع : وجهة نظر السعودية إلى إيران، منشورات الوكالة الدولية، الطبعة الأولى، (د.م-1990).

الموسوعات العربية والأجنبية:

1- الكيالي و زهيري: عبد الوهاب وكامل، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى،(بيروت، 1974).

2- الكيالي وآخرون: عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، الجزء(3)،(بيروت-1994).

3- الكيالي وآخرون: عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، الجزء(4)، ط2، (بيروت – 1995).

4- الموسوعة العربية الميسرة، ج(2)، دار نهضة لبنان للطبع والنشر (بيروت – 1987).

5- موسوعة مقاتل من الصحراء، المتاحة على الموقع الآتي:

http://www.mogatel.com

6-Encyclopedia of Islam.Vol.1

7-The International Who's Who of the Arab World 1978 – 1979, (London – 1980).

الرسائل والاطاريح الأكاديمية:

1- بن حميد: هندي نايف، تطور العلاقات السعودية الإيرانية من الأزمة إلى المصالحة 1979-2001، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال/ قسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، 2002.

2- الجرابعة: رجائي سلامة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عّمان،2012.

3- السلمي: معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الايرانية1979-1999، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

4- عبد الزهرة: انتصار دوشي ، العلاقات السعودية الإيرانية1990-2003،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية (بغداد)،2005.

5- الكواز: محمد سالم احمد، النفط والعلاقات البريطانية الايرانية1948-1954 دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الموصل،2003.

6- الكواز: محمد سالم احمد، العلاقات السعودية الايرانية1953-1979دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 2011.

7- محمود: زيد إبراهيم عبد الله آل ،العلاقات السعودية الإيرانية من 1979-2005، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية للدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007.

الكتب العربية والمعّربة:

1- أبو بكر: خالد، احمدي نجاد رجل إيران القوي: الحقيقة والأسطورة، كنوز للنشر والتوزيع،(القاهرة-2008).

2-أبو مغلي: محمد وصفي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (16)، (جامعة البصرة – 1983).

3-احمد: كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان،(بغداد – 1985) .

4-إدريس: محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت-1997).

5-إدريس: محمد السعيد، مجلس التعاون الخليجي 2001-2002، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (أبو ظبي-2002).

6-اوركاد: برنار، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة علي الخوجة، منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، (لبنان-2012).

7-باديب: سعيد، العلاقات السعودية الايرانية1932-1983، دار الساقي للنشر والتوزيع، (بيروت-1994).

8-بن جدو: غسان، إيران إلى أين ؟، مجموعة بحوث تحت عنوان : العرب وجوارهم ...إلى أين، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، (بيروت – 2000).

9-تاكيه: راي، إيران الخفية: الشطرنج السياسي السري لجمهورية ولاية الفقيه، عرض وتعليق: مجدي كامل، دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى،(دمشق-2007).

10-تشوبين: شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيما، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،(بيروت-2007).

11-حمادة: أمل، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الطبعة الأولى، (بيروت-2008).

12-الحريري: جاسم يونس، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: الماضي-الحاضر-المستقبل 2003-2020، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة-2012).

13-الجوجري: عادل، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة بالشهادات والوثائق والصور: المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،(دمشق-2006).

14-الخزار: فهد مزبان خزار، العلاقات الإيرانية السعودية : التطورات الراهنة وآفاق المستقبل ، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة-2003).

15-الخزار: فهد مزبان خزار، الاتفاقية الأمنية الإيرانية – السعودية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة -2003).

16-الرويلي:علي بن هلهول، الأمن السعودي آفاق إستراتيجية برؤية مستقبلية، دار بيسان للنشر،الطبعة الأولى، (بيروت-2010).

17-ريفيل: سامي، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد للطبع، الطبعة الأولى، (القاهرة-2011).

18-زركلي: خير الدين، شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، المجلد الأول، الطبعة الثانية، (بيروت-1982).

19-زركلي: خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، ط1،(بيروت – 1984) .

20-سترنك: وليم تيودور، حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان العربية، ترجمة :عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،الطبعة الأولى،(البصرة-1983).

21-شامية: جبران، آل سعود ماضيهم وحاضرهم، رياض الريس للنشر والتوزيع،(بيروت-1986).

22-الشرقاوي: باكينام ،الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية، في محمد وصفي خروبش محرر كتاب المصالحة العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، (القاهرة-1999).

23-شكارة: احمد ، تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات(89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،(أبو ظبي-2005).

24-شهيد ومحمد: عبد الرسول وسلمى عدنان، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، من وقائع المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي للمدة 13-14نيسان2010، تحت عنوان: العلاقات العراقية الخليجية تفعيل المشاركات لمستقبل أفضل.

25-الشيخ وآخرون: عبد الرحمن، انتفاضة المنطقة الشرقية عام1979، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، الطبعة الأولى،(د.م-1981).

26-الصباغ: سعيد، تاريخ إيران السياسي جذور التحول 1900- 1941، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، (القاهرة – 2000).

27-عبدالله: عبدالخالق، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(الدوحة-2012).

28-عبدالله: علي عبد الحسين، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (دمشق-2011).

29-عبد الحميد: عصام السيد، العلاقات السعودية الإيرانية1982-1997،عين للدراسات والبحوث الإنشائية والاجتماعية،الطبعة الأولى،(القاهرة-2006).

30-عبدالمؤمن: محمد السعيد، الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(القاهرة-2012).

31-العاني: مصطفى، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، (دبي-2004).

32-عدنان: محمد سامي، صدى الحرب العراقية الإيرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة-1981).

33-عسه: احمد، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، ط2، (بيروت – 1966).

34-علاي: ستار جبار، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة للنشر، (بغداد-2009).

35-العمر و الجواري: جهاد صالح واسعد محمد زيدان ، إيران في عهد رضا شاه بهلوي1925-1941، (جامعة البصرة – 1990).

36-عمر: مجدي، التغييرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط،مركز دراسات الشرق الأوسط،(عمان-1995).

37-العيدروس: محمد حسن، العلاقات العربية الإيرانية1921-1971، دار السلاسل للنشر ، الطبعة الأولى (الكويت -1985).

38-قلعجي: قدري، موعد مع الكرامة: قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وآرائه السياسية، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1972).

39-فاسيلييف: اليكسي، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقديم للطبع (موسكو-1986).

40-فهمي: عبد السلام عبد العزيز، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي بالجيزة، (القاهرة – 1973).

41-كشك: اشرف محمد، شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،(القاهرة-2005).

42- الكواز، محمد سالم احمد، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون إقليمية رقم(6)صادرة عن مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل-2006)، ص3 وما بعدها

43- كوفيل: تييري، إيران الثورة الخفية، تعريب خليل احمد خليل، دار الفارابي للنشر،الطبعة الأولى،(بيروت-2008).

44-المجالي: عصام نايل، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي،دار الحامد للنشر والتوزيـع، (عمان-2012).

45-المختار: صلاح الدين، تاريخ المملكة العربيـة السـعودية في ماضـيها وحاضرهـا، الجـزء(2)، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت – د. ت).

46-مخلص: احمد عبد القادر، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة – 1986).

47-مسعد: نيفين عبد المنعم، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانيـة تجاه المنطقة العربية1989-1993،(القاهرة-1993).

48-المميز: أمين، المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، دار الأصفهاني للـنشر، (د. م – 1976).

49-المنجد: صلاح الدين، فيصل بن عبد العزيز من خلال أقواله وإعماله، دار الكتاب الجديد، (بيروت – 1972).

50-ميشان: بنوا،عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمـة: عبـد الفتـاح ياسـين، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1965).

51-النداوي: محمد جاسم، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينـات ، منشـورات مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة – 1990).

52-النمر: عبدالمنعم، المؤامرة على الكعبة من القرامطة إلى الخميني، مكتبة التراث الإسـلامي، (القاهرة-1987).

الكتب الأجنبية:

1-Chubin and Tripp: Shahram, Charles: Iran-Saudi Arabia Relations and Regional order,(London-1996).

2-Cordesman: Anthony H., Saudi Arabia and Iran: Review Draft-Circulated for Comment, Center for Strategic International Studies, (Washington,2001).

3-Wehrey: Fredric, Saudi –Iranian Relations since the fall of saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for u.s policy, Rand National Security research dvision(U.S.A-2009).

الدوريات :

أولاً: العربية

1-أبو عامود: محمد سعد، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية) ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة السادسة والثلاثون، العدد 141، تموز 2000.

2-الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، إعداد : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد55، كانون الثاني1979.

3-براك: واثق محمد، الدعوة العراقية لإنشاء تجمع إقليمي خيار إستراتيجي أم مبادرة سياسية، الراصد الإقليمي نشرة يصدرها مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العدد(24)، كانون الاول2009.

4-برزيجار: كيهان، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، نشرة مختارات إيرانية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)،العدد(10)،س(1)،2001.

5-البطنيجي: عياد، التحالف السوري الإيراني تاريخه-حاضره- مستقبله، المجلة العربية للعلوم الإنسانية،(بيروت)، العدد(21)، 2009.

6-الجابري: ستار جبار، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)،2008 .

7-الحريري: جاسم يونس، العلاقات العراقية -الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع، كراسات إستراتيجية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة)، السنة الثامنة عشرة، العدد(191)، أيلول/سبتمبر2008.

8-حسن: وجدان فالح، ملامح التحول في السياسة النووية الإيرانية مجلة دراسات سياسية (بغداد) ، العدد(9)، 2011.

9-حـماد: مـدحت أحمـد، إيـران 1999-2000، التقريـر الاسـتراتيجي الخليجـي 1999-2000، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (الإمارات العربية المتحدة-2000).

10-الخزار: فهد مزبان خزار ، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء برنامج إيران النووي: رؤية جيوبوليتيكية استشراقية، مجلة الخليج العربي(جامعة الصرة)،مجلد(29)، ،العدد (2-1)،2009.

12-داساكاي و ويهري: داليا وفرديريك، احتـواء إيـران؟ تفـادي إسـتراتيجية ثنائيـة الأبعـاد في منطقة رباعية الأبعاد، ترجمة: سميرة إبراهيم عبدالرحمن، مركـز الدراسـات الدوليـة، جامعة بغداد، العدد(40)، أيلول/سبتمبر2009.

13-الزهراني: احمـد خضـير، الأمـن الجماعـي في الخلـيج العـربي، نشرة شـؤون إيرانيـة، مركـز الدراسات الإيرانية(جامعة البصرة)،العدد(4) ،2000.

14-سرحان: محمد علي، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات، الطبعة الأولى، (دمشق-1999).

15-الشريف: محمد رشاد، تطور العلاقـات العربيـة-الإيرانيـة، مجلـة شـؤون الشرق الأوسـط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق(بيروت) ، العدد (80)، 1999

16-الصـافي: علـوي طـه، ((مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة .. الأبعـاد والأهـداف والمستقبل))، مجلة الفيصل (السعودية)، ع (132)، س (11)، شباط/ فبراير1988.

17-طاهر: احمد محمـود، العلاقـات الخليجيـة الإيرانيـة : نظـرة مسـتقبلية، مجلـة السياسـة الدولية (القاهرة)، السنة السابعة والثلاثون، العدد 146، تشرين الثاني2001.

18-العامري: عامر محمد حسين، أثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقيـة-السـعودية خـلال حربي الخليج الأولى والثانية، مجلة دراسات سياسية(بغداد)، العدد(20)،2012.

19-عثمان: السيد عوض، القمة السعودية-الإيرانية وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة، نشرة مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد(81)، نيسان2007.

20-العلكيم: حسن، الانفتاح المتبادل بين الرياض وطهران، مجلة دراسات إستراتيجية،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية(دمشق) ،السنة(2)،العدد(3)، 1999.

21- عنتر: احمد سامي، رؤى عربية:المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد(3)،2008.

22-قاسم: جمال زكريا، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية 1925 – 1979، في مجموعة بحوث تحت عنوان : العلاقات العربية – الإيرانية، إعداد : جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، معهد البحوث والدراسات العربية للنشر، (القاهرة – 1993).

23-قرقاش: أنور، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل" في مجموعة بحوث تحت عنوان "إيران والخليج : البحث عن الاستقرار" ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (أبو ظبي-1996).

24-كاظمي: بهرام، العلاقات الإيرانية-السعودية، مختارات إيرانية (نشرة دورية مصرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) ،العدد(7)، السنة(1) ،شباط/فبراير2001

25-الكواز: محمد سالم احمد، موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001،مجلة التربية والعلم(جامعة الموصل)،مجلد(14)،العدد(2)اذار2007.

26-الكواز: محمد سالم احمد، التطورات السياسية في العلاقات الإيرانية الافغانية1979-1998، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، مجلد(5)، العدد(1)،ايلول2007.

27-الكواز: محمد سالم احمد، التوجهات السياسية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية(جامعة الموصل) للمدة27-28ايار/مايس2009.

28-كيوان: مأمون، مملكة العرب، مجلة النور(لندن)، ع (158) تموز / يوليو 2004.

29-المانع: صالح، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، في كتاب تحت عنوان:إيران والخليج البحث عن الاستقرار، تحرير:جمال سند السويدي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،(أبو ظبي-1996).

30- مبيضين: مخلد، العلاقات الخليجية الإيرانية1997-2006(السعودية حالة دراسة)،مجلة المنارة (جامعة مؤتة-الأردن)، مجلد(14)، العدد(2)، 2008.

31-محمد: وداد سالم ،في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود: استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة)، مج (35)، ع(1-2)،2007 .

32-من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في لندن بتاريخ 22 أيار/مايس1999.

33-النجدي: صالح عبد العزيز، التقارب السعودي– الإيراني: دوافعه وأبعاده ، مجلة السنة العدد87 ، تموز 1999.

34-نذير : نغم، التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: موقف إيران من الحرب على العراق دراسة تطبيقية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)،2008.

35-هشام: سامح، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة الخليج، نشرة مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة)، العدد(72)،2006.

36-وهيب: حسين حافظ، العلاقات العراقية -السعودية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد(13)، السنة(6)، 2008.

ثانياً: الأجنبية

1- Bahgat: Gawdat, Iranian-Saudi Rapprochement: world Affairs institute,vol.162,n.3,2000.

2- Drum: Jessica, vying for Influence: Saudi Arabia placation to Iran's Advancing nuclear program ,James martin center for Nonproliferation studies and Monterey Institute of International studies. http://www.nti.org/e- roeach/e3

3- Fulton: Will, Ariel Farrar wellman, Saudi Arabia-Iran Foreign Relations:http://www Saudi Arabia-Iran Foreign Relations in Iran Teaker.mht

4- Heydarin: Richard J., Iran-Saudi Arabia Relations: Rising Tensions and Growing Foreign policy in Focus,Aug.6,2010 http://www.fpif.org/articles/iran-saudi_relations_rising_tensions_and_growing_rivalry

5- TorkzhrainK: Mostafa, Iran after khatami civil society and foreign policy, the Iranian journal of International affairs,vol.IX,N.4,2002.

the Iranian journal of International affairs,vol.IX,N.4,2002.

6-Terrel: Andro, Saudi- Iranian competition and the future security of the Middle East,part.1, is available in: http://Iranianaffairs alsulami.blogspol.com/search/lable.hit

الصحف العربية والأجنبية

1- صحيفة السياسة الكويتية في16 آذار/مارس1979

2- صحيفة السياسة الكويتية في31 تموز/يوليو 1979.

3- صحيفة الهدف الكويتية في4 كانون الأول/ديسمبر1979 .

4- صحيفة الهدف الكويتية في29 كانون الأول/ديسمبر1979 .

5- صحيفة الأنباء الكويتية في14 شباط/فبراير1980 .

6- صحيفة الأنباء الكويتية في21 شباط/فبراير1980 .

7- صحيفة الأنباء الكويتية في25 شباط/فبراير1980 .

8- صحيفة السفير اللبنانية في 25 شباط/فبراير1980.

9- صحيفة الأنباء الكويتية في17 شباط/فبراير1981

10- صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية في26 آب 2002 .

11- صحيفة البيان الإماراتية في2 تشرين الأول/اكتوبر2002 .

12- صحيفة أخبار الخليج البحرينية في 28 كانون الأول/ديسمبر2002

13- صحيفة الرأي العام الكويتية في 13 تشرين الثاني2005.

14- صحيفة الوسط البحرينية في 14ايار/مايس2008.

15- صحيفة صوت الأحرار الجزائرية في 13ايار/مايس2009.

16- صحيفة السياسة الكويتية في 3آب/اغسطس2009.

17- صحيفة النهار البيروتية في 19 و22و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

18- صحيفة النهار البيروتية في26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

19- صحيفة الوطن السعودية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر2010.

20- صحيفة الرياض في 29تشرين الأول/اكتوبر2010.

21- Washington post,u.s,Dec.7,2010.

22- New York Time,u.s.a,3-3-1980.

23- The Economist, British, 30-11-1979.

الوكالات الإخبارية:

1- وكالة مهر الإيرانية في 19ايلول/سبتمبر2006.

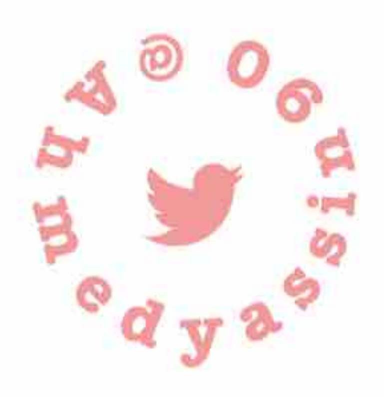
2- Fars News Agency, April.28,2008.

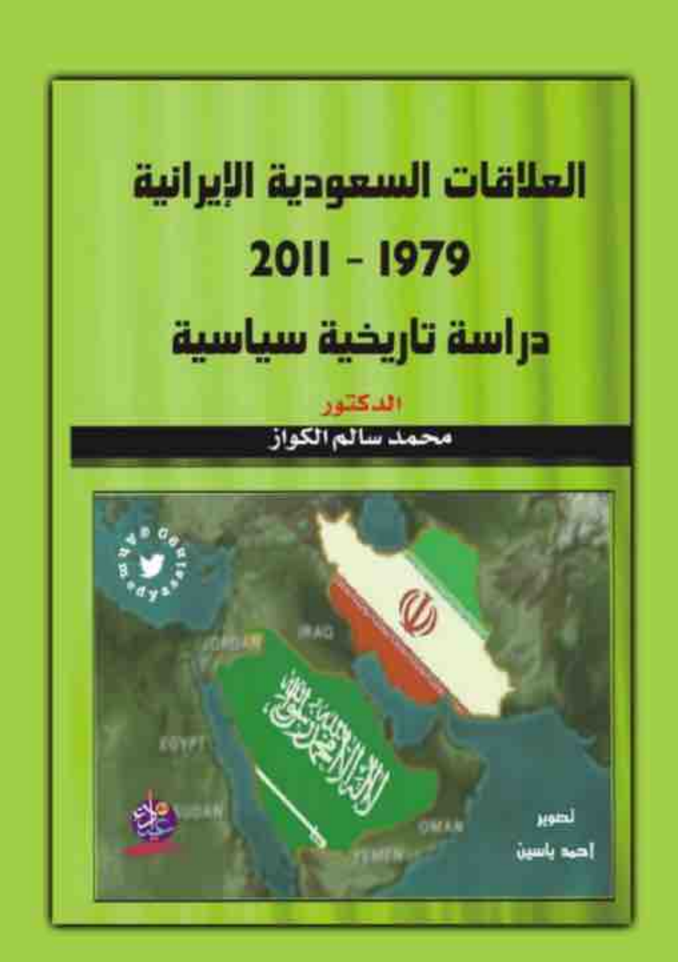
3- Tabnak News,march.3,2008.

4- Tabnak News, April.28,2008.

شبكة الانترنت:

http://www.alharamain.com
http://www.aljazeera.net/NR/exerses
http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.con
http://www.alwatan.net
http://www.timesonline.co.uk/to/news nov.12,2009.
http://www.al-bayyna.com/moddles.php?
http://www.alaser.net
http://www.alqudstalk.com
http://www.ahewar.org/debat/sho_art.arp?aid=70447
http://www.Hassan.net/Iran-Search.6H/R.H.C.2/Danbury-N.htm
http://www.akhbaralarab.net/index.php/orginal
http://www.albainah.net
http://www.aljazeera_online.net/index.php
http://www.alarabia.net
http://www.dd-sunnah.net/resarch
http://www.marabpress.net
news_details.php.marabpress.nethttp http://www
Hanein .info/vb/showthread.php http://www.
http://www.dahsha.com/threads/48445
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/7/2011723718509171O3.htm
http://www.arabs.com/showthreed.php?8056
http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx=54
http://www.alaktisadia.com/K/article_587095.html
http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID
http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1524474
http://www.al-akhbar.com/node/62034
http://arabic.farsnew.com/newstext.aspx?nn
http://www.guardian.co.uk/world/june/29/20


@Ahmedyassin90



العلاقات السعودية الإيرانية
1979 - 2011
دراسة تاريخية سياسية
الدكتور
محمد سالم الكواز
IRAQ
JORDAN
EGYPT
SUDAN
OMAN
YEMEN
تصوير
احمد ياسين